

أجوبة فقهية ضمن سلسلة لينفقروا في الدين

## العَادَاتُ الْجَارِيَّةُ فِي

# الْإِعْلَانُ الْجَارِيَّةُ

## وَمَعَ قُتَاوَى النُّحْطِيبَةِ وَالْعَقْدِ

مضلة من موقع الشيخ حمها ونسها  
إخوانكم بالبطء العلمية

لفضيلة الشيخ الدكتور

أبي عبد الله محمد علي فرحون

أستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر

طبعة مفتحة ومزينة

العدد





العَلَاكُ الْجَلِيَّةُ  
فِي  
الْأَعْرَاسِ وَالْجُرَافِيَّةِ  
فَتَاوَى الْخَطِّبَةِ وَالْقَمَرِ

# حقوق الطبع محفوظة المؤلف



يحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنظيم  
الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على أشرطة  
كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته  
على أسطوانات صوتية إلا بموافقة  
خطية من المؤلف

الطبعة السادسة

٥١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م

دار الموقع

دار الموقع للنشر والتوزيع - الجزائر العاصمة

البريد الإلكتروني: [edition@ferkous.com](mailto:edition@ferkous.com)

الموقع الرسمي للشيخ فركوس على الإنترنت: [www.ferkous.com](http://www.ferkous.com)

أهمية فنية ضمن سلسلة لينفقوها في إلهام

العَادَاتُ الجَارِيَةُ  
فِي

الْمَجْلِسِ الْجَامِعِيِّ

وَمَعَ  
فَتَاوَى النِّحْطِ سَبِيَّةٍ وَالْعَقْدِ

لفضيلة الشيخ الدكتور  
أبي عبد الله محمد علي فرحون  
أستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر

طبعة منقحة ومزودة





قال الله سبحانه وتعالى:

﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيسْتَفْرِؤْا حِكَاةً فَيَقُولُوا  
نَقَرَنَ كُلَّ فَرْقَدٍ وَإِنَّهُمْ سَالِكُونَ سَبِيلٍ لِيَسْتَفْتَهُوا فِي الدِّينِ  
وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ  
لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٩﴾﴾

[سورة الشورى]

وقال رسول الله ﷺ:

«مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»

[متفق عليه: أخرجه البخاري (١/١٦٤)، ومسلم (٧/١٢٨)،

من حديث معاوية بن أبي سفيان ؓ]





### مقدمة الطبعة الخامسة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا،  
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مِنْ يَدِهِ اللَّهُ فَلَائِمٌ مُضِلٌّ لَهُ، وَمِنْ يَضِلُّ فَلَا هَادِيَ لَهُ،  
وَاشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَاشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ،  
أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ مِنْ أَعْظَمِ مَا يُوطِدُ الْعِلَاقَةَ الْأُسْرِيَّةَ وَيَحْفَظُ كِيَانَهَا هُوَ ذَلِكَ الْمِيثَاقُ الْغَلِيظُ  
الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ إِمْسَاكِ الزَّوْجَاتِ بِالْمَعْرُوفِ أَوْ تَسْرِيجِهِنَّ بِالْإِحْسَانِ،  
هَذَا الرِّبَاطُ الْوَثِيقُ الْمَبْنِي عَلَى الْمَوَدَّةِ وَالرَّحْمَةِ، وَالَّذِي تَقُومُ أُسُسُهُ عَلَى أَحْكَامِ  
الَّذِينَ وَشَرَعَهُ الْمُتَيْنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ مَكْرَمَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا  
لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَحَمَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ  
﴿الرَّوْبِ﴾

وقد كانت هناية الفقه الإسلامي ظاهرة ببيان أحكام عقد الزواج وأركانه  
وشروط انعقاده وشروط صحته وجميع ما يقترن به من أحكام وآداب، ولا يختلف  
للرأة عن الرجل في وجوب تعلم أمور دينها، إذ هي شقيقته فيما يجب عليها تعلمه

من أمور الدين عما لا يسع جهله.

وضمن هذه العناية بهذا الجانب الأسري الهام وضعت المجموعة الأولى من الأسئلة المتعلقة بأحكام العادات والتقاليد المستحكمة في الأعراس والأفراح الجزائرية، وقد جاءت على إثر أسئلة وجهها إخوة من بلدية «دواودة» ولاية تيبازة، ثم أضيفت إليها مجموعة أخرى، ونظرًا لتزايد حجم الفتاوى المرتبطة بالزواج ومقدماته وعاداته، كان من الخير أن نُصمِّم إلى هذه الرسالة مجموعة ثالثة من الأسئلة ذات صلة وثيقة بهذا الموضوع، خدمةً للعلم وتعميمًا للخير، وعنايةً بالعنصر النسوي الذي بات حاله في مجمله - مع الأسف الشديد - يذهب إلى الأسى والحزن من تفريط المرأة في تلقي العلم النافع وانصرافها عن تعلم أحكام دينها، والتزامها بها إلى معرفة دقائق العناية بجهاها وأمور زيتها ولباسها والانطباع في زيتها بسلوك عادات الغرب الحاقدة، وتقاليد أمته من اليهود والنصارى، الذي عمل جاهدًا على إفساد المرأة المسلمة مربية الأجيال وصانعة الرجال، بأساليبه الماكرة ووسائل إعلامه المغررة، فأبعدتها عن الخير في تعلم دينها وما احتواه من شرائع وواجبات وأخلاق وآداب و«مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفْقَهُهُ فِي الدِّينِ»<sup>(١)</sup>، في حين تجلّ حال المرأة المسلمة في الرعيل الأول في الاهتمام بدينها والحرص على تعلمه والسعي لإزالة ما علق بها من جهلٍ بعقيدتها وعبادتها

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في «العلم»، باب من يُرد الله به خيرًا يفقهه في الدين (٧١)، ومسلم في «الزكاة» (٤٥٨/١) رقم (١٠٣٧) من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

ومعاملاتها، سالكة سبيل السجاة وهي على وعي بخاطر الانحراف عنه، قال تعالى:

﴿بَنَاتِنَا أَلْيَنَ مَأْمُونًا قَوَّاهُنَّ أَنْفُسَهُنَّ وَأَهْلِيَهُنَّ نَارًا وَنُورًا هَذَا النَّاسُ وَالْجَهَنَّمُ﴾ [صم ١٦].

ومن صور حرص المسلمة على تلقي العلم النافع والسلوك به سبيل المتقين ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قالت النساء لنبينا ﷺ: عَلَيْنَا عَلَيْكَ الرِّجَالُ، فَأَجْعَلْ لَنَا يَوْمًا مِنْ نَفْسِكَ، فَوَعَدَهُنَّ يَوْمًا لَيَقِيَهُنَّ فِيهِ، فَوَعظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ، فَكَانَ فِيهَا قَالَ هُنَّ: «مَا يَكُنُّ امْرَأَةٌ تُقَدِّمُ ثَلَاثَةً مِنْ وَلِيِّهَا إِلَّا كَانَ لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ: وَاثْنَتَيْنِ؟ فَقَالَ: وَاثْنَتَيْنِ»<sup>(١)</sup>. لكن هذا المأمول من حرص المرأة لم يحصل - في هذا الزمان - بالقدر المطلوب.

والله نسأل أن يجعل هذا العمل مشكوراً ونجاةً لمن تبور، وأن يستفيع به النفع العميم، ويحصل به الثواب الجزيل لكل من يطلع عليه إنه مسموع مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، وسلم تسليماً.

الجزائر في: ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٠ هـ

الموافق لـ: ٢٤ مايو ٢٠٠٩ م

(١) أخرجه البخاري في «العلم»، باب هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم (١٠١)، ومسلم

في «البر والصلة والآداب» (١٢١٦/٢) رقم (٢٦٣٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه



أحمد والألفاني في «صحيح الجامع» (٧٩٥٧)

يُتَنَبَّهُ اللَّهُ مِنْ فَتْنِهِ» (نور ٢٣)، وقال النبي ﷺ: «ثَلَاثَةٌ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُمْ: الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْمُكَاتِبُ الَّذِي يُرِيدُ الْأَكْفَاءَ، وَالسَّامِعُ الَّذِي يُرِيدُ الْعَقَابَ»<sup>(١)</sup>

وسؤال الناس إنما يباح للضرورة، وتركه - توكلًا على الله - أفضل، لما يترتب على سؤال المخلوقين من مفسدة الاعتقاد إلى غير الله وهي نوع من الشرك، ومفسدة إيذاء المسؤول وهي نوع ظلم الخلق، ومفسدة اللذل لغير الله وهي ظلم للنفس<sup>(٢)</sup>، وإذا أبيع السؤال لضرورة فينبغي أن تُقَدَّرَ بقدرها.



- (١) أخرجه الترمذي في «الجهاد»، باب ما جاء في المجاهد والناكح والمكاتب وحسن الله إليهم (١٦٥٥)، والنسائي في «النكاح»، باب معرفة الله الناكح الذي يريد العفاف (٣٢١٨)، وابن ماجه في «العتق»، باب المكاتب (٢٥١٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٠٣٠)، والحاكم في «مستدرکه» (٢٦٧٨)، وأحمد (٧٤١٦)، والبيهقي (٢٢٢٣١)، من حديث أبي هريرة ؓ والخليفة حنبله البغوي في «شرح السنة» (٦/٥)، والألباني في «غاية المرام» (٢١٠)، و«صحيح الجامع» (٣٠٥٠)، وصححه أحمد شاكر في تحقيقه «مسند أحمد» (١٤٩/١٣).
- (٢) انظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١/١٩٠).

قلت. وهذا بخلاف السؤال في أمور الدين فقد يرقى إلى درجة الوجوب المبيح، وكذلك حقوق العيبة والأديبة والعمرية الثابتة للإنسان بدليل شرعي فإنه يجوز له أن يسألها عن هي تحت يده ويطلب منها.

## حكم وليمة العرس لمن عليه دين

### السؤال:

إذا كان على العريس دينٌ مُطْلَقٌ به، فهل تجب عليه

### الوليمة ؟

### الجواب:

المعلوم أن الوليمة واجبة، فلا بُدَّ له - أي: العريس - من وليمة بعد الدخول، لأمر النبي ﷺ عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه بذلك <sup>(١)</sup>، وهذه الوليمة ينبغي أن تكون ثلاثة أيام عقب الدخول، كما هو منقول عن النبي ﷺ <sup>(٢)</sup>، وأن لا يقتصر في الدعوة إلى الوليمة على الأغنياء دون الفقراء، المهم أن يكونوا مسلمين

(١) أخرجه البخاري في «النكاح»، باب قول الرجل لأخيه: انظر أي زوجتي شئت حتى أنزل لك منها (٥٠٧٢)، ومسلم في «النكاح» (٦٤٤ / ١) رقم (١٤٢٧)، وأبو داود في «النكاح»، باب قلة المهر (٢١٠٩)، والترمذي في «النكاح»، باب ما جاء في الوليمة (١٠٩٤)، والنسائي في «النكاح»، باب الترويع على نوة من ذهب (٣٣٥١)، وابن ماجه في «النكاح»، باب الوليمة (١٩٠٧)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) عن أنس رضي الله عنه قال: «كَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَبِيرٍ وَاللَّيْثَةِ ثَلَاثًا يَتَى عَلَيْهِ بِصَبِيَةٍ يَشْتِي حُمَيًّا، فَدَعَا لِمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ، فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خَبِيرٍ وَلَا لَحْمٍ» أخرجه البخاري في «النكاح»، باب اتحاد الترابي ومن اعتق جاريته ثم تزوجها (٥٠٨٥)، وباب النساء في الشعر (٥١٥٩).

مُتَّحِينَ لِقَوْلِهِ **﴿لَا تُصَاحِبْ إِلَّا مُؤْمِنًا، وَلَا يَأْكُلْ طَعَامُكَ إِلَّا تَقِيًّا﴾** (١).  
 وأن يُؤْلِمَ بشاةٍ أو أكثر إن وجد في ذلك سعة، وأما إن تَعَلَّرَ عليه ذلك  
 فلا يُشْتَرَطُ في الوليمة أن تكون باللحم، إذ تَهْوَرُ بدونه، ومن كان عليه ذَنْبٌ  
 فعليه أن يَتَرَجَّى صاحبه أن يُمَهِّلَهُ، صِيَانَةً لِعَرْضِهِ من القُدْحِ فيه والوقوع في  
 المحرَّمات، فإن تَزَوَّجَ وعليه ذَنْبٌ فزواجه صحيح لا طَبَارَ عليه، ووجب رَدُّ  
 الذَّيْنِ الذي عليه والقضاء بالأحسن إن أمكن.

### في حكم بطاقات الدعوة إلى الوليمة وكتابة البسملة عليها

#### السؤال:

ما حكم بطاقات الدعوة إلى وليمة العرس ؟ وما حكم كتابة  
 البسملة أو آية أو حديث عليها ؟

#### الجواب:

لا تختلف العبارات الشفهية عن العبارات الكتابية من حيث الحكم جزئياً

(١) أخرجه أبو داود في «الأدب»، باب من يؤمر أن يجالس (٤٨٣٢)، والترمذي في «الزهد»،  
 باب ما جاء في صحة لزوم (٢٣٩٥)، وأحمد في مسنده (١١٣٣٧)، والحاكم في «مستدرکه»  
 (٧١٦٩)، من حديث أبي سعيد الخدري **﴿﴾** والحديث حَسَنٌ البغوي في «شرح السنة»  
 (١/٤٦٨)، والألباني في «صحيح الجامع» (٧٣٤١)



على قاعدة «الكتاب كالخطاب»، أو قاعدة: «الكتابة بمن تأي بمنزلة الخطاب بمن قتا»، و «القلَمُ أحدُ اللسانين» - كما قيل -.

لذلك فالدعوة إلى الوليمة باللسان أو بالكتابة بيان من حيث الجواز والبيان، فإِنْ غَلَبَ على ظَنُّهُ أَنَّ هذه البطاقات مآلها أَنْ تُلقَى في القمامات أو المزابل بعد انتهاء مُلْتَمِها لصعف الوازع، أو لعدم المبالاة، أو لأسباب أخرى؛ فإِنَّ الْأَوَّلَى مُحِبُّ كِتَابَةِ الْبَسْمَلَةِ، أو آية من القرآن، أو حديث، خشية تعرضي وَكْرِ اللَّهِ لِلْإِثْمَانِ، على أَنَّهُ إِنْ كُتِبَ الْبَسْمَلَةُ فَجائزاً؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْدَأُ رِسَالَتَهُ بِالْبَسْمَلَةِ<sup>(١)</sup>، وَتَأْمِينًا بِمَا عَلَيْهِ السُّورُ الْقُرْآنِيَّةُ

وعلى مَنْ اسْتَلَمَ الْبَطَاقَةَ أَنْ يَحْرِصَ عَلَى تَحْنِيهَا كُلَّ مُحَلٍّ يُرَقَّبُ عَنْهُ، وَهُوَ الْمَسْئُولُ إِنْ خَالَفَ، وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْإِثْمُ دُونَ الْكَاتِبِ



(١) انظر: «صحيح البخاري»، باب بدء الوحي (٧)، و«صحيح مسلم» في «الجهاد والسير» (٨٤٩/٢) رقم (١٧٧٣)، من حديث ابن عباس ؓ عن أبي سفيان صخر بن حرب ؓ.

## في لزوم دعوة وليمة بالهاتف أو ما يقوم مقام العبارة

### السؤال:

بعد زواجي بثلاث سنوات من اخ مستقيم تزوجت اختي من رجل لم ينفذ رغبة في التعرف عليه، وبعد سنة تقريباً ولد لأختي مولود، وعندما طلبت من زوجي اخذني لزيارتها رفض بحجة أنه لا يعرف زوجها ولا أهله، ومما زاد من إصرار زوجي على رفض زيارته أن زوج أختي قام بدعوته إلى نسيسة ابنه بالهاتف في آخر لحظة ؟ فهل تعتبر الدعوة بالهاتف ملزمة لإجابتها ؟ وبارك الله فيكم.

### الجواب:

لا ينبغي للزوج أن يمسح زوجته من صلة رحمها لأن الله تعالى أمر بصلة الرحم وإن قطعوه، وبعبادة المريض منهم، وتهنئة المعافي، ومواساة المنكوب، وتعزية المصاب ونحو ذلك، ويلين لهم وإن قسوا عليه، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَلَّه بِأَمْرٍ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ (نمل: ١٩٠) وقال تعالى: ﴿وَقَهْلَ صَبْرِهِمْ قَوْلَهُمْ أَن قَسَوْنَا فِي الْأَرْضِ وَقَطَعُوا رِجَالَكُمْ﴾ (مدثر: ١٣) وقال تعالى:

﴿لَا تَدْرِيونَ﴾ (١) الَّذِينَ يَتَعَفُّونَ عَنْهُ اللَّهُ مِنْهُم مِّنْ شَيْءٍ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِمْ أَنْ يُوصَلُوا (البقرة: ٢٦-٢٧) وقال ﷺ: «قَالَ اللَّهُ: أَنَا الرَّحْمَنُ وَهِيَ الرَّحْمُ شَقَقْتُ لَهَا اسْمًا مِنْ أَسْمِي، مَنْ وَصَلَهَا وَصَلْتُهُ وَمَنْ قَطَعَهَا بَتَّتُهُ» (٢)، وَمَنْ مَنَعَ مِنْ وَاجِبٍ مِنْ وَاجِبَاتِ الشَّرْعِ وَحُدُودِهِ فَهُوَ صَادٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، وَهِيَ خَصْلَةُ أَهْلِ الْكُفْرِ، يَصِلُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصِلُونَ حَبْلَ اللَّهِ وَالْحَبْلُ الَّذِي جَعَلْتُهُ لِكُلِّ سَوَاءٍ عَنكُوثٌ يَوْمَ يُنْفَخُ الْبَازُ﴾ (البقرة: ٢٥) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّصِفَ الْمُسْلِمُ بِصِفَاتِ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالنُّدُقِ. وَالْمُسْلِمُ - مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى - إِنْ لَمْ يُدْخَلْ إِلَى وَلِيْمَةٍ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ وَإِنْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا حَصْلَةٌ، فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْمِلَ تَصَرُّفَ أَخِيهِ عَلَى أَحْسَنِ الْمَحَامِلِ، فَقَدْ يَكُونُ فِي أَثْنَاءِ حِرْصِهِ شَارِدَ الْفِكْرِ مُشْغُولَ الْبَالِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَظُنَّ بِهِ سُوءًا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّهُ بِبَعْضِ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ (الحجرات: ١٢) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُتَكْفِرُونَ وَالْمُشْرِكُونَ بِأَفْئِسَتِهِمْ خَيْرًا﴾ (البقرة: ١٢) وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ» (٣).

(١) أخرجه أبو داود في «الزكاة»، باب في صلة الرحم (١٦٩١)، والترمذي في «البر والصلة»، باب ما جاء في قطيعة الرحم (١٩٠٧)، وأحمد في «مسند» (١٦٥٩)، والحاكم في «المستدرک» (٧٢٧١)، من حديث عبد الرحمن بن صوف (رضي الله عنه)، والحدیث صححه أحمد شاكر في تحريجه في «مسند أحمد» (١٣٩/٣)، والأكباني في «السلسلة الصحيحة» (٥٢٠).

(٢) أخرجه البخاري في «المنكاح»، باب لا يجتنب على خطبة أخيه حتى ينكح أريدع (٥١٤٣)، =

هذا، وتقع الدعوة إلى الولائم وغيرها بالتخاطب الشفهي باللسان وهو الأصل في الدلالة على الأشياء، والتعبير بالكلمة على عموم التصرفات والعقود والالتزامات ونحوها، سواء كان بالتعبير عن إرادته مباشرة أو بواسطة وسائل التوصيل كالهواتف أو ما يقوم مقام اللفظ من مظاهر خارجية أخرى كالرسالة والكتابة والإشارة من الآخر من فائها في حكم المخاطبات الشفهية، ولهذا قيل: «الْقَلَمُ أَخَذَ اللَّسَانِي»، و«الْكِتَابَةُ يَمْنُ نَأَى بِمَزَلَةِ الْخِطَابِ يَمْنُ دَنَاءً»، وقد صاغ الفقهاء على ذلك قاعدة: «الْكِتَابُ كَالْخِطَابِ»، وقاعدة: «الإِشَارَةُ الْمَعْنُوكَةُ مِنَ الْأَخْرَسِ كَالْبَيَانِ بِاللِّسَانِ»، قال ابن القيم رحمته الله: «والألفاظ لم تُقصدَ للواتها، وإنما هي أدلة يُستدل بها على مراد المتكلم، فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق كان حُملَ بمقتضاه، سواء كان بإشارة، أو كتابة، أو بلياقة أو دلالة عقلية، أو قرينة حالية، أو عادة له مُطردة لا يُحِلُّ بها»<sup>(١)</sup>، وإذا كانت الإشارة تقوم مقام العبارة عند العجز عنها، والكتابة تقوم مقام العبارة عند الحاجة فالأقرب منها أولى بالحكم.

وعليه، فإذا دُعي المسلم بالهاتف كوسيلة مخاطبة فإنه يلزم إجابة الدعوة

والأدبية، وباب: «فَمَا أَكْبَرُ قُلُوبُ أَسْرَا الْجَبَلِ...» (٦٠٦٦)، ومسلم في «البر والصلة والأدب» (١١٩٢/٢) رقم (٢٥٦٣)، وأبو داود في «الأدب»، باب في «الظن» (٤٩١٧)، والترمذي في «البر والصلة»، باب ما جاء في ظن السوء (١٩٨٨)، وأحمد في «مسند» (٧٨٥٨)، من حديث

أبي هريرة رضي الله عنه

(١) «إعلام الموقعين» لابن القيم (٢١٨/١).

لقوله ﷺ «مَنْ دُعِيَ إِلَى عُرْسٍ أَوْ تَخْوٍ فَلْيُجِبْ»<sup>(١)</sup>.

### في إجابة دعوة الوليمة بالدعوة الكاملة والجارزة

#### السؤال:

قد طُرح عليكم سؤال تحت عنوان: «في لزوم دعوة وليمة بالهاتف أو ما يقوم مقام العبارة»، فير أن الإشكال حول الدعوة بالهاتف ما زال قائماً، من حيث كون الدعوة بالهاتف مخصوصة بمن يُعرف معرفةً جيدةً، أمّا غيره ممن يُعرف معرفةً سطحيةً فينبغي دعوته مباشرة بغير واسطة، وهذا التفريق مُستمدٌّ من عُرْفِ الأباء والأجداد ثللاً يجد المدعو حرجاً في الذهاب إلى أناس لا يعرفهم ولم يلتقهم من قبل، فما توجبهم ؟ جراحكم الله خيراً.

#### الجواب:

العُرْفُ السائلُ المذكورُ إنما هو الأئيقُ بالدعوة إلى الوليمة، ويكون بدعوة المضيف لها شخصياً كل من يرغب أن يكون ضيفه من الأفراد المدعوين، وقد يكملها بتسليم بطاقة بنفسه ويكتب عليها اسم ضيفه، وهذه صورة دعوة كاملة،

(١) أخرجه مسلم في «النكاح» (١/ ٦٥٠) رقم (١٤٢٩)، من حديث أبي عمر

لكن المعلوم أن التفاصيل في عموم الأشياء موجود بين الجائز والكامل، والحسن والأحسن، واللاتي والأتق، والصحيح والأصح، ونحو ذلك، وفي كل هذه الأحوال يتحقق الحكم ويتقرر بأدنى مراتبه وهو الصحيح الجائز، ألا ترى أن الغسل فيه ما هو جائز اكتماء بتعميم الجسد بالماء، وما هو أكمل بريادة الوضوء عليه، ويتحقق الحكم وهو وجوب الغسل بأدنى الأمرين، وكذلك صلاة المرأة تصح بالترج والخمار، والأكمل لها بالملاءة، كما تجوز صلاة الفاضل وراء المفضل والعكس أحسن وأكمل، وغير ذلك مما هو معروف في العبادات والعادات.

وعليه، فإذا تحققت الدعوة إلى التوبة بأدنى مراتبها وجبت التوبة لها من معروف معرفة قديمة أو سطحية، والتفاوت بين الدعوات من حيث لياقتها بمقام المدهو لا تأثير له على الحكم، ولا حرج في إجابتها، وإنما الحرج في مخالفة أوامر الشرع والعدول عن الالتزام بأحكامه.

والله نأل أن يهدينا إلى خير العلم وحقه، والساد في القول والعمل إنه ولي ذلك والقادر عليه.

### حكم دعوة تارك الصلاة إلى العرس

السؤال:

هل يجوز دعوة الجيران إلى التوبة إذا كانوا تاركين الصلاة،

## أو من أهل الموبقات والكبائر ؟

الجواب:

إِنَّ السَّيِّئَ ۖ قَالَ ۖ لَا تَصَاحِبْ إِلَّا مُؤْمِرًا، وَلَا يَأْكُلْ طَعَامَكَ إِلَّا تَقِيًّا<sup>(١)</sup>، يعني: أن يَدْعُوَ الصالحين إليها [الوليمة] سواء كانوا فقراء أو أغنياء. أمَّا الخبران غير المصلين مع ما هم عليه من الكبائر والموبقات فلا تحوز دعوتهم ذلك لأن دعوة أهل المعاصي فيها نوع رضى بلعنهم ومعصيتهم، والرضى بالمعصية معصية، إلا إذا كان يرجى منهم الاستقامة والهداية والرَّشَاد، ففي هذه الحال تحوز دعوتهم إلى الوليمة.

## في حكم ذهاب العروس للمحرم والعلاقة والتزويج بالحناء

السؤال:

ما حكم ذهاب العروس إلى الحمام والعلاقة والتزويج بالحناء ؟

الجواب:

أما الحِثَامُ فلا يجوز للمرأة دخوله للنصَّ الوارد في ذلك في قوله ﷺ: «وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْخُلُ حَتَمَاتُ الْحِمَامِ»<sup>(٢)</sup>، ولقوله

(١) تقدّم ترجمته انظر: (ص ١٤).

(٢) أخرجه الترمذي في «الأدب»، باب ما جاء في دخول الحِثَامِ (٢٨٠١)، وأحمد (١٤٦٥١) من -

«الْحَمَامُ حَرَامٌ عَلَى نِسَاءِ أُمَّتِي»<sup>(١)</sup>، ولفظه **﴿وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ امْرَأَةٍ تَمَسُّ نِيَابَهَا فِي خَيْرِ نَيْتٍ أَحَدٍ مِنْ أُمَّهَاتِنَا إِلَّا وَهِيَ هَامِكَةٌ كُلُّ سِرِّ بَيْتِهَا وَبَيْنَ الرَّحْمَنِ﴾<sup>(٢)</sup>**

وأما ذهابها للحلاقة فيمنع سدا للريعة؛ ذلك لأن غالب القابات على صالونات الحلاقة والتزين (ما أن يَكُنَّ مُخْتَلِطَاتٍ بِرِجَالٍ، فلا يجوز لها أن تظهر زينة لها، أو نساء غير ملتزمات بالدين، فالذهاب إليهن إقرار لما هن عليه من الفساد والإفساد بالتفكير لخلق الله والعنة، وعلى تقدير أنهن مستقيات فلا يجوز لها تسريح شعرها على موضة الكافرات والعاهرات أو الفاسقات، أما إن مَشَطَتْ لها أحتها على غير ما ذُكِرَتْ فإنه يجوز لها للتجمل لزوجها.

أما «الحناء» فإن كان لِنَتْرِيهَا لزوجها فمستحب، وإن كان لنفسها فجائز، إلا أنها لا تُبَدِيه لَأَجَانِبٍ لدخوله في هموم الزينة، إلا ما كان للحاجة، لحديث

حديث جابر **﴿﴾** وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٥٠٦)، وصححه في «صحيح

الترغيب والترهيب» (١٦٤)، و«آداب الزفاف» (٦٧)

(١) أخرجه الحاكم (٧٧٨٤)، من حديث عائشة **﴿﴾** وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٣١٩٢)، وصححه في «السلسلة الصحيحة» (٣٤٣٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢٧٠٣٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٢٥٣)، من حديث أم الدرداء

**﴿﴾** والحديث صححه الألباني في «آداب الزفاف» (٦٠) وانظر «الترغيب والترهيب»

للعنبري (١/١١٩)، و«مجمع الزوائد» للهيتمي (١/٦١٧)، و«السلسلة الصحيحة» للألباني

(٧/١٣٠٨) رقم (٣٤٤٢).



عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: «مَلَّتِ امْرَأَةٌ مِنْ قَدَاءِ السَّيِّئَةِ يَدَّهَا كِتَابًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَبَضَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، وَقَالَ: مَا أَذْرِي أَيْدِي رَجُلٍ أَوْ يَدُ امْرَأَةٍ فَقَالَتْ: بَلَى امْرَأَةٌ، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ امْرَأَةً خَيْرَتِ أَظْفَارَكَ بِالْحِنَاءِ»<sup>(١)</sup>.

وأما إن كان يوم «التصليخة» فإنه يصححها عادةً اعتقاداتٌ فاسدة، منها: اعتقاد أن العروس التي لم تحنَّ لن تُحبب الذئبة، وأنها تدفع العين، وتحلب السعادة، فمثل هذا يُمنع حتمًا لمادة الشرك.

### في تمشط شعر المسلمة

#### السؤال:

ما حكم استخدام حلقة النساء - أي صاحبة محل لحلاقة النساء - إلى البيت لتمشط شعر العروس بأجرة ؟ وبارك الله فيكم.

#### الجواب:

لا مانع أن تمشط المسلمة المستقيمة شعر أختها وتُسَرِّحَ لها لأن الأصل

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٦٢٥٨)، وبعناه أبو داود في «الترجيح»، باب في الخضاب

للنساء (٤١٦٦) من حديث عائشة رضي الله عنها، وحسنه الألباني في «صحيح النسائي» (٥٠٨٩)،

وفي «حجاب المرأة المسلمة» (٣٧)

الجواز لدخوله في العادات لا في العبادات ويُعدُّ تحمل المرأة لزوجها وتربيتها له من المستحبات إذا لم يكن فيه تشبه بهيئة الكافرات أو تسريحة العاهرات أو الفاسقات، فإن التشبه بهن في خصائصهن لا يجوز شرعاً لقوله ﷺ «مَنْ تَشَبَهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»<sup>(١)</sup>.

### في حكم تغيير لون شعر الرأس

#### السؤال:

ما حكم تغيير لون شعر الرأس بالحناء وغيرها من الأصباغ  
الأخرى بالنسبة للنساء ؟

#### الجواب:

يجوز للمرأة خضاب شعرها بالأحمر والأصفر والأسود غير الخالص المشوب  
بمخمرة إذا كان مشوهاً بشيب أو بغيره، سواء لغرض مخالعة أهل الكتاب، أو

(١) أخرجه أبو داود في «اللباس»، باب في لبس الشهرة (١٠٣١)، وأحمد (٥١١٤)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٩٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٣٠١٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنه والحديث حسنه ابن حجر في «فتح الباري» (٢٨٢/١٠)، وصححه العراقي في «تخريج الإحياء» (٣٥٩/١)، والألباني في «الإرواء» (١٢٦٩)، وانظر «نصب الرابطة للزيلعي» (٣٤٧/٤).

لتنظيف الشعر، ومما يلحق به - كما نص عليه الإمام النووي رحمته الله - تزيين نفسها لزوجها غير أنه لا يجوز لها أن تصبغه بالأسود الخالص، ولا أن تخصبه على طريقة الكافرات أو العاهرات، كما لا يجوز أن تصبغ بعضه وتترك بعضه، على هيئة الفزع في الحلق للنهي الوارد في ذلك، وشهد على هذا كله قوله رحمته الله: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبُغُونَ، فَخَالِفُوهُمْ»<sup>(١)</sup>، وقوله رحمته الله حين جيء بأبي قحافة يوم الفتح وكان رأسه ثغامة: «لِفَحْبُوا بِهِ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ، فَلْيَغَيِّرْهُ بِشَيْءٍ، وَجَنِّبُوا السَّوَادَ»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية أخرى: «فَأَسْلَمَ وَلَجِبَتْهُ وَرَأْسُهُ كَالثَّغَامَةِ بَيَاضًا»، فقال رسول الله صلوات الله عليه: «غَيِّرُوهَا، وَجَنِّبُوا السَّوَادَ»<sup>(٣)</sup>.

وكان رحمته الله يأمر بالاختصاص بالحناء والكتم، وكان يقول: «إِنْ أَخْصَنَ مَا طَيَّرَ بِهِ هَذَا الشَّيْبُ الْحِنَاءَ وَالْكَتَمَ»<sup>(٤)</sup>، أمّا تحريمه للسواد الخالص في قوله رحمته الله:

(١) متفق عليه البخاري في «اللباس»، باب الخضاب (٥٨٩٩)، ومسلم في «اللباس والزينة» (١٠١١/٢) رقم (٢١٠٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في «اللباس والزينة» (١٠١٠/٢) رقم (٢١٠٢)، وأبو داود في «الترجل»، باب في الخضاب (٤٢٠٤)، والنسائي في «الزينة» باب النهي عن الخضاب بالسواد (٥٠٧٦)، وابن ماجه في «اللباس»، باب الخضاب بالسواد (٣٦٢٤)، وأحمد (١٤٤٠٢)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٥٤٧٢)، وأحمد (١٢٦٣٥)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال الميمني في «مجمع الروايات» (٢٨٥/٥): «ورجال أحمد رجال الصحيح، وصححه الألباني في «الصحيح» (٨٩٥/١).

(٤) أخرجه أبو داود في «الترجل»، باب في الخضاب (٤٢٠٥)، والترمذي في «اللباس»، باب ما جاء =

«وَجَنَّبُوهُ السَّوَادَ...»، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً: «يَكُونُ قَوْمٌ يُحْضِبُونَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ بِالسَّوَادِ كَحَوَاصِلِ الْحَتَمِ، لَا يَرِجُونَ رَاحَةَ الْجَنَّةِ»<sup>(١)</sup>، وفي حديث آخر: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»<sup>(٢)</sup>، فهذه الأحاديث الأربعة بصيغ الشعر لمخالفة أهل الكتاب تشمل - أيضاً - النساء، وكذلك الأحاديث الواردة في تغيير لون الشيب بخصابه؛ لأنَّ «النِّسَاءَ شَقَائِصُ الرِّجَالِ»<sup>(٣)</sup>، كما لا يخفى. أمَّا إذا كان الشعر طبعياً لم يتعرّض لأيّ تشويه، أو لم يدخله الشيب، لأنَّه لا مجال لتغييره، ولا حاجة إلى صبغه بل يترك على ما هو عليه في أصل طبيعته.



- ١ - في الخطيب (١٧٥٣)، والنسائي في «الزينة»، الخطيب بالحذاء والكنم (٥٠٧٧)، من حديث ابن ذر رضي الله عنه وصحّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٤/٤) رقم (١٥٠٩).
- (١) أخرجه أبو داود في «الترجيّل»، باب ما جاء في خطاب السواد (٤٢١٢)، والنسائي في «الزينة»، باب النهي عن الخطاب بالسواد (٥٠٧٥)، وأحمد (٢٤٧٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه وتجوّد إسناده العراقي في «تخرّيج الإحياء» (١/١٩٦)، وصحّحه أحمد شاكر في تحقيقه «مسند أحمد» (٦/١٣٧)، والألباني في «صحيح الجامع» (٨١٥٣).
- (٢) تقدم تخرّيجه، انظر. (ص ٢٤).
- (٣) أخرجه أبو داود في «الطهارة»، باب في الرجل يجد البلة في منامه (٢٣٦)، والترمذي في «الطهارة»، باب عمن يستيقظ يرى بطلاً ولا يذكر احتلاماً (١١٣)، وأحمد (٢٦١٩٥)، وأبو يعلى (٤٦٩٤)، والبيهقي (٨١٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها وأخذت صحّحه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٣٣٣)، وفي «السلسلة الصحيحة» (٢٨١٣).

## حكم صبغ بعض الشعرات أو أجزاء من الشعر

السؤال:

هل يجوز للمرأة أن تضع خطوطاً مصبوغة منتشرة على  
شعرها (les mèches)، وهي صبغة خاصة للشعر ؟

الجواب:

الظاهر أنه لا يجوز صبغ بعض الشعرات أو أجزاء من الشعر أو أن تضع  
المرأة خطوطاً مصبوغة منتشرة على شعرها؛ لأنه ليس من زينة، بل فيه تقليد  
للغرب وتشبه بمرؤوس الكافرات والعاشرات، وتغيير للخليفة، وعدم تحقيق  
العدل في شعرها.

## في حكم النعص تزينا للزوج

السؤال:

ما حكم النعص من باب التزيين للزوج ؟

الجواب:

النعص لا يجوز من النعص الحديث، إنما فيه من تغيير للخليفة المنهي عنه،

وقد «لَعَنَ اللهُ الْوَاشِيَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالنَّامِصَاتِ وَالْمُتَمَصَّاتِ وَالْمُتَعَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُغْبِرَاتِ خُلُقَ اللهِ»<sup>(١)</sup>، وَيُنَّ أَكْثَرُ بِهَذَا الصَّنِيعِ مُعِيرَاتٍ لِحُلُقِ اللهِ، يَبْتَغِينَ الْحُسْنَ

### في حكم إزالة الشعر النابت بين الحاجبين

#### السؤال:

ما حكم نزع أو حلق الشعر الذي ينبت بين الحاجبين إن  
كانا مقترنين؟ وهل حكم المرأة والرجل فيه سواء؟ بارك  
الله فيكم.

#### الجواب:

لا يجوز حلق الشعر النابت بين الحاجبين أو نمصه لعموم لَعْنِ النَّبِيِّ ﷺ  
النامصات والمتمصّات، واللعن يقتضي تحريم الفعل الذي لعن فاعله،

(١) أخرجه البخاري في «اللباس» (٥٩٣١)، ومسلم في «اللباس والزينة» (١٠٢٠/٢) رقم (٢١٢٥)، وأبو داود في «الرجل»، باب في صفة الشعر (٤١٦٩)، والترمذي في «الأدب»، باب ما جاء في الواصلة والمنوصلة والواشمة والمستوشمة (٢٧٨٢)، والنسائي في «الزينة»، باب المتمصّات (٥٠٩٩)، وابن ماجه في «التكاح»، باب الواصلة والواشمة (١٩٨٩)، وأحمد (٤١٢٩)، والدارمي (٢٧٠٣)، والبيهقي (١٥٢٣٠) من حديث عبد الله بن مسعود ؓ

وقد أخبر النبي ﷺ أن ذلك يعد من تغيير خلق الله تعالى لما رواه مسلم من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : «لَعَنَ اللَّهُ الْوَائِثَاتِ وَالْمُسْتَوِثَاتِ وَالنَّائِصَاتِ وَالْمُسَمَّصَاتِ وَالْمُتَمَلِّحَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُفْعِرَاتِ خُلُقَ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>، والدُّكُورِ وَالْإِنَاثِ سِوَاهُ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ بَيْنَ الْخَلْقِ وَالْقَصْرِ وَالسَّفْ فِي الْحُكْمِ.

وجدير بالتنبيه أن شعر الحاجبين إذا فحش كثيراً بحيث يصرُّ الازل منه العين، فيجوز إزالة ضرر الشعر الزائد المؤثر على العين، لقوله ﷺ «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»<sup>(٢)</sup>، ويُزال بقدر دفع الضرر كما هو مُقرر في القواعد.

### في تخرج العروس المستعملة للمساحيق من الوضوء يوم زفافها

#### السؤال:

تقوم المرأة يوم زفافها بتزيين وجهها بمختلف المساحيق، وقد يدخل عليها وقت الصلاة، فهل يُمنعُ على هذه المساحيق للوضوء أم تتيمم ؟ أم ماذا تفعل ؟ علماً أن ذلك يشقُّ عليها.

(١) تقدم ترجمته قريباً، انظر (ص ٢٨).

(٢) أخرجه ابن ماجه في «الأحكام»، باب من يس في حقه ما يضر بهجاءه (٢٣٤٠)، وأحمد

(٢٨٦٥)، والبيهقي (١٢٢٢٤)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، والحديث صحيحه

الألباني في «الإرواء» (٨٩٦) وفي «السلسلة الصحيحة» (٢٥٠).

## الجواب:

أدوات التزيين المرمية العالمية المشهورة متكوّنة - بعد التحقيق العلمي - من لحوم الأجنّة التي تسقط من أرحام الأمّهات بِمُسَوِّغٍ أو بِعَيرِ مُسَوِّغٍ، ولا شكّ أنّ التجميل بلحم الأدمي لا يجوز.

أمّا إذا حلا من ذلك فيجب أن تكون صفة الاستعمال، يعني: استعمال هذه المساحيق، ليس فيها تشبّه بالكافرات ولا بالعاهرات، فإن استعملتها دون تشبّه بهنّ فإنه يصحّ، لكنّه مع وجود الماء لا يجوز لها أن تصلّي بالتيّم، فلا بدّ أن تستعمل الماء لوجوده، بحيث يصل إلى أعضاء الوضوء، ثمّ تصلّي به، لكنّ إن حصل لها حرج في ذلك، فالظاهر - والله أعلم - أنّ لها أن تجمع بين الصلاتين، لحديث ابن عباس رضي الله عنه قال: «يَجْمَعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالنَّدْبَةِ فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ»، قال ابن عباس: «أراد أن لا يخرج أمّته»<sup>(١)</sup>.



(١) أخرجه مسلم في «صلاة المسافرين» (٣١٨/١) رقم (٧٠٥)، وأبو داود في «الصلاة»، باب الجمع بين الصلاتين (١٢١١)، والترمذي في «الصلاة»، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين (١٨٧) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه.



## في حكم حقيبة لوازم العروس وليمة الزفاف التي يقيمها أهلها لها

### السؤال:

جرت العادة عندنا أنه قبل العرس بيومين تقريباً، يُعطي أهل الزوجة للزوج حقيبة تسمى عندنا (بشنطة الجهاز)، وبها ملابس المراق والحناء وصطور وسكر ونحو ذلك، ويلة ليلة الزفاف لا بد أن يذهب وفد من أهل العريس ليخصر وليمة عرس المرأة، ويذهب معهم عادة صجوزان أو أكثر ويأخذون معهم الحقيبة، ويسمى هذا الوفد بـ «القفاة». فما حكم هذا العمل؟ وما حكم وليمة العرس التي يقيمها أهل المرأة؟

### الجواب:

لا أعلم أن للعروس وليمة تلزمها، وإنما وليمة العرس واجبة على كل من ينسب بأهله بما قل أو كثر، لقوله ﷺ: «لَمَّا خُطِبَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ عليها السلام : «إِنَّهُ لَا بُدَّ لِلْمَعْرُوسِ - وفي رواية: لِلْمَعْرُوسِ<sup>(١)</sup> - مِنْ وَلِيْمَةٍ<sup>(٢)</sup>»، ولأمره ﷺ عبد الرحمن

(١) يُقال لرجل معروس كما يقال للمرأة، وهو اسم لها عند دخول أحدهما بالآخر [«النهاية»

لابن الأثير (٢/٢٠٦)].

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٠٣٥)، من حديث بن عبد الأسلمي رضي الله عنه وصححه الألباني في «صحيح»

ابن عوف بها فقال له: «أَزَلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ»<sup>(١)</sup>، وقد «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ صَفِيَّةَ، وَجَعَلَ حَتَفَهَا صَدَاقَهَا وَجَعَلَ الْوَلِيمَةَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»<sup>(٢)</sup>، وغيرها من الأحاديث التي تدل على وجوب الوليمة على الزوج في حرسه.

أما حكم العادة المذكورة في السؤال فإن كان ما يُحمل في حقبة الجهاز من حناء وسكر ونحو ذلك لا اعتقاد كثير من الناس أنها جالبة للخير والسعادة للزوجين ودافعة للشَّرِّ والعين عنهما فإن هذه العادة تحرم لاقترائها بفساد مُعتقد، أما إن خَلَّتْ من أيِّ محذور شرعي ففكره لیساً فيها من تكلیفٍ وتعلُّقٍ في أمرٍ يشره الله تعالى وسهله.



- الجامع (٢٤١٩) وأما رواية «المروس» فأخرجها أحمد كذا في «مجمع الزوائد» (٧٣/٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/٢) رقم (١١٥٣)، من حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه، قال ابن حجر في «فتح الباري» (٢٨٧/١٠) «ومسند لا بأس به».
- (١) أخرجه البخاري في «النكاح»، باب الصعرة للمتزوج (٥١٥٣)، ومسلم في «النكاح» (٦٤٤/١) رقم (١٤٢٧)، من حديث أنس رضي الله عنه.
- (٢) أخرجه أبو يعلى في «مستدرك» (٣٨٣٤)، من حديث أنس رضي الله عنه، وأخرجه البخاري في «النكاح» (٥٠٨٦)، ومسلم في «النكاح» (٦٤٦/١) رقم (١٣٦٥)، وأبو داود في «النكاح»، باب في الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها (٢٠٥٤)، وابن ماجه في «النكاح»، باب الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها (١٩٥٧)، وأحمد (١١٩٥٧)، دون ذكر الوليمة. وحديث أبي يعلى حُسنه ابن حجر في «فتح الباري» (٣٠٠/١٠)، والاكبادي في «آداب الرفاهة» (٧٤).

## في حكم إقامة وليمة العرس بقاعة الأفراح

السؤال:

ما حكم إقامة الأعراس بقاعات الأفراح ؟

الجواب:

إن إقامة الأفراح والأعراس واختيار الأمكنة الأنسب لها يدخل في حكم العادات، والأصل في العادات العفو والإباحة، فلا يحظر منها إلا ما حرّمه الله تعالى، وإلا دخلنا في معنى قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَكُنْتُمْ يُذَوِّجُ كَجَلَسْتُمْ فِيهِ حَرَامًا وَحَلَالًا عَلَى مَا هُوَ أَدْبَرَ لَكُمْ أَمْرًا عَلَى لِقَائِهِمْ ﴾ (سورة البقرة: ٢٢٢) ولا يُعدل من هذا الأصل إلا إذا اقترن به محذور شرعي يرجع إلى وجود اعتقاد فاسد أو يخالف حكمًا شرعيًا ثابتًا، أو يلحق ضررًا أكّدًا أو متوقعًا.

ولما كانت معظم قاعات الحفلات والأفراح وعاء لمعاصد تخلفية من العري والتبرج والرقص العاتن الموروث من تقاليد أهل الكفر والضلال وغيرها، فضلًا عن المجاهرة بالسوء والإضرار بالناس، وما يليّز به أصحاب هذه القاعات - بلسان حالهم - المتورّعين عن سماع مزامير الشيطان وأصوات الملاهي من أعوانه من المعين والمغيث من غير احترام ولا مبالاة، ليغيظوا بها أهل الإيمان والالتزام والتقوى، فإن استتجارت هذه القاعات مع تضمّنها للمساوي السالفة

البيان وانتباها من قبل المستقيمين لهُوَ تَزَكِيَةٌ لِأَهْلِ الْفُجُورِ وَالْفُسُوقِ وَمُبَارَكَةٌ لَهُمْ عَلَى صَنِيعِهِمْ، وَتَقْوِيَةٌ لَهُمْ عَلَى الْمَزِيدِ مِنَ الرَّذَائِلِ وَاسْتِمْرَارُ نَشْرِهَا بَيْنَ النَّاسِ، وَهَذَا تَعَاوُنٌ يَأْبَاهُ الشَّرْعُ وَيَنْهَى عَنْهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَعَلَّوْا عَلَى الْإِيْمَةِ وَالْتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَلَّوْا عَلَى الْإِيْمَةِ وَالْمَنْدُوبِ وَأَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَرِيمٌ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ٢١٧].

لكن إذا وُجِدت قاعاتٌ للاستراحة والأفراح غيرُ مشتهرة بمثل هذه القبائح وَخَلَّتْ مِنْهَا، فَيَبْقَى حُكْمُ الْعَادَةِ فِيهَا سَارِيَّ الْمَفْعُولِ وَهُوَ الْعَفْوُ وَالْإِبَاحَةُ - كما تقرر سابقاً -

### في حكم الهدية الإجبارية عند العرس

#### [ مادة «تَارِيفَت» ]

#### السؤال:

جَرَتْ الْعَادَةُ عِنْدَنَا فِي بَلَدِنَا الْمَغْرِبِ الْأَقْصَى أَنَّهُ عِنْدَ إِقَامَةِ حَمَلٍ أَوْ عُرْسٍ، يُلْزِمُ صَاحِبُهُ الْمَدْعُودِينَ بِإِحْضَارِ هَدَايَا مَعَهُمْ وَجُوبِيًّا، وَإِلَّا تَصَرَّضَ عَرْضُهُ لِلتَّحْقِيرِ وَالطَّمَنِ، وَيَسْمُؤُنَهَا بِ: «تَارِيفَت»، فَمَا حُكْمُ هَذِهِ الْعَادَةِ؟ وَجَزَاكُمْ اللَّهُ خَيْرًا.

#### الجواب:

فَالْعَادَةُ الْجَمَاعِيَّةُ الَّتِي تَعَارَفَ عَلَيْهَا النَّاسُ تَقْسَمُ إِلَى: عَادَةٍ صَحِيحَةٍ وَأُخْرَى فَاسِدَةٍ، فَالْعَادَةُ الصَّحِيحَةُ الْمَقْبُولَةُ هِيَ الَّتِي لَا تُحَرِّمُ حَلَالًا وَلَا تُحِلُّ حَرَامًا، كَالْعَادَةِ

في تقديم عربون في عقد الاستصناع، أو عدم انتقال الزوجة إلى بيت زوجها إلا بعد قبض جزء من المهر، والعادة الفاسدة غير المقبولة هي التي تُحِلُّ الحرام كعادة اختلاط النساء بالرجال وإظهار المحاسن أمامهم في قاعات الأعراس والحفلات والأندية العامة والخاصة، وفي الجامعات ومختلف المراحل التعليمية في المؤسسات التربوية، وكالعادة في التعامل مع المصارف المالية بالفوائد الربوية، والعادة في إحياء الحفلات المحرمة والمناسبات البدعية، والعادة في لعب أنواع مسابقات القمار والرهان، والعادة في ترك الصلوات المفروضة أثناء اجتماع المسئولين أو من دونهم وتأخيرها إلى فوات وقتها ونحو ذلك.

فالقاعدة العامة - إذن - أن «الأصل في عادات الناس وأعراسهم الجواز والحِلُّ»، ولا يُغْدَلُ من هذا الأصل إلا إذا اقترن به محذور شرعي، يرجع إلى وجود اعتقاد فاسد أو يُلدِّجُ ضرراً أكداً أو متوقفاً أو يخالف نصاً شرعياً ثابتاً أو قاعدة أساسية

ويندرج ضمن هذا المعنى ما ورد في مسألة إلزام المدحوين بالهدايا في الولائم المشروعة، ذلك لأن فيه استدراكاً على الشرع يتمثل في فرص هدية بالعرف لم يعرضها الشرع، والله تعالى قد أتم دينه فلا ينقصه ورعيه فلا يستخطه، كما أن هذه العادة تخالف مقاصد الشرع ومراميها؛ إذ فيها تكليف المدحوي بما يجد فيه المشقة المنفية عنه بنص قوله تعالى: ﴿لَا يَكُلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦) وهي تؤدي أيضاً بطريق أو بآخر إلى تضييع واجب تلبية

الدعوة في حال عدم قلرة المدعو على الهدية، فصلاً عن تعرض المدعوين للطعن في عرضهم والنيل منهم بالفيّة والتحقير خاصة إذا كانت هذه الهدية دون مستوى ما يرغب فيه المضيف.

فالحاصل: أن هذه العادة فاسدة لا يجوز قبولها ولا اعتبارها لاقترائها بأوصاف منهي عنها، فصلاً عن أن الاستمرار فيها يُصَبِّحُ الشريعة على مَرِّ الزمان، ويميّز حكمها، ويبدّل مقاصدها ومرايئها؛ ذلك لأن المقصود من التشريع دفع الحرج والمشقة وجلب المصلحة وتحقيق التيسير، بمصادقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج ٧٨) وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ يَخَفَّ مِنْكُمْ الْبُحْلَ بَلْ لَعَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى﴾ (البقرة ١٨٥).

### في حكم التصديرة

#### السؤال:

كثير من النساء في يوم زفافهن يقمن بما يسمى «التصديرة»، ويوجد معها عادة «الحناء»، وقد اجتمعت في هذه العادة أمور كثيرة منها، اعتقاد أنه إذا لم تُحنَّ العروس فلن تُنجب النورية، وبعد انتهاء «الحناء» يجب إخفاء الإثاء الذي مُزجت فيه «الحناء»، لكي لا يقع في

أيام خبيثة حاسدة، تستخدمه في السحر والحاق الضرر بالعروس، وهكذا «الحناء» التي في يد العروس يجب أن لا تقع في يد أحد، فيستعملها في السحر - والعياذ بالله - وتُمزج الحناء أحياناً بالبيض اعتقاداً منه أن البيض من علامات الإنجاب والولادة وجلب السعادة للزوجين.

بعد سرد هذه المعتقدات حول هذه العادة فما حكمها ؟ مع العلم أن التمساء يُكره وجود هذه الاعتقادات، ويتحجبون بأنها عادة وعلامة فرج، ويثبتون صافية، وإذا طُلب منهن عدم القيام بها بناء على أنها مجرد عادة، وأنه لا يضر إن لم تفعل، أبين وأصررَ عليها ؟

#### الجواب :

التصديرة وإن كان المراد منها مباحاً وهو أن تصدر المرأة على منصة مرتفعة تملو جمع النساء اللواتي يُحيطن بها على وجه البرور إكراماً لها إلا أن حكمها يتغير بوجود المحاذير الشرعية الواردة في السؤال، منها:

❖ أولاً «التصديرة» فيها إسراف وتبذير في العاتين التي تلبسها العروس يوم عرسها، والتي تدفع عليها ثمناً باهضاً، ومعظمها لا يستعمل بعد ذلك، كما أن فيها مدعاة للافتخار والمباهاة، كما أن العروس تُضطر لكشف حورتها أمام من تُعينها على ارتداء وتغيير ملابسها على التكرار، وإذا نصمت هذه المحاذير مع الإسراف والتبذير فلا شك أنه لا يجوز لأن الله تعالى نهانا عن التبذير، حيث

قال - سبحانه وتعالى - ﴿ إِنَّ الْبَنِيَّةَ كَانُوا يَتَوَكَّلُونَ الشُّرَاطِينَ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ۝ ﴾ [الأنعام].

\* ثانياً: أما عن صفة «الحناء» الواردة في السؤال فاجواب أن «النِّبَّةُ الْحَسَنَةُ لَا تُبَرِّدُ الْحَرَامَ بِحَالٍ»، فإذا كانت هذه العادة مَرُوجَةً بِتِلْكَ الاعتقادات فإنَّ القيام بفعلها صَرَبٌ مِنَ الشُّرْكِ الَّذِي يَزْجُرُهُ الشَّرْعُ، وفي الحديث عن النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الرُّقَى وَالْتِهَانِمَ وَالتَّوَلَةَ يُشْرِكُ»<sup>(١)</sup>، وفي حديث آخر: «مَنْ خَلَقَ نَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ»<sup>(٢)</sup>، وفي حديث مرفوع: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكَلَّ إِلَيْهِ»<sup>(٣)</sup>.

فكُلُّ عَادَةٍ تُحَرِّمُ الْأَصْلَ فَالْتَرُوعُ بِتَحْكِيمِهَا بَاطِلٌ فِي الشَّرْعِ، إِذَا كَانَ «الْعَرَفُ أَوْ الْعَادَةُ إِذَا كَانَ مُحَرَّمٌ حَلَالًا أَوْ حَلَالٌ مُحَرَّمٌ حَرَامًا» فَهُوَ قَائِدٌ وَبَاطِلٌ، والاعتدادُ بِهِ

(١) أخرجه أبو داود في «الطب»، باب في تعليق التهانم (٣٨٨٣)، وابن ماجه في «الطب»، باب تعليق التهانم (٣٥٣٠)، وأحمد (٣٦٦٥)، من حديث عبد الله بن مسعود ؓ وصححه الألباني في «الصحيحة» (٣٣١)، وفي «صحيح الجامع» (١٦٣٢).

(٢) أخرجه أحمد (١٧٤٢٢)، والحاكم في «المستدرک» (٧٥٠١) ونقظه «مَنْ خَلَقَ فَقَدْ أَشْرَكَ» من حديث حنيفة بن عامر ؓ وصححه الألباني في «الصحيحة» (٤٩٢).

(٣) أخرجه الترمذي في «الطب»، باب ما جاء في كراهية تعليق (٢٠٧٢)، وأحمد (١٨٧٨١)، والحاكم (٧٥٠٣)، من حديث عبد الله بن حكيم ؓ، والنسائي في «تحريم الدم»، باب الحكم في السحرة (٤٠٩٧) والحديث حسن الألباني في «صحيح الترغيب» (٣٤٥٦)، وفي «غاية المرام» (٢٩٧)، ونقظه في «ضعيف الجامع» (٥٧٠٢)، وأما في «صحيح الترغيب» فقال: «حسن لغيره»، ونقظه «مَنْ خَلَقَ» الحديث.



غير جائز شرعاً، وأثم صاحبه، وما دام اعتقاده على هذا الوجه انتهى عنه متشكياً عند عامة الناس فإن نفي بعضهم لقصد هذا الاعتقاد لا يصير هذا الفعل حلالاً لأن الأصل معروف بهذا الاعتقاد المحرم، والتشكك بإرادة التزين والتجمل لا ينفي بقاء المعتقد الفاسد في آحاد الناس، فيكون العمل به على هذا النحو إغانة على الباطل والإثم، حيث قال تعالى: ﴿وَتَسْلُكُوا عَلَى الْبَرِّ وَالْقَوَىٰ وَلَا تَمُوتُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَىٰ﴾ [المائدة: ٤٢].

لذلك يُمنع طريق الفساد إليه مطلقاً، عملاً بقاعدة «سدِّ الدرائع»، ولأن دفع مفسدة الاعتقاد المحرم أولى من جلب مصلحة التجمل والتزين، كما هو مقرر في قواعد مصالح الأنام، أمّا تزين المرأة بالحناء لزوجها فمعلوم جوازه.

### في بقاء المحظور إذا غيرت العروس ملابسها لوحدتها للتصديرة

#### السؤال:

قلتتم - شيخنا - بمحظورية التصديرة للعروس، فهل المحظور في كثرة تغيير المساتين ؟ أم في كشف صورتها لمن تعينها على التغيير ؟ وهل إذا غيرت ملابسها لوحدتها يبقى المحظور قائماً ؟

### الجواب:

الملابس التي تتصنّف بها العروس مجلّستها فيها من الإسراف والتبذير في اللباس ما لا يخفى إذ مُعظم هذه الأكبة يُترك استعمالها بعد الدخول فضلاً عن كونها مدعاة للافتحار والمباهاة ومن المقاسد أيضاً أن المفلّاح العمودي أو السلسلة توجد في أعلى ملابسها ووراء فساتينها، الأمر الذي يتعلّر معه عليها تغيير ملابسها لو حدها فترى هورتها الواجة الشتر.

فالخلاصة أن هذه الملابس - فضلاً - عن تضلّتها الإسراف والتبذير والمباهاة والتفاخر، فإنه يريد في تأكيد المنع ظهور هورتها حال تغيير ملابسها مع نساءها

### في حكم ارتفاع العروس على المنصة

### السؤال:

هل يجوز للمرأة أن تجلس على وسادة فوق كرسي وتضع رجلها على وسادة أخرى ؟ وكثيراً ما يكون مجلّستها حالياً على باقي النساء الجالسات..

### الجواب:

هذا السؤال مرتبط بجواب سابق، فإن خلا المجلس من مظاهر الافتحار والتعالي والتباهي فلا بأس به؛ لأن سرير العروس معروف عند الأولين بـ «المنصة»

التي تقع عليه العروس.

## الرقص في الزفاف

السؤال:

ما هو حكم رقص النساء بينهم؟

الجواب:

إن الرقص إن كان قطعياً بتحريك الرأس واليدين والتلويح بهما على وقع هواء مباح تزيه، خالي من التشبه بصفة الرقص المستورد، وبعيداً عن الرجال، من غير أن يتجاوز صوت المرأة مكانها، وتصوت من إثارة النفس وتحريكها وجلب دواهيها الشهوانية، فلا أرى - والحال هذه - مانعاً منه، بل يدخل في إعلان الزواج المأمور به شرعاً، أمّا إن احتوى الرقص على هز للمحضور والأرداف بتقليد الرقص المعصري فضلاً عن كشف المرأة لما هي مأمورة بستره، أو ستره بما لا يحقق الستر المطلوب شرعاً من اللباس الصيق الذي يصف حجم عظامها أو الشفاف الذي يشف عما تحته من جسمها، وغير ذلك؛ ففي هذا الحال فإنه يُمتنع لئلا فيه من الإثارة المفضية إلى المعصية.





الرجال الأجانب.

### حكم إطلاق البارود أو الرصاص قصد إعلان النكاح والتعبير عن الفرح

المسألة:

هل يجوز في العرس إطلاق البارود أو الرصاص قصد إعلان  
النكاح والتعبير عن الفرح؟

الجواب:

إن ضرب البارود أو الرصاص يختلف باختلاف المعتقد.

فإن كان يُضرب قصدًا لدفع العين أو الجرم وما إلى ذلك، أو كان يُرفع في  
مفسدة، فإنه يُمتنع للاعتقاد الفاسد، وللضرر المثار، لأن «الدفع أشهل من  
الرفع».

أما إذا حلا من ذلك، وكان المراد به الإعلان عن النكاح بوسيلة البارود  
لاتسار صوت طلقاته فارجو أن يصح لعموم الإعلان الذي يحصل بالدفع  
وبغيره في قوله ﷺ: «أَغْلِسُوا النِّكَاحَ»<sup>(١)</sup>، وفي قوله ﷺ: «فَضَّلْ مَا يَبَيِّنُ

(١) أخرجه ابن حبان (٤٠٦٦)، وأحمد (١٦١٣٠)، والبيهقي (١٥٠٥٢)، من حديث عبد الله  
ابن الزبير رضي الله عنه مرفوعاً، والمحدث حسنه الألباني في «كتاب الزفاف» (١٨٤)، وفي «مصحح  
الجامع» (١٠٧٢).

المَعَالِي وَالْمَقَامِ الدَّفِّ وَالصَّوْتُ فِي التَّكَاثُفِ<sup>(١)</sup>. والنسالة ترجع إلى عُرف الناس ومُعْتَمِدِهِمْ، فعلى السائل أن يَتَّيَّنَ هُوفَ بَلِيْعِهِ، وَيَدَّخَ كُلَّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَدَّخَ فِي حَقِيدَتِهِ أَوْ يَتَسَبَّبَ فِي إِضْرَاؤِ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ فَلْيَعْمَلْ بِقَوْلِهِ **عَلَيْهِ السَّلَامُ**: دَخَّ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ<sup>(٢)</sup>.

### في العرس الغالي من الدف

#### السؤال:

هل يجوز إقامة العرس بدون ضرب الدف ؟

#### الجواب:

لا مانع من إقامة العرس بدون ضرب الدف، ما دام الإشهاد تم في مجلس العقد، ويستحب الإعلان عنه بضرب الدف، أو بأي وسيلة إعلامية تضمنت

(١) سبق تخريجها، انظر (٤٢)

(٢) أخرجه الترمذي في «صحة التيامق» (٢٥١٨)، والنسائي في «الأشربة»، باب الحث من ترك الشبهات (٥٧١١)، والدارمي (٢٤٣٧)، والحاكم (٢١٦٩)، وأحمد (١٧٢٧)، من حديث الحسن بن علي **عليه السلام**. والحديث صحيحه أحمد شاكر في «تحقيقه» (ص ١٦٩/٣) والألباني في «الإرواء» (٤٤/١)، رقم (١٢)، وفي «صحيح الجامع» (٢٣٧٧)، والواهي في «الصحيح المستند» (٣١٨).

وقع الدف ما لم يخالف أحكام الشريعة وآدابها.

### في حكم استعمال الدف البلاستيكي

#### السؤال:

اختلفت الآراء حول حكم الدف البلاستيكي:

- فمن مُجيزٍ باعتباره خُلُوه من الأوتار، وأنه ذو وجه منفرد (أي خرج عن كونه طبلاً) وأنه باقٍ على الحليّة.
- ومن مُحَرِّمٍ له باعتباره مادةً صنّعه، إذ إنه - كما ترون - مصنوع من مادة بلاستيكية، فلمّا كان له شكل الدفّ وكانت مادة صنّعه البلاستيك بدلاً من جلد الحيوان تغيّر الحكم من الإباحة إلى الحرمة، إذ إنه أصبح مثله مثل أي آلة موسيقية.

فأي الاعتبارين ترون فيه الحكم صواباً ؟ وما حكم استعمال هذا الدفّ ؟ وجزاكم الله خيراً.

#### الجواب:

إن كانت المغيرة مع الدفّ الأصلي في مادته البلاستيكية تُظهِر في صفة وقّعه الطّربيّ الموسيقيّ، فإن ماثله فهو مثله، وإن شابهه فيُلْحَقُ به في الحكم، فإن أحدث وقّعاً مغايراً فليس بالدفّ المرتضى في إباحته استثناءً بالنصوص الحديثة، بل هو

معدود من جملة آلات الطرب بالاعتبار السابق

### في حكم التكسب بضرب الدف في الأعراس

السؤال:

هل يجوز أخذ مقابل مالي على الصرب بالدف؟ وهل هو  
من باب الإجارة أو الجعل؟ وهل يحسن بطالبة علم أن  
تضرب به إذا كانت محتاجة حتى لا تكف الناس، أم  
تختص الرخصة فيه بالإمام الجوارى والبنات الصغيرات؟

الجواب:

ضرب النساء الدف في مناسبة أيام العيد أو العرس ونحو ذلك لإشاعة  
الفرح وإدخال السرور وترويح النفس جائز دون سائر آلات اللهو والمعاذير،  
لقوله (عليه السلام) «صَوْتَانِ مَلْعُونَتَانِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ: مِرْمَارٌ جِنْدٌ نِعْمَةٌ وَرَنَةٌ جِنْدٌ  
مُصِيبَةٌ»<sup>(١)</sup>، ويجوز أن يكون الدف مصحوباً بعنائهن إذا خلعت كدماهن من فحش  
أو تحريض على إثم أو ذكر محرم، وبصوت في محيطهن بحيث يحصل معه الأمن

(١) أخرجه البرار في «مستدرك» (٧٥١٣)، والفضلاء في «الأحاديث المختارة» (٢٢٠٠)، من

حديث أنس (رضي الله عنه)، وقال الميمني في [«مجمع الزوائد» (١٠٠/٣)]: «درجته ثقات»، والخطيب

حسنة الألباني في «المسئلة الصحيحة» (١/٧٩٠) رقم (٤٢٧).



من الفتنة؛ لقوله ﷺ: «فَصَلِّ مَا بَيْنَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ الدُّفَّ وَالصَّوْتُ فِي النِّكَاحِ»<sup>(١)</sup>، والمراد بالدفِّ هو ما كان في زمن المتقدمين خالياً من الجلاجل، ويدخل في الصوت: الغناء المباح، وصوت الحاضرين بالتهنئة، والجمعة في إنشاد الشعر المباح<sup>(٢)</sup>.

والمعلوم أن الأحاديث الصحيحة الواردة في ضرب الدفِّ والغناء إنما فيها الإذن للنساء، وحُصِّنَ بهنَّ فلا يلتحق بهنَّ الرجال لعموم النهي عن التشبه بهنَّ<sup>(٣)</sup>، ولا يُشترط في ضرب الدفِّ عند إعلان النكاح ونحوه سنُّ معينة - في حدود علمي - لأن وقوعه من بنات الأنصار غير البالغات في حديث الربيع بنت معوذ<sup>(٤)</sup> لا يلزم منه منعهن عن البالغات، وقد ثبت من حديث بريدة

(١) سبق ترجمته، انظر (ص ٤٢).

(٢) انظر «جمعة لأحودي» للمباركفوري (٢٠٩/٤).

(٣) لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لَمْ يَرْسُولِ اللهُ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ»، أخرجه البخاري في «اللباس»، باب المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال (٥٨٨٥) وانظر «فتح الباري» لابن حجر (٢٢٦/٩)، «جمعة الأحودي» للمباركفوري (٢١٠/٤).

(٤) أخرجه البخاري في «النكاح»، باب ضرب الدفِّ في النكاح والوليمة (٥١٤٧)، عن الربيع بنت معوذ رضي الله عنها قالت: «جاء النبي ﷺ فَتَحَلَّ جِيبُ بَنِي عُلَى، فَجَلَسَ عَلَى عِزَائِي كَمَا جُلُوسُكِ مِنِّي، فَبَعَلْتُ حُوزِيَّاتًا لَنَا يَخْرُجْنَ بِالدُّفِّ، وَتَتَشَبَّهْنَ مِنْ قُبْلِ مِنْ أَكْثَرِ يَوْمَ بَنِي إِدْ قَالَتْ إِحْدَاهُنَّ وَفِيَا نَبِيٍّ يَخْلُمُ مَا فِي عَدُوٍّ، فَقَالَ: كَيْفِي عَلَيْكِ، وَقُولِي بِاللَّيْلِ كُنْتِ تَقُولِينَ».

قال: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ مَعَارِيهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ جَاءَتْ جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ أَنْ رَدَّكَ اللَّهُ سَالِمًا أَنْ أَضْرِبَ بَيْنَ يَدَيْكَ بِالْذُّفِّ وَأَتَعَسَى، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ كُنْتُ نَذَرْتُ فَأَضْرِبِي وَإِلَّا فَلَا»<sup>(١)</sup>، وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى رَأْسِكَ بِالْذُّفِّ، قَالَ: «أَوَّلِي بِتَذْرُوكِ»<sup>(٢)</sup>.

هذا، وإذا كان الذُّفُّ للنساء مباحاً استثناءً من عموم المعازف المحرمة في الإسلام؛ فإنَّ التَّكْسِبَ به فرعٌ عن مشروعيته، فالضُّرْبُ بِالْذُّفِّ للنساء فعلٌ يُحتاج إليه في إعلان الكاح ومحرمه، وماذون فيه شرعاً، ولا يختص الإذن بأن يكون فاعله من أهل القرية، فجاز الاستحجار عليه بدفع المال للدُّفَّاتِ لأنه عملٌ مُباحٌ، وقد اتفق الفقهاء على جواز استحجار الإنسان على الأفعال المباحة<sup>(٣)</sup>.



(١) أخرجه الترمذي في «المنقب»، باب في مناقب عمر بن الخطاب (٣٦٩٠)، وأحمد (٢٣٠١١)، من حديث برملة (٢٢٠١) وأخرجته صحيحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣٣٠/٥) رقم (٢٢٦١).

(٢) أخرجه أبو داود في «الأيمان والبدور» باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر (٣٣١٢)، والحيث صحيحه الألباني في «الإرواء» (٢١٣/٨) رقم (٢٥٨٨).

(٣) انظر «بداية المجتهد» لابن رشد (٢/٢٢٠-٢٢١).

## في حكم آلة الدريوكة ومسحة قياسها على الدف

### السؤال:

هل يجوز الضرب بالدريوكة في حفلات الزفاف؟ وهل يصح  
قياسها على الضرب بالدف؟ وجزاكم الله خيراً.

### الجواب:

اعلم أن الدف جائز في الأعياد والأعراس لقوله ﷺ: «فَضْلُ مَا يَتَنَزَّعُ مِنَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ الدَّفُّ وَالصُّوتُ»<sup>(١)</sup>.

أما الدريوكة فمعدودة من عموم آلات المعارف والطرب ولا شبه لها بالدف لأن لها شكلاً مختلفاً عن الدف ووقتاً مغايراً له، فلا تلحق به، لذلك فهي مشمولة بقوله ﷺ: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَنْوَامٌ يَسْتَحِيلُونَ الْحَرِيرَ وَالْحَرِيرَ وَالْحُمْرَ وَالْمَعَارِفَ»<sup>(٢)</sup>، ولقوله ﷺ: «صَوْتَانِ مَلْعُونَتَانِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مِرْمَارُ

(١) سبق ترجمته، انظر، (ص ٤٢).

(٢) ذكره البحاري مُعلقاً بصيغة الحزم في «الأثرية»، باب ما جاء ليس يستحل الخمر ويستثيه بغير اسمه (٥٥٩٠)، وأخرجه موصولاً ابن حبان في «صحيحه» (٦٧٥٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٨٢/٣)، والبيهقي في «المنش الكبير» (٢١٥٩٠)، من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري ﷺ قال ابن القيم في «تهذيب النس» (١١١/١٠): «والحديث =

عِنْدَ بَعْمَةٍ وَرَنَةٍ عِنْدَ مُصَيِّبَةٍ (١).

## حكم استعمال شريط الأناشيد في العرس

السؤال:

هل يجوز استعمال شريط الأناشيد في العرس ؟

الجواب:

إِنْ تَحَلَّتْ هَلْهُ الْأَنَاشِيدُ أَوْ الْعَمَاءُ مِنْ مَرَامِيرِ الطَّرَبِ وَالْآلِيَةِ مَا هَذَا الدُّفُّ الْمُرَحِّصُ فِيهِ، وَتَجَرَّدَتْ كَلِمَاتُهَا مِنْ وَصْفٍ لِلْحُنُودِ وَالْخُمُورِ وَالْخَوَاصِرِ، وَذِكْرِ لِلْفُجُورِ، وَكَانَ إِعْلَانُ النِّكَاحِ بَيْنَ النِّسَاءِ، وَالْمُنْشَدَةُ مِنْهُنَّ - حَقِيقَةً أَوْ بِالشَّرِيطِ - لِبَهْلِهِ الشُّرُوطُ السَّابِقَةُ أَرْجُو أَنْ يَصْغَحَ ذَلِكَ (١)، لِمَا ثَبِتَ مِنْ هَانِئَةِ عليها السلام : «أَنَّهَا رَفَّتْ امْرَأَةً إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ عليه السلام يَا هَانِئَةُ أَمَا كَانَ مَعَكُمْ

صحيح بلا ريب»، وقال الحلي في «الزواجر» (٢/٢٠٣). «صح من طرق بأسانيد صحيحة لا مطعن فيه»، وانظر - «السلسلة الصحيحة» للألباني (١/١٨٦) رقم (٩١)، و«تحريم آلات الطرب» له - أيضًا - (١/٨٢).

(١) سبق لخرجه، انظر: (ص ٤٦).

(٢) يبقى احظر على الرجال، فكما أنه لا يجوز لهم الدخول على النساء لا يجوز لهم أن يسمعا أو شريطة الساء إلا ما حصل مصادفة في الدخول والامتناع، والله أعلم.

لَهُوَ؟ فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُعَجِّبُهُمُ اللَّهُوُ<sup>(١)</sup>، وعن الرُّسَيْحِ بِسَيِّ مُعْمُودٍ عليه السلام قَالَتْ: «جَاءَ النَّبِيُّ عليه السلام فَدَخَلَ حِينَ بُنِيَ عَلَيَّ، فَجَلَسَ عَلَيَّ فَرَأَيْتُ كَمَجْلِسِكَ مِنِّي، فَجَعَلْتَ جُودِيَّاتٍ لَنَا بِضَرَبِ الدُّفِّ، وَتَلْبِينَ مَنْ قُتِلَ مِنْ آبَائِي يَوْمَ بَدْرٍ، إِذْ قَالَتْ إِخْذَاهُنَّ: وَفِيَا نَبِيٍّ يَعْلَمُ مَا فِي هَيْدٍ فَقَالَ: دَعِي هَيْدِي، وَقُولِي بِالَّذِي كُنْتُ تَقُولِينَ<sup>(٢)</sup>». ولقوله عليه السلام «فَضْلُ مَا يَبْنِي الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ: الصَّوْتُ بِالدُّفِّ<sup>(٣)</sup>».

### في الاحتفاظ بالصورة الفوتوغرافية

#### المسألة:

ما الحكم الراجع في الاحتفاظ بالصورة الفوتوغرافية أو صور الفيديو لتذكريات حفل الزواج مثلاً، وذلك بتخزينها في جهاز الحاسوب ؟

#### الجواب:

الصورة الفوتوغرافية إن خلت من المحاذير الشرعية وكانت من ضروريات

(١) أخرجه البخاري في «النكاح» باب النسوة اللاتي يدين المرأة إلى زوجها، (٥١٦٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) سبق تخريجه، انظر (٤٧)، هامش رقم (٤).

(٣) سبق تخريجه، انظر: (٤٢).

الناس وحاجتهم، أو كانت تستعمل في التعليم والتوجيه، كوسائل توضيح لأغراض تربوية تعليمية، فذلك جائز شرعاً لمكان حديث عائشة رضي الله عنها وأنها بالبيات<sup>(١)</sup>، أما ما عدا ذلك فالأولى اجتنابه.

### في حكم لبس العروس العباءة البيضاء ليلة الزفاف

#### السؤال:

ما حكم لبس العروس العباءة البيضاء ليلة الزفاف ؟

#### الجواب:

المعروف أن لبس العستان الأبيض والعباءة البيضاء من خصائص أعراس النصارى ومن ألبستهم ديناً ودنياً، وإذا كان من حقوق البراء أن لا يشارك المسلم الكفار في أعيادهم وأفراحهم ولا يحتمهم عليها لكونها من الزور كما قرر بعض أهل العلم قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَرُونَ أَلْسِنَهُمْ﴾ (مجادل: ٢٢)، أي: أعياد المشركين وأفراحهم<sup>(٢)</sup>، فإنه لا يجوز التشبه بهم في صفة أعيادهم وطريقة ألبستهم

(١) أخرجه أبو داود في «الأدب»، باب في اللعب بالبيات (٤٩٣٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها وصححه الألباني في «آداب الرفاق» (ص ٢٠٣).

(٢) قاله أبو العالية وطائوس ومحمد بن سيرين والضحاك والريعي أنس وغيرهم، انظر «تفسير ابن كثير» (٦/ ١٣٠).

فيها، وقد صحّ النهي عن هذا التشبه في قوله ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»<sup>(١)</sup>، وفي صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ هَذَا مِنْ تَابِ الْكُفَّارِ قَلَّا تَلَبَّسَهَا»<sup>(٢)</sup>، إذ المعهود في المجتمعات الإسلامية خصوصيته بالذكور دون الإناث، والعروس المتزينة باللباس متشبهة بالرجال، وقد «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ وَالتَّشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ»<sup>(٣)</sup>، فضلاً عن تضمّنه لباس الشهرة المنهي عنه<sup>(٤)</sup>، لذلك ينبغي تركه والعدول عنه إلى ما يسائر اللباس الشرعي الخاص بالإناث على وجه يوافق النصوص ولا يخالفها.



(١) سبق تحريره، انظر (ص ٢٤).

(٢) أخرجه مسلم في «اللباس والزينة» (٢/ ١٠٠٠) رقم (٢٠٧٧)، والبيهقي (٨٩٠٠)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في «اللباس»، باب لتشبهون بالنساء والتشبهات بالرجال (٥٨٨٥)، وأبو داود في «اللباس»، باب في لباس النساء (١٠٩٧)، والترمذي في «لأدب»، باب ما جاء في التشبهات بالرجال من النساء (٢٧٨٤)، وابن ماجه في «النكاح»، باب في المخشّن (١٩٠٤)، وأحمد (٢٢٩١)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٠٠٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٤) انظر حديث ابن عمر - رواته أحمد (٥٦٦٤)، وأبو داود في «اللباس»، باب في لبس الشهرة (٤٠٢٩)، وابن ماجه في «اللباس»، باب من لبس شهرة من الثياب (٣٦٠٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

## في حكم البرنس الذي تلبسه العروس

### السؤال:

هل «البرنس» الذي تلبسه العروس يوم زفافها، فيه تشبه بالرجال أم لا ؟

### الجواب:

الذي يظهر أنَّ فيه تشبهاً بالرجال؛ لأنه لا يُعَلَّم في العادة أنَّ المرأة ترتدي «برنسا»، بل هو من خصوصيات الرجال - فيما أعلم - ولا يجوز للنساء مشاركة الرجال فيها هو من خصوصياتهم، ولا يجوز للرجال مشاركة النساء فيها هو من خصوصياتهنَّ

## في حكم «الحايك» الذي تغطي به العروس يوم زفافها

### السؤال:

جَرَتْ العادة أنَّ المرأة عندما تخرج يوم زفافها من بيتها تغطي بـ «الحايك»، فما حكم هذا ؟



الجهاب:

إن كان هذا «الحايك» من باب السرة عن الناس فلا بأس، ما لم يكن في «الحايك» مُعْتَكَدٌ فاسد، ففي هذه الحال يجب أن يُسْتَمَعَ عنه، ويُتْرَك هَجْرًا للمعصية، لأنَّ «المهاجر من هَجَرَ مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ»<sup>(١)</sup>.

في حكم خروج العروس بالجلباب الأبيض  
يوم زفافها

السؤال:

هل يجوز للمرأة الخروج بجلباب أبيض من بيتها ؟

الجهاب:

الظاهر - والله أعلم - أنَّ فيه معنى لباس الشهرة وتَشَبُّها بالفستان الأبيض للعروس عند النصارى، فالأولى تركه والعدول عنه إلى غيره.



(١) أخرجه البخاري في «الإيمان»، باب المسلم من سلم للمسلمون من لسانه ويده (١٠)، وأبو داود في «إجهاد»، باب في الهجرة هل انقطعت (٢٤٨١)، والسنائي في «الإيمان وشرائعه»، باب صفة المسلم (٤٩٩٦)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

## في عدم اشتراط لبس القفازين لصتر علي المرأة

السؤال:

هل يُشترط للمرأة ان تلبس قفازاً لتستر الحلي الذي تكتحي

به ؟

الجواب:

لا يُشترط ذلك، لما ورد من جماعة من السلف منهم ابن عباس رضي الله عنه من تفسير قوله تعالى: ﴿لَا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ (النور ٣١)، بالكحل والخاتم<sup>(١)</sup> من حموم الوجه والكفين، ويُقوي هذا المعنى ما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنه في شرحه للآية بقوله: «وَجْهَهَا وَكُفَّيْهَا»<sup>(٢)</sup>، وهما مستحيان من حموم وجوب الستر، ولا مناهة بين تفسير الآية بالخنم والكحل وبين تفسيرها بالوجه والكفين؛ لأن المراد بالخاتم والكحل هو ما إذا كانا في مواضعهما من العين والإصبع، قال الطبري في تفسيره للآية السابقة مرجحاً لقول ابن عباس رضي الله عنه ومن وافقه على قول ابن مسعود رضي الله عنه ومن وافقه، «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب: قول من قال: حتى

(١) انظر «تفسير القرطبي» (٢٨٨/١٢)، و«تفسير ابن كثير» (٢٨٣/٣)

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥٤١/٣) رقم (١٧٠١٢)، وصححه الألباني في «الرد المفهم» (١٢٩).

بذلك. الوجه والكفان، يدخل في ذلك - إذا كان كذلك - الكحل والخاتم والسوار والخضاب<sup>(١)</sup>، ويستوي حكم ما قد سبق مع ما يشهد له من كشف الخضاب الثابت من حديث عائشة في قوله ﷺ للمرأة التي عدت إليه كتاباً من وراء السر، «لَوْ كُنْتُ امْرَأَةً خَيْرَتِ أَظْفَارَكَ بِالْخِجَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

### في مقدار الكعب العالي المنهي عنه

#### السؤال:

ما حكم لبس المرأة الحذاء ذا الكعب العالي بين النساء، وما هو المقدار المَحْدود في طوله ؟

#### الجواب:

الكعبُ العالي لا يجوز، لما فيه من التشبُّه بِهَذِي الفاسقات من بني إسرائيل، اللواتي كُنَّ يَتَّحِدْنَ أَرْجُلًا خَشِيَّةً يَتَشَرَّفْنَ بِهَا الرِّجَالُ<sup>(٣)</sup>، وفيه من التفرير بالناس لِهَيْدٍ طويلة وليست كذلك، فضلاً عن أنه يُحْدِثُ فِتْنَةً بِشَأْنِهَا، كما أنه ضارٌّ طبيًّا،

(١) «تفسير الطبري» (١٥٨/١٩).

(٢) تقدم ترجمته، انظر: (ص ٢٣).

(٣) انظر حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه رواه مسلم في «الألفاظ من الأدب وغيرها» (١٠٧١/٢) رقم (٢٢٥٢)، وأحد (١١٣٦٤).

كما قرره الأطباء.

ومقدار طول الكعب يُصار فيه إلى العرف، فمتى أحدثَ طولُه تغيرًا  
وتمثيلًا حَكَمْنَا أنه من المقدار الممنوع.

### في حكم تزيين السيارات يوم الزفاف

#### السؤال:

هل يجوز في عرس الزفاف تخصيص سيارة جميلة، وتزيينها  
بقطع أو شرائط من القماش لتُعرف في الزفاف ؟

#### الجواب:

تُخصَّصُ سيارة للعروس وتزيينها بحيث تُمَيِّز عن بقية السيارات وسائر  
المراكب لا مانع منه، إذ شأنه في ذلك شأن المزدَج الذي كان يُخصَّصُ للمرأة  
المتزوجة على بعير قويٍّ يحملها، وهي مُغطاة بمُختلف الأكسية الجلدية، تعبيرا  
عن المرحه والسُرور، فلا يفرج ذلك عن عموم الأعياد وسائر الأفراس، غيرَ  
أنَّ الورود التي توضع في السيارة هي من عادات غيرتنا، وهذا معروف عند النصارى  
بعد عقد قران الزوجين في الكنيسة، يأخذون صُورًا فوتوغرافيةً على باب الكنيسة،  
ثمَّ يَرشَقَان بالورود ويُقدِّمَان بها، وهما كذلك حتى يركبا في السيارة المليئة بالورود  
والترتيلة من جميع جوانبها، من داخلها وخارجها، وهذا من أمرهم، وهو لا يعنينا،

وَمِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَنْتَعِيهِ<sup>(١)</sup>.

**في حكم ركوب العروس مع زوجها في السيارة يوم زفافها**

**السؤال:**

ما حكم خروج العريس مع عروسه يوم الزفاف على سيارة  
تحمّلها، أو على عربة يجرّها حصان ؟

**الجواب:**

هذه عادة مستوردة من عادات النصارى ومن شابههم؛ لأن العروس  
مأمورة بالحياء، وعدم الظهور أمام الناس يمتنع لا يليق شرعاً، إذ هذا الصنيع  
يرفع الحياء ويثبت الرذيلة، وقد جاء في الحديث الصحيح: «وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ  
الْإِيمَانِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه الترمذي في «الزهد» (٢٣١٧)، وابن ماجه في «المن» ، في كتاب اللسان في النشئة  
(٣٩٧٦)، من حديث أبي هريرة ؓ وأخرجه الترمذي في «الزهد» (٢٣١٨)، ومالك  
في «الموطأ» (١٦٣٨)، وأحمد (١٧٣٧)، من حديث حسين بن علي ؓ والحديث حسن  
النوي في «الأدكار» (٥٠٩)، وصححه أحمد شاكر في تحقيقه «مستد أحد» (١٧٧/٣)،  
والألباني في «صحيح الجامع» (٥٩١١)

(٢) شطر من حديث متفق عليه أخرجه البخاري في «الإيمان»، باب أمور الإيمان (٩)، ومسلم  
في الإيمان (١/٣٨) رقم (٣٥)، من حديث أبي هريرة ؓ

## حكم التجوال بالعروس مع مجموعة من المهورات يوم الزفاف

### السؤال:

هل يجوز التجوال بموكب العروس (أي: الزوجة) يوم زفافها إلى العريس، وعدم اختصار الطريق بها إلى بيت زوجها؟ وهل تجوز أصوات منبهات السيارات أثناء سير هذا الموكب؟

### الجواب:

إذا كان التجوال بالعروس من باب الإعلان عن الكاح فلا بأس بذلك، بشرط أن لا يكون فيه غفاعات شرعية، كبروز النساء متكشفات على السيارات، وما يصحب ذلك من مختلف المرامير والطبول والمنبهات التي تزعج الناس عمومًا، وفي فترات القيلولة خصوصًا، فإن مثل هذا إصرارٌ يلحق بالأساس، والظنُّ ينبغي أن يُزال، كما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لَا ضَرَرُ وَلَا ضَرَارَةٌ»<sup>(١)</sup>.

أمّا إذا استعملت المنبهات عند الوصول إلى بيت العريس تنبيهًا عن المجيء، فهي هذه الحال يجوز ذلك لبعث الاستعداد في نفس الزوج وإدخال العبطة والسرور على عائلته.

(١) سبق تحريره، انظر (ص ٢٩).

## حكم صلاة الركعتين ليلة الزفاف إذا كانت الزوجة حائضا

### السؤال:

إذا وجد الزوج زوجته حائضا ليلة زفافها، فهل يُصلي  
الركعتين وحده أم ينتظر حتى تطهر ؟

### الجواب:

أما صلاة الزوجين، فإنه يستحب أن يُصليا ركعتين معا لثبوت الآثار في ذلك<sup>(١)</sup>، وأن يَضَعَ يده على رأس الزوجة، ويدعو عند الباء بها، وقبل الباء، ويُسِيَّ الله - سبحانه وتعالى - ويدعو لثياريك له ولها، كما ورد في الحديث. واللهم

(١) عن أبي سعيد مولى أبي أسيد قال: «تَزَوَّجْتُ وَأَنَا مُلَوِّكٌ فَتَخَوَّضْتُ نَقْرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. ابْنُ مَسْعُودٍ وَأَبُو ذَرٍّ وَخُنَيْفَةُ يَمْلُغُونَنِي، فَقَالَ: إِنِّي دَخَلْتُ عَلَيْكَ أَفْلَكَ فَصَلَّ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّ اللَّهُ مِنْ خَيْرِ مَا دَخَلَ عَلَيْكَ، ثُمَّ تَعَوَّذَ بِوَ مِنْ شَرِّهِ، ثُمَّ (سَأَلَكَ) وَسَأَلَ أَهْلِيكَ». أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٥٤٦٩)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١١٥٤٢).

وعن أبي داود قال: حُجَّاءٌ دَخَرُوا إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً وَإِلَيَّ أَغَاثٌ أَدَّ تَفَرُّغِي، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «إِنَّ الْإِلَافَ مِنَ اللَّهِ، وَإِنَّ الْفَرْكَ مِنَ الشَّيْطَانِ، لِيُكَفِّرَ إِلَيْهِ مَا دَخَلَ اللَّهُ، فَإِذَا أَدْرَجْتَ عَلَيْكَ فَمُرَّهَا فَتُصَلِّ خَلْفَكَ وَرَكْعَتَيْنِ». أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٩٩٣)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١١٥٤١). وقال في «مجمع الزوائد» (٥٣٦/٤): «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح» وانظر: «آداب الزفاف» (٢٢-٢٤) للألباني رحمه الله.

إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ، وَلِتَدْعُ بِالْبَرَكَةِ،<sup>(١)</sup>

لكن إن وجدَ أهلُه حائضًا في تلك الليلة فالظاهرُ أنه يُصلي وحده لوجود المانع من صلاتها معه، ويُحْتَسَبُ لها أجرُ صلاتها لقيام اليه - إن شاء الله تعالى - ويُبادر بالركعتين شكرًا لله - عز وجل - على ما وَفَّقَهُ للامتنان لسنة الأنبياء والمرسلين، الذين نهتدي بهداهم ونقتضي آثارهم، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَحَقَّقْنَا لَهُمْ آيَاتِنَا وَذُرِّيَّتَهُ﴾ [الرحم: ٣٨].

وكما لا يخفى فإن المرأة حال حيضتها يحرم عليها الصلاة وغير ذلك من الأفعال، لقول النبي ﷺ: **تَدْعُ الصَّلَاةُ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا**<sup>(٢)</sup>، لكن مع ذلك فإن حيضتها غير مانعة لأفعال أخرى جاء استحبابها في ليلة الرغائب، كمُلاحَظَتِهَا ووضع اليد على رأسها والاستمتاع بها دون الفرج.



(١) أخرجه أبو داود في «الكناج»، باب في جامع الكناج (٢١٦٠)، وابن ماجه في «التجاراة»، باب شراء الرقيق (٢٢٥٢)، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده **ع** وأخبرني صحبه النووي في «الأذكار» (٣٥٧)، وحسنه الألباني في «آداب الرغائب» (٢٠).

(٢) أخرجه أبو داود في «الطهارة»، باب في المرأة تستحاض ومن قال تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض (٢٨١)، والنسائي في «الطهارة»، باب ذكر الأقراء (٢١٠) والبارقني في «حسته» (٨٠٩)، من حديث عائشة **ع** وصحبه الألباني في «الإرواء» (٢١١٩، ٢١١٨).



## في حكم مخاطبة الزوجين بألفاظ الوقاع الصريحة حال الجماع

### السؤال:

هل يُشعر للزوجين عند المتاعبة أو الجماع، مخاطبةً بعضهما  
بكل أعمال الجماع بالعامية أو باللهجة المحلية، مما يعتبر  
سفاهةً وسباً وعبثاً وفحشاً من الكلام عند عامة الناس ؟  
وجزاكم الله خيراً.

### الجواب:

لا ينبغي التخاطب بالعبارة الصريحة عن الأمور المستحبة بألفاظ الوقاع،  
وما يُنطق به سواء لإثارة الشهوة حال المتاعبة والجماع، أو لتهوين المخاطب  
والتقليل من شأنه أو غير ذلك، لِمَا فيه من التشبه بأهل الفساد من استعمال  
لعبارة فاحشة لا يرضاها الله تعالى، فقد جاء النهي عن ذلك في عموم قوله  
ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَاحِشَ الْمُتَحَشِّشَ»<sup>(١)</sup>، والمراد بالفحش هو: كُلُّ ما  
يُخرج عن مقداره حتى يُستَفْحَ، ويدخل في القول والفعل والصفة، بمعنى أنه:  
الزيادة على الحد في الكلام والمعمل السيئ، وأما المتحشش فهو الذي يتكلم

(١) أخرجه أبو داود في «الآداب»، باب في حسن العشرة (٤٧٩٢)، والبخاري في «آداب

المفرد» (٧٥٥)، والخطيب حقه الألباني في «الإرواء» (٢٠٨/٧) رقم (٢١٣٣).

الفحش وتعمده لفساد حاله، وقد وصفت عائشة رضي الله عنها خلق النبي ﷺ فقالت: «لَمْ يَكُنْ فَاحِشًا وَلَا مُصَحَّشًا وَلَا سَخَابًا فِي الْأَسْوَاقِ...»<sup>(١)</sup>، وفي رواية: «لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ فَاحِشًا وَلَا مُصَحَّشًا وَكَانَ يَقُولُ: إِنْ مِنْ خِيَارِكُمْ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا»<sup>(٢)</sup>، وقد نهى النبي ﷺ عن العُنف والفحش<sup>(٣)</sup>. وغير الهدي هدي محمد ﷺ.

وأهل الصلاح يتعاشرون التعرض للأمور المستقبحة بالعبارات الصريحة، وإنما يكتفون عنها ويذكرون عليها بالرموز



- (١) أخرجه الترمذي في «البر والصلة»، باب ما جاء في خلق النبي ﷺ (٢٠١٦)، وأحمد (٢٥٩٩٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها والحديث صحيحه الألباني في «المشكاة» (٥٨٢٠).
- (٢) أخرجه البخاري في «المناقب»، باب صفة النبي ﷺ (٣٥٥٩)، ومسلم في «الفضائل» (١٠٩٦/٢) رقم (٢٣٢١)، والترمذي في «البر والصلة»، باب ما جاء في الفحش والتعشش (١٩٧٥)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.
- (٣) أخرجه البخاري في «الأدب»، باب قول النبي ﷺ: «يستجاب لنا في اليهود، ولا يستجاب لهم فيما» (٦٤٠١) من حديث عائشة رضي الله عنها «أَنَّ الْيَهُودَ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ. قَالَ: وَعَلَيْكُمْ. فَقَالَتِ عَائِشَةُ السَّامُ عَلَيْكُمْ وَلَمْ يَكُنْ اللهُ وَخَصَّيْبٌ عَلَيْكُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، عَلَيْكَ بِإِلَافَتِي، وَإِنَّكَ وَالْمَنْعَبُ أَوْ الْفُحْشُ، قَالَتْ: أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: أَوَلَمْ تَسْمَعِي مَا قُلْتُ؟ رَفَعْتُ عَلَيْكُمُ، فَسَبَّحْتُ بِإِيهِمْ، وَلَا يُسَبَّحُ لَهُمْ فِي».

## في حكم «عادة المنديل»

### السؤال:

ما حكم «عادة المنديل» الذي يُكشَف للحضور، وعليه أثر الدم، وذلك بعد ليلة الدخول، حتى يُثبت للحضور أن المرأة بكرًا، وأن الرجل قادرٌ على فُضِّ بكارتها في الليلة الأولى ؟

### الجواب:

هذه العادة على غاية من السوء والفُحْش، لما فيها من نشر الأسرار المتعلقة بالوقاع والاستمتاع، ويدلُّ على تحريم هذه العادة المُسْتَهْجَآتُ ما ثبت من أسماء بنت يزيد رضي الله عنها أنها كانت عند رسول الله ﷺ والرجال والنساء قعود فقال: «لَعَلَّ رَجُلًا يَقُولُ مَا يَفْعَلُ بِأَهْلِيهِ، وَلَعَلَّ امْرَأَةً تُخْبِرُ بَيِّنَاتِهَا فَعَلَّتْ مَعَ زَوْجِهَا»، فَأَرَمُ الْقَوْمَ، فَقُلْتُ: إِي وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، إِنْهُمْ لَيَقْلُنَّ، وَإِنْهُمْ لَيَفْعَلُونَ، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا، فَإِنَّهَا ذَلِكَ مِثْلُ الشَّيْطَانِ، لَيْسَ شَيْطَانُهُ فِي طَرِيقِ، فَخَشِيهَا وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ»،<sup>(١)</sup>

ولا يبعدُ عن حاقل ما يَنْجَرُّ عن هذا الإِشَاء من هَضْمٍ للحقوق المشتركة بين الزوجين، التي منها وجوب كتمان كلٍّ من الزوجين سرِّ صاحبه، وعدم ذِكر

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٧٥٣٨)، من حديث أسماء بنت يزيد رضي الله عنها، والحدِيثُ صَحِيحٌ

الألباني في «أدب الزَّافَةِ» (٧٠).

قريبه بسوء، وما يترتب عليه - أيضًا - من آثار آتية لا تليق بأخلاقية الزوجين ومُشعة البيت.

### حكم توزيع العلوى (المقروط) صبيحة الزفاف بعد البناء

السؤال:

«المقروط» حلوى تُعطى وتوزع صبيحة زفاف المرأة إن ظهر أن العروس بكر بعد البناء بها، وإلا فلا، فما حكم ذلك؟

الجواب:

إذا كان ذلك مصحوبًا بمثل هذا الاعتقاد فإنه لا يصح، فإن خلا من هذا الاعتقاد، فمعلوم أن الحلوى من مُتَنِمَات السرور، فهي بهذا الاعتبار عادة مُعَبِّرة عن الفرحة فلا بأس بها.

### في استحباب الخروج من الغلاف معافظة على مقاصد الزواج

السؤال:

تقدم لخطبتي أخ مستقيم - أحسبه كذلك ولا أزكي على الله أحدًا - وكان من بين شروطه أن لا التحلى بالذهب المحلق؛

لا اعتقاده حرمة، فهل يصح له أن يشترط عليّ عدم لبسه مع أني اعتقد حليته؟ ويلوك الله فيكم.

الجواب:

إنه ينقض النظر عن حكم مسألة الذهب المخلوق، فإن من اعتقد حليته يستطيع ردّ الخلاف بتحقيق مصلحة راجعة من تأليف القلوب عملاً بقاعدة: «يُستحب الخروج من الخلاف»، وقد ترك السيّد رحمته تغيير بناء البيت لما فيه من جمع القلوب<sup>(١)</sup>، وصلى ابن مسعود خلف عثمان رضي الله عنه تبذراً للخلاف ودعاً للشقاق بعد إنكاره عليه إتمامه الصلاة في السفر<sup>(٢)</sup>، وإنما على من هذه الحكم الأحق - المتضمن لجوار الترك والفعل - أن يوافق من يتمسك بالحكم الأنقل الذي يعتقد حرمة لا العكس.

(١) أخرجه مسلم في «الحج»، (٦٠٤/١) رقم (١٣٣٣)، والترمذي في «الحج»، باب ما جاء في كسر الكعبة (٨٧٥)، والنسائي في «مناسك الحج»، باب بناء الكعبة (٢٩٠٢)، والحاكم في «المستدرک» (١٧٦٤)، وأحمد (٢٥٤٣٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) عن عبد الرحمن بن عوف، قال: «صلى عثمان بن عفان يوم أزيما، فقال عبد الله: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين، ثم تفرقت بكم الطرقات، فلويذت أن لي من أزيمة ركعتين ركعتين مثنيتين. قال الأحمسي: فحدثني معاوية بن مرة عن أنس بن مالك أن عبد الله صلى أزيما. قال: قيل له: حيث حل عثمان ثم صليت أزيما. قال: الخلاف شر». أخرجه أبو داود في «المناسك»، باب الصلاة يعني (١٩٦٠)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٩٤١)، وأبو يعنى في «مسنده» (٥٣٧٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥٥٣٦) و«الحديث صحيحه» الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤٤٤/١).

## في نسيان عدد الرضعات

### السؤال:

رجل تقدم ليتزوج فتاة من قرابته، وأمه تقول: إنها أرضعتها،  
وأم الفتاة تُسكّر، ولا تُحسّر عند الرضعات، فهل تُثبت الأخوة  
من الرضاع في هذه الحال ؟

### الجواب:

إذا أثبت أم الخاطب الرضعة، وأنكرت أم المخطوبة ذلك إنكاراً غير  
مؤكد، أي: لم يستند نفيها إلى العلم بالعدم، فـ «المُثَبِّتُ مُقَدِّمٌ عَلَى النَّالِي»، هل ما  
تقرّر في الأصول، لاشتماله على زيادة علم، فتُثبت الرضعة التي تدكرها حيثلي.  
أما إذا كان إنكارها مؤكداً، أي: استند النفي إلى العلم بالعدم، فيساقطان،  
ويكون المصير إلى الأصل، وهو العدم؛ ذلك لأن الرضاع من الأمور الحسية،  
وليس من الأمور الاجتهادية، فالعقل يقتضي أن تكون إحداها مخطئة، ولما كان  
المخطأ غير مُعَيَّن لزم الإثبات من وجه آخر، فإن تعلّق بالأصل عدم تحقق الرضاع.  
وإذا شكّت في عدد الرضعات في الحالة الأولى، وهي تقديم المُثَبِّتِ عَلَى  
النَّالِي، فينبغي البناء على اليقين، لأن «الْيَقِينَ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ»، كما تقرّر في علم  
القواعد، وهي قاعدةٌ مُجمَعٌ عليها، كما قال القرافي رحمته الله: «وهي أن كلَّ مشكوكٍ

فيه يُجْعَلُ كالمعلوم الذي يُحْرَمُ معلومه<sup>(١)</sup>، ذلك لأن قاعدة «الأصل في الإبطاع التحريم» فيما إذا كان في المرأة سبب تحقق للحرمة، فلو كان في الحرمة شك لم يُعْتَبَر، ومثّل أهل العلم لذلك بما إذا ادّخلت المرأة حلمة ثديها في قم رضية، ووقع الشك في وصول اللبن إلى جوفها، لم تحرم، وكذلك إذا قالت: «لم يكن في ثديي لبن حين أقمّتها ثديي»، ولم يُعْلَم ذلك إلا من جهتها، جاز لابنها أن يتزوج بهذه الصيغة<sup>(٢)</sup>.

وعليه، فإذا لم تُثَبِّت الخمس وضعت المحرمات، على أظهر المذاهب وأقواها، فإنّ عدم بصير ثابتاً مُبَيَّنّاً، لا يرتفع بِمُجَرَّد طَرُوء الشك عليه، إذ لا يُعْقَل إزالة ما كان يقيناً بما هو أضعف منه، بل بما كان مثله أو أقوى منه، لذلك يكون الحكم عدم ثبوت التحريم بسبب الرضاع، لعدم وجود المانع، وهو اكتمال العدد المحرم، إلا إذا ثَبِّتَتْ أُمُّ الخاطب أن العدد مُسْتَوْفٍ، فَيَكْبُتُ التحريم وقتئذٍ.



(١) «الفروقه للقرافي (١/١١١).

(٢) «الأشياء والنظار» للسيوطي (٦١)، «الأشياء والنظار» لابن سجين (٦٧).

## في مقدار الرضاع المحرم

السؤال:

خَطْبَنِي ابْنُ خَالَتِي، وَتَبَيَّنَ بَأْنُ هَذِهِ الْخَالَةِ (أَي: أُمِّهِ) قَدْ  
ارْضَعَتْ أُمِّي، وَعِنْدَمَا سَأَلْنَاهَا (أَي: الْمَرْضُوعَةَ) قَالَتْ: بِأَنَّهَا  
ارْضَعْتُهَا رَضْعَةً، ثُمَّ رُبَّمَا زَالَتْهَا رَضْعَةٌ أُخْرَى، أَيْ: بِمَعْنَى اصْبَحْ،  
رَضْعَةً أَوْ رَضْعَتَيْنِ، وَتَشْهَدُ أَخْتَهَا (أَي: خَالَةَ أُخْرَى) عَلَى أَنَّهَا  
شَهِدَتْ الرَضْعَةَ الثَّانِيَةَ، وَلَا تَدْرِي إِنْ زَادَتْ مِنْ ذَلِكَ أَمْ لَا.

والخلاصة:

أَنَّ الرِّضَاعَ قَدْ ثَمَّ بِرَضْعَتَيْنِ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَحِينَ سَأَلْنَا فِي  
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، قِيلَ لَنَا: إِنَّ الرِّضَاعَ يُحْرَمُ بِخَمْسٍ، وَذَلِكَ  
مُوَافِقٌ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ: «كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: «عَشْرُ  
رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمَنَّ»، ثُمَّ تُمِخَنُ بِ: «خَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ»،  
فَتَوْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ: <sup>(١)</sup>، وَحَدِيثُ

(١) أخرجه مسلم في «الرضاع» (٦٦٣/١) رقم (١٤٥٢)، وأبو داود في «النكاح»، باب هل  
يجزى ما دون خمس رضعات (٢٠٦٢)، والنسائي في «النكاح»، باب القدر الذي يجزى من  
الرضاعة (٣٣٠٧)، من حديث عائشة رضي الله عنها.



مسلم: «لَا تُحَرِّمُ الرُّضْعَةُ أَوْ الرُّضْعَتَانِ»<sup>(١)</sup>.

ولكنَّ المشكل الذي وقعنا فيه هو: ما هي الرضعة؟ أي: ما الذي نقول عنه إنه رضعة؟ فقد جاء في جواب أحد الأئمة النين سألناهم: إنَّ التحريم يقع بخمسة رضعات، إلَّا أنَّه تابع قوله بأنَّ الرضعة في المنهَب الشافعي وأحمد ليست الشبعة، وهو أن يَلْتَقِمَ الطفل الثدي، ثُمَّ يَمِيتُهُ، ثُمَّ يَلْتَقِمُهُ، ثُمَّ يَمِيتُهُ، حتَّى يشبع، بل إذا أخذ الثدي ثُمَّ تركه باختياره فهي رضعة، ثُمَّ أَخَذَهُ وتركه فـرضعة أخرى، وإن تركه بغير اختياره ثُمَّ عاد إليه قريباً فميه نزاع. إنَّ هذا القول قد حَيَّرَنِي كثيراً، فهل هذا هو الصحيح في صفة الرضعة ومفهومها ؟

كما أنَّني قرأت قولاً آخر يخالف هذا القول، يقول: بأنَّ الرُّضْعَةَ لَا تُحَسِّبُ إلَّا إِذَا صُنَّتْ في العرف رضعة كاملة.

ولهذا أتساءل هل إذا رضع الطفل أو إذا تناول الثدي ثُمَّ انصرف عنه لِلتَّنَفُّسِ، أو لشيء آخر، ثُمَّ عاد إليه، هل يُسَمَّى رضعة ثانية، أو أنَّ كُلَّ ذَلِكَ يُسَمَّى رضعة واحدة ؟

ما هو الدليل الذي يُؤَيِّدُ الرَّايَ الأوَّلَ، وكذا الرَّايَ الثاني ؟  
وشكراً.

(١) أخرجه مسلم في «الرضاع» (١/٦٦٣) رقم (١٤٥١)، وابن ماجه في «النكاح»، باب لا

تحرم المعة ولا يلمصان (١٩٤٠)، من حديث أم الفضل (ﷺ)

الجواب:

اعلمي أنّ ما أفقيت به من أنّ التحريم لا يثبت بأقل من خمس رضعات مُتَّفَرِّقات هو المذهب الظاهر والأقوى، ويدلّ عليه حديث عائشة رضي الله عنها الذي رواه مسلم المذكور في محلّ السؤال، وهو تقييد لإطلاق الكتاب والسنة، وتقييد المطلق بياناً لا نسخ ولا تخصيص.

وما اعترض عليه من أنّ الحديث تضمن الخمس رضعات قرآناً، والقرآن شرطه التواتر، ولم يتواتر محلّ النزاع معدود لأنّ «التواتر شرط في التلاوة، لا شرط في الحكم»، وقصد المستدلّ بهذا إثبات الحكم، لا إثبات التلاوة، والحجّة تثبت بالظن، ويجب عنده العمل، وقد عمل الأئمة بقراءة الأحاد في مسائل كثيرة، منها قراءة ابن مسعود وأبيّ، ووقع الإجماع على ذلك، ولا مستند له غيرهما.

وفي المسألة تحقيق طويل فيمكن الرجوع فيه إلى «زاد المعاد» لابن القيم<sup>(١)</sup>، «المحلّ» لابن حزم<sup>(٢)</sup>، «بداية المجتهد» لابن رشد<sup>(٣)</sup>، «المغني» لابن قدامة<sup>(٤)</sup>، «شرح مسلم» للنووي<sup>(٥)</sup>، «زاد المسير» لابن الجوزي<sup>(٦)</sup>، «نبيل الأوطار»

(١) «زاد المعاد» (٥/٥٨١).

(٢) «المحلّ» (٩/١٠).

(٣) «بداية المجتهد» (٢/٣٥-٣٦).

(٤) «المغني» (٧/٥٣٦).

(٥) «شرح مسلم للنووي» (١٠/٢٩).

(٦) «زاد المسير» (٢/٤٢).

للسوكاي<sup>(١)</sup> وهذا القول هو مذهب ابن مسعود وإحدى الروايات عن عائشة وعبد الله بن الزبير، وعطاء وطاووس، والشافعي وأحمد في ظاهر مذهبه، وابن حزم وابن القيم، وأكثر أهل الحديث

أما الإرضاع فلا يتحقق إلا برضعة كاملة، وهي أن يَمْتَصَّ الصبي اللبن من الثدي ولا يَدَعُهُ إِلَّا طَائِعًا باختياره من غير عارضي، والمَصَّةُ والمَصَّتَانِ دون الرضعة، لا تؤثر في العذاء، لا إنسانًا للحم، ولا إنشازًا للعظم، فلا تحرم، لحديث عائشة رضي الله عنها قال رسول الله ﷺ: «لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية: «لَا تُحْرَمُ الْإِمْلَاجَةُ وَلَا الْإِمْلَاجَتَانِ»<sup>(٣)</sup>، والمراد بـ «الإملاجة» مثل: «المصَّة»، هي الإرضاعة الواحدة، وهو أخذ اليسير من الثدي، فإذا قطع الصبي رصعته لعارض كتثقيص، أو استراحة يسيرة، أو شيء يُلْهِيهِ، ثم عاد من قريب، فذلك لا يخرجها عن كونها رضعة واحدة، وهذا هو مذهب الشافعي في تحقيق الرضعة

(١) «نيل الأوطار» (٨/ ١٧٠).

(٢) أخرجه مسلم «الرضاع» (١/ ٦٦٢) رقم (١٤٥٠)، وأبو داود في «النكاح»، باب هل يحرم ما دون خمس رضعات (٢٠٦٣)، والترمذي في «الرضاع»، باب ما جاء لا تحرم المصَّة ولا للمصتاب (١١٥٠)، والنسائي «النكاح»، باب القدر الذي يحرم من الرضاعة (٣٣١٠)، وابن ماجه في «النكاح»، باب لا تحرم المصَّة ولا للمصتاب (١٩٤١)، وأحمد (٢٤٠٦٦)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه مسلم في «الرضاع» (١/ ٦٦٢) رقم (١٤٥١)، والنسائي في «النكاح»، باب القدر الذي يحرم من الرضاعة (٣٣٠٨)، وأحمد (٢٦٨٧٣)، من حديث أم الفضل رضي الله عنها.

الواحدة، وهو موافق للغة على ما ذكره الصنعاني في «سبل السلام»<sup>(١)</sup>، فإذا حصلت خمس رضعات على هذه الصفة حرمت، وإلا فلا.

### في معنى تهريم النكاح في العدة

#### السؤال:

هل العقد الشرعي على امرأة حال حيضها صحيح؟ وما معنى قول الفقهاء: «لا يجوز النكاح في العدة»؟

#### الجواب:

العقد الشرعي المستوفي الشروط والأركان صحيح بلا خلاف، ولو كانت المرأة حين العقد حائضاً أي في أثناء عادتها الشهرية، وإنما يتطلّب العقد على امرأة مطلقة طلاقاً رجعيّاً أو باتناً أو مات عنها زوجها وهي في عدة طلاق<sup>(٢)</sup> أو وفاة، فإنه إذا تكهنت المرأة في عدتها فإنه يفرّق بينهما، ولها الصداق بما استحلّ

(١) «سبل السلام» (٢/٤٣٨).

(٢) وتعطى بثلاث جيفي على أحد قولي العلماء إن كانت حائضاً لقوله تعالى: ﴿وَالْتَكْلَفْتُ بَعْدَهَا وَأُظْهِرُ لَهَا لُفْتًا كَرِيمًا﴾ (نساء: ٢٠٨) وبالموضع إن كانت حاملاً، وثلاثة أشهر إن كانت بانسة من الحيض أو صغيرة لم تحض بعد، لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي هِيَ مِنَ الْخُسِيِّ، مِنْ بَيْنِ الْمَرْءِ وَالْمَرْءِ، فَهِيَ تَكْلَفُ لَهَا لُفْتًا كَرِيمًا﴾ (نساء: ٢٠٨).

من فرجها، وتكفل ما أقسدت من عدة الأول، وتعتد من الآخر، لقول عمر ابن الخطاب رضي الله عنه «أبنا امرأة نكحت في عدتها، فإن كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها، فُرق بينهما، ثم اعتدت بنية عدتها من زوجها الأول، ثم كان الآخر خاطباً من الخطأ، وإن كان دخل بها فُرق بينهما، ثم اعتدت بنية عدتها من الأول، ثم اعتدت من الآخر، ثم لا يحتسمان أبداً». قال الإمام مالك رحمته الله: وقال سعيد بن المسيب: «ولها مهرها بما استحل منها»<sup>(١)</sup>.

### في حكم الزواج من شيعي والضي

#### السؤال:

أنا اختُ جزائرية سنية المذهب والحمد لله، أبلغ من العمر ٤١ سنة، لم يصبق لي الزواج، وفي هذه الأيام تقدم لخطبتي رجل متزوج، ويبحث عن زوجة ثانية، ولكن المشكلة أنه صرح لي مؤخراً أنه شيعي المذهب والضي المشرب، وأنا اليوم في أشد الحيرة من أمري، ولا أخفيكم بأنني لا أصرف ديني بصفة

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (١١١٥)، والشافعي في «مسند» (١٥٩٧)، والبيهقي (١٥٣١٦) عن سعيد بن المسيب وسليان بن يسار ومحمد بن عبد الله. والأثر صحيحه ابن كثير في «إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة الشيع» (٢/ ٢٣٥)، والأيبي في «إرواء الغليل» (٧/ ٢٠٣).

بكافية، وقد يستعمل جهلي التشكيك في معتقداتي، فأسألكم  
المساعدة والنصيحة، وجزاكم الله عن كل خير.

الجواب:

يُحَرِّمُ عَلَى الْمَرْأَةِ الشُّبَّةَ الْمُوَحَّدَةَ أَنْ تَكْفَحَ رَجُلًا رَافِضِيًّا مُشْرِكًا مُصِرًّا بِالْبَيْنِ  
والتَّوْحِيدِ؛ وَيَحْرُمُ - أَيْضًا - الْعَكْسُ، فَلَا يَجُوزُ لِلشُّبَّةِ أَنْ يَتَرَوَّجَ رَافِضِيَّةً مُشْرِكَةً،  
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا فِي مَتَلَابِ الْكَوَاكِبِ﴾ (البقرة: ١٧٠)، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ  
مُنَّوْنٌ حَرَمَيْنِ مُشْرِكُوهُ وَكَوْا عَجَبَكُمْ﴾ (البقرة: ١٧١) ذَلِكَ لِأَنَّ عَقِيدَةَ الرَّافِضِيَّةِ تَنْفُسُ  
تَكْمِيلَ عَائَةِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَكُلٌّ مِّنْ تَرْفُئِ صِهْمٍ، وَاسْتِغْفَرَهُمْ، مَعَ اسْتِحْلَالِ  
دِمَائِهِمْ وَتَحْرِيمِ ذِبَائِهِمْ، وَادْعَاءِ الْعَصَةِ فِي الْأُتَمَّةِ الْمَرْعُومِينَ، وَوَصْفِهِمْ بِالصِّفَاتِ  
الْإِلَهِيَّةِ، وَاسْتِعْمَالِهِمُ التَّقِيَّةَ، وَيَقْصِدُونَ بِهَا الْكَذِبَ دِينًا يَرْضَوْنَهُ، وَلَهُمْ تَفْسِيرَاتٌ  
بَاطِلِيَّةٌ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَادْعَاءُهُمْ أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ قَدْ خُصُّوا بِالْعِلْمِ وَالْأَسْرَارِ  
الَّتِي لَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهَا غَيْرُهُمْ، وَتَعْطِيلُهُمْ لِلْمَسَاجِدِ وَبِنَاءَ مَا يَسْمُونَهُ بِالْمَشَاهِدِ  
وَالْقُبُورِ، وَتَعْظِيمِهَا أَكْثَرَ مِنَ الْمَسَاجِدِ، وَمُعْجِبَتِهِمْ مَهْدَتِهِمُ الْمُنْتَظَرِ، وَجَعَلَ الْإِيمَانَ  
بِهِ رَكْنًا فِي الْإِيمَانِ، وَتَعْلِيْقَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ بِهِ، وَلَوْ فِي مَخَالَفَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، هَذَا  
غَيْضٌ مِّنْ قِيَاضِ عَقِيدَةِ الرَّافِضِيَّةِ.

وَالْوَاجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَقِيَّ نَفْسَهَا مِنَ النَّارِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمُنَّ أَهْلُ الْبَيْتِ  
مَا مَنُوا قَوَّاءَ أَنْفُسِكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ (البقرة: ١٦٧) وَالْوَقَايَةُ مِنَ النَّارِ هِيَ فِي الْإِبْتِعَادِ عَنْ  
كُلِّ مَا يَقْرُبُ مِنْهَا وَيُبْعَدُ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى.

نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَرْزُقَكَ زَوْجًا مُسَيِّبًا صَاحِبَ خُلُقٍ وَدِينٍ، وَيُتَّعَدَّ عَنْكَ الرِّذَائِلَ وَالْخَبَائِثَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ.

### في حكم الزواج بامرأة تابت من زناها

#### السؤال:

فضيلة الشيخ، هل يستطيع أن أتزوج بالمرأة التي زنت بها؟  
مع العلم أنها تابت إلى الله، غير أنها زنت قبل توبتها مع رجل  
آخر فادى بها ذلك إلى فقدانها لبكارتها.  
وجزاكم الله خيراً.

#### الجواب:

لا يجوز للمائل التزوج بالمرأة التي زنى بها إلا بشرطين:

#### الشرط الأول:

التوبة النصوح لكل واحد من الزاني والزانية، وذلك بالتحلّ من هذه  
المعصية وسائر المعاصي، والتلم على هذا الذنب وسائر الذنوب السالفة، والعزم  
على عدم العودة إليه في مستقبل العمر، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوَرَّأُوا إِلَى اللَّهِ قَوْلَهُ نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَرْزُقَكَ زَوْجًا مُسَيِّبًا صَاحِبَ خُلُقٍ وَدِينٍ، وَيُتَّعَدَّ عَنْكَ الرِّذَائِلَ وَالْخَبَائِثَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ.

«التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»<sup>(١)</sup>، لكن إن لم يتوب، فإن الراتبة لا يجوز أن يتزوجها مؤمن، والزاني لا يجوز للإنسان أن يزوجه ابنته، لقوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿التورا».

### الشرط الثاني:

الاستبراء بعيشة واحدة حتى يتأكد من برائة زوجها قبل العقد عليها، فإذا تبين أنها حامل فلا يجوز العقد عليها حتى تصح الحمل، وعلى مذهب الجمهور أن ولد الرئ لا يلحق بالزاني، بخلاف لابن تيمية رحمه الله تعالى لقوله «وإنما» :  
«الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»<sup>(٣)</sup>.



- 
- (١) أخرجه ابن ماجه في «الزهد»، باب ذكر التوبة (٤٢٥٠)، والبيهقي (٢١١٥٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٢٨١)، من حديث عبد الله بن مسعود «وإنما». قال ابن حجر في «فتح الباري» (٥٥٧/١٣) «سنة حسنة»، وخشنة الأكيال في «مصحح الجامع» (٣٠٠٨).
- (٢) أخرجه البخاري في «البيوع»، باب تفسير للشبهات (٢٠٥٣)، ومسلم في «الزنا» (١/٦٦٦) رقم (١٤٥٧)، وأبو داود في «الطلاق»، باب الولد للفراش (٢٢٧٣)، والنسائي في «الطلاق»، باب فراش الأمة (٣٤٨٧)، وابن ماجه في «النكاح»، باب الولد للفراش وللعاشر الحجر (٢٠٠٤)، ومالك (١٤٢٤)، وأحمد (٢٤٠٨٦)، والدارقطني (٣٨٩٥)، من حديث عائشة «وإنما».



## في حكم مراسلة الأجنيبات عبر الإنترنت

### السؤال:

هل يجوز مراسلة الأجنيبات عن طريق الإنترنت للتعرف  
والزواج؟

### الجواب:

مراسلة المرأة الأجنبية وتكليمها ولو بحجة التعرف أو دهمي الزواج  
هيه جائرة شرعاً، سواء بالوسائل العادية أو عبر الإنترنت لما في ذلك من فتح  
باب الفتنة، وتوليد دوافع غريزية تبحث في النفس حُتّ التماسي سبيل اللقاء  
والاتصال وما يترتب على ذلك من محاذير لا يُصان فيها العرض ولا يُحفظ بها  
الذين، لقوله ﷺ: «مَا تَرَكَتُ بَعْدِي فِتْنَةٌ أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ»<sup>(١)</sup>،  
وقوله ﷺ: «فَاتَّقُوا الدُّنْيَا وَاتَّقُوا النِّسَاءَ فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي

(١) أخرجه البخاري في «الكاح»، باب ما ينهى من شوم المرأة (٥٠٩٦)، ومسلم في «الرقاق»  
(١٢٥٦/٢) باب (٢٧٤٠)، والترمذي في «الأدب»، باب ما جاء في تحذير فتنة النساء  
(٢٧٨٠)، وابن ماجه في «الفتن»، باب فتنة النساء (٣٩٩٨)، وأحمد (٢١٢٣٩)، من حديث  
أسامة بن زيد رضي الله عنه، وأخرجه الترمذي - أيضاً - في «الأدب»، باب ما جاء في تحذير فتنة  
النساء (٢٧٨٠)، من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه.

النساء<sup>(١)</sup>، ذلك لأنه مهما احترز من الشيطان وعداوته له في موضع المفصلة فإنه يُوقعه في المحذور بإغرائه بها وإغرائها به، قال تعالى ﴿لَيْسَ الشَّيْطَانُ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاعْبُدُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَهْتَكِرُ بَيْنَكُمْ لَكُوفًا مِّنْ أَحْسَبِ النَّاسِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ﴾ وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ تَرَ أَنَّ أَكْثَرَهُنَّ لَفِي شَكٍّ مِّنْ لَّدُنِّي وَعَنِّي قُلُوبُهُنَّ يَكْفُرْنَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُنَّ لَا يَعْلَمْنَ﴾ (الكهف).

هذا، والأصل وجوب إبعاد مفسدة الفتنة والإثارة، ودرؤها مقدّم على مصلحة التعرف والرواج عملاً بقاعدة: «دفع المفسد أولى من جلب المصلح».

### في التعهد مع أجنبية بفرض الزواج

#### السؤال:

هل يجوز التحلُّل مع فتاة أجنبية بفرض التعارف والزواج ؟  
وبعد الأخير اشكركم على الاهتمام في تنوير الأمة، وحفظكم  
الله ورعاكم.

(١) أخرجه مسلم في «الرقاق» (١٢٥٦/٢) رقم (٢٧٤٢)، والترمذي في «الفن» ٤، باب ما جاء ما أخبر النبي ﷺ أصحابه يا هو كائن إلى يوم القيامة (٢١٩١)، وابن حبان (٣٢٢١)، وأحمد (١١١٤٣)، والبيهقي (٦٧٤٦)، من حديث أبي سعيد الخدري ؓ

## الجواب:

لا يجوز التحدث مع الأجنبية لغير حاجة، والحاجة تقدر بقدرها، أي: إذا انتفت الحاجة فينتفي الحواز خشية الوقوع في الحرام، مع الانصباط بكافة الضوابط الشرعية من عَضُّ البصر وعدم الخضوع بالقول، وقول المعروف، لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْصَمَنَّ الْغُفْلَ فَيُطْلَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَمٌ وَقُلْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ۝﴾ [الأعراب: ١١] وقوله ﷺ: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِئْتَةٌ أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ»<sup>(١)</sup>، وطُرق التعرف على المرأة ممكنة من خلال إرسال أخت أو أم أو غيرها من النساء.

أما التعارف المقنهي للمجالسة وتبادل الكلمات والنظرات، والرسائل وما إلى ذلك؛ فهذا يمنع شرعاً؛ لأنه يُقضي إلى المحرم عملاً بقاعدة: «مَا أَدَّى إِلَى حَرَامٍ كَحَرَامٍ»، ولا يخفى أنَّ كُلَّ مُحَرَّمٍ لَهُ حَرِيمٌ يَحِيطُ بِهِ، والحريم هو المحيط بالحرام كالمحيطين فلانها حريمٌ للمعورة الكبرى، والاختلاط الأثم والخلوة بالأجنبية فلانها حريم للزنى، والقاعدة تنصُّ على أنَّ: «الْحَرِيمُ لَهُ حُكْمٌ مَا هُوَ حَرِيمٌ لَهُ»<sup>(٢)</sup>، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ إِذَا كَانَ قَرْنَهُ وَكَانَ قَرْنُهُ سَيْبًا ۝﴾ [الإسراء: ١٥].



(١) سبق تخريجه قريباً، انظر (ص ٧٩).

(٢) انظر القاعدة في «الأشباه والنظائر» للسيوطي (١٢٥).

## في حكم خطبة المرأة للتبرجة

### السؤال:

هل يجوز لي أن اتقدم إلى امرأة تصلي لكنها متبرجة، وأريد أن افرض عليها الجلباب بعد الزواج ؟ فما نصيحتكم.

### الجواب:

ينبغي أن تكون الصلاة سبباً لاستقامة الإنسان، قال عليه السلام: «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَلَاتُهُ، فَإِنْ صَلَحَتْ صَلَحَ لَهُ سَائِرُ عَمَلِهِ وَإِنْ فَسَدَتْ فَسَدَ سَائِرُ عَمَلِهِ»<sup>(١)</sup>، والذي لا تنهيه صلاته عن الفحشاء والمكر فأصلها ناقصة، ومن الفحشاء التبرج، والله سبحانه وتعالى أمر الناس ألا يكشفوا عوراتهم بقوله: ﴿يَنْبَغِي لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا يَتَاذَرُونَ فِيكُمْ مَقَرًا﴾ (الأعراف: ٣١)، وقال تعالى: ﴿يَنْبَغِي لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا يَتَاذَرُونَ فِيكُمْ مَقَرًا وَمَعَافٍ وَسَعَةً وَمَنْ يَتَذَكَّرْ فَلَهُ إِحْسَانٌ حَقِيرٌ﴾ (النور: ٣١)، وقال تعالى: ﴿يَنْبَغِي لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا يَتَاذَرُونَ فِيكُمْ مَقَرًا وَمَعَافٍ وَسَعَةً وَمَنْ يَتَذَكَّرْ فَلَهُ إِحْسَانٌ حَقِيرٌ﴾ (النور: ٣١)، وقال تعالى: ﴿يَنْبَغِي لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا يَتَاذَرُونَ فِيكُمْ مَقَرًا وَمَعَافٍ وَسَعَةً وَمَنْ يَتَذَكَّرْ فَلَهُ إِحْسَانٌ حَقِيرٌ﴾ (النور: ٣١).

(١) أخرجه بهذا اللفظ الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٨٥٩)، والقمي في «الأحاديث المختارة» (٢٥٧٩)، من حديث أنس رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٥٧٣)، وفي «السلسلة الصحيحة» (١٣٥٨).

لَرَوْهُمْ بِمَا هَمَّكُمُ الشَّيْطَانُ فَرِيَةً يَلْوِينَ لَا يَجِدُونَ ﴿٣٧﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا فَتْنَةً قَالُوا وَهَبْنَا عَلَيْهَا مَبَادِنَكِ وَآفَةٌ مُسْكَاةٌ قَالُوا قُلْ لَكُمْ اللَّهُ لَا بَأْسٌ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾ (الأنعام) وكانوا في الجاهلية يطوفون عراة، فالعري والتكشيف يدخل في عموم الفاحشة.

وقد أمر الله النساء بالتستر فقال: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الثَّيِّبَاتِ الْأُولَى﴾ (الأحزاب ٣٣)، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِكَ وَالنَّسَاءِ الْمُنَافِقِينَ يُغْنِيكِ عَنْهُنَّ مِنْ جَلْبَابٍ﴾ (الأحزاب ٥٩)، فإذا كانت هذه المرأة لا تتجارب مع النصوص الشرعية الأمرة بالتستر، ولا تمكس صلاتها عليها إيجاباً من حيث ترك الفحشاء والمكر، فلا تنصح بالإقدام على الزواج بها، ولا يساورنا شك بأن الرجل بعد تزوجه بها يصعب عليه أن يمحوها إلى الطريق الذي يراه، وقد قرر العلماء - تأصيلاً - قاعدة: «الدَّفْعُ أَوْلَى مِنَ الرُّفْعِ»، ولأن يتخلل عنها اليوم غير من أن يتزوجها ثم يحدث طلاقاً أو فسحاً لعدم اتسارها بأمره، وشر من ذلك ما يحشى عليه أن يسايرها في هواها، فيقع في شراكها، ويتأثر بعنتها، ثم يرضى بالمكر بعد أن يصير عبده معروفاً، والله المستعان.

## في الإقبال على العاميات في الزواج والعدل عن المستقيمات

### السؤال:

يجنح كثير من الإخوة المستقيمين عند إرادة الزواج إلى  
خطبة النساء العاميات بحجة دعوتهن للمنهج السوي،  
مخاضين الطرف عن المستقيمات، فما هو توجيهكم فيحظنا؟  
وجزاكم الله خيراً.

### الجواب:

إن الذي يعني أن أنصح به الزوج السني هو اختيار ما يسعد في دياه  
وأحراء، وهو اختيار الزوجة الصالحة التي تحافظ على الدين قولاً وفعلاً، وتتمسك  
بفضائله وأخلاقه، وترعى حق الزوج، ونعمي أبناءه، فهذا الذي عني الإسلام  
به من معاني الفضل والصلاح واليعة، أما السعي إلى من تجردت من هذه المعاني  
واغترت بخبرها وجمالها وجاهها ونسبها، فإنه تخشى منه الفتنة في ضياع نفسه وأبائه،  
إد من الصعب بمكان تحويل من أشربت في قلبها حُب مظاهر الدنيا، وركنت  
إلى زخارفها، ومالت إلى ملذاتها، إذ الحكمة نطق بأن: «مَنْ سَبَّ عَلَى قَبْرِهِ  
سَابَّ عَلَيْهِ»، وأن «مَا تَبَتَّ عَلَى خُلُقٍ وَطَبَعَ تَبَتَّ عَلَيْهِ»، بل يخشى أن يُجرَّ إلى  
خُلُقها وطوارع رغباتها، فيتعد بذلك عما كان يصبو إليه من معاني الحياة الإسلامية

الجامعة على حب الله وطاعته، ويتقدم على ما أغتر به، «فَأَظْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ،  
كُرَيْتُ بِذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

## نصيحة لمن تؤخر زواجها

### السؤال:

ما نصيحتكم لامرأة تؤخر زواجها إذا خطبها صاحب دين  
واخلاق باذئالها أنه ليس طالب علم، وهي لا تتصور أن  
تعيش مع رجل لا يعرف عن الإسلام سوى الخطوط  
العريضة؟

### الجواب:

إن ما صرحت به النصوص الحديثية أن المرأة هي صاحبة الشأن الأول  
والقرار في الزواج، فلا يحل أن يُتمَل رأيا، أو أن يُعفل رعاها، أو أن يُتَعَسَف  
في عدم استشارتها.

(١) أخرجه البخاري في «النكاح»، باب الأكل في الدين (٥٠٩٠)، ومسلم في «الرباع»  
(١/ ٦٧٠) رقم (١٤٦٦)، وأبو داود في «النكاح»، باب ما يؤمر به من تزويج ذات الدين  
(٢٠٤٧)، والنسائي في «النكاح»، باب كراهية تزويج الرثة (٣٢٣٠)، وابن ماجه في  
«النكاح»، باب تزويج ذات الدين (١٨٥٨)، وأحمد (٩٥٢١)، من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه).

والعاقلة لا تؤخر أمر زواجها إذا خطبها كعبه صاحب دين وشرف وحسن  
سميت، كما قال رسول الله ﷺ: «إِنَّا جَاءَكُمْ مِنْ قَرَضُونَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ،  
إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادُهُ»<sup>(١)</sup>.

ولا يخفى أن الحديث قيده بالدين والخلق؛ لأن صاحب الدين والخلق  
إن عاشرها عاشرها بالمعروف، وإن سرحها سرحها بإحسان على ما أشارت  
إليه الآيات.

فكم من طالب علم لم ينفع بما تعلم، وحرم من العمل الذي هو ثمرة  
العلم، وأنصف بمساوي الأخلاق، وابتعد عن الشرع ١٩

ويكفي في تقديري أن يكون الرجل المناسب مُصَفًّا بالتقوى، يُحِبُّ الْعِلْمَ  
وَالْعِلْمَاءَ، وإن لم يكن عالمًا أو طالب علم، ولهذا حين قيل للحسن بن علي: «إِنْ  
لِي بَيْتًا، فَمَنْ تَرَى أَنْ أَرْوِّجَهَا لَهُ؟» فقال: «رَوِّجَهَا لِمَنْ يَتَّقِي اللَّهَ، فَإِنْ أَحَبَّهَا  
أَكْرَمَهَا، وَإِنْ أَبْغَضَهَا لَمْ يَظْلِمْنَهَا»<sup>(٢)</sup>.

هذا كله بمنزلة النظر عن قدرة الزوج على النفقة الواجبة عليه بالدخول،  
فإن كان عاجزًا عن ذلك فقد تخلف فيه شرط النكاح، وإن كان دينيًا وصاحب

(١) أخرجه الترمذي في «النكاح» (١٠٨٥)، والبيهقي (١٣٨٦٣)، من حديث أبي حاتم المزني  
رحمته، وابن ماجه في «النكاح»، باب الألفاء (١٩٦٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وحسنه  
الألباني في «الإرواء» (١٨٦٨).

(٢) انظر كتاب «العيال» لابن أبي الدنيا (٢٧٣/١)، وشرح السنة للبغوي (١١/٩).



خلق، لقوله ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ! مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ...»<sup>(١)</sup>.

فإن كانت السائلة لا تتصور أن تعيش مع زوج لا يعرف عن الإسلام إلا الخطوط العريضة فإن لها أن تشترط على أمثال من ذكرنا بمن يتصف بالدين والأخلاق في عقد النكاح أن يفسح لها المجال للمزيد من طلب العلم، ولا يجرمها من المجالس العلمية، عامة كانت أو خاصة.

الحاصل! إن وُجد الفقيه أو طالب العلم والدين وصاحب الخلق، فخير كبير تتعماه السائلة، وسأل الله أن يرزقها بهذا المرحوب فيه، وإن تَعَلَّرَ وَخِيفَ قَوَاتِ الوقت في البحث، فصاحب الدين والخلق أولى من صاحب العلم أو الفقه الفاقد لِمَعَالِي التقوى وحسن الخلق.

### في حدود رؤية الخاطب لمخطوبته والتحدث معها

#### السؤال:

ما هي حدود رؤية الخاطب لمخطوبته، وهل يجوز له أن يتصل بها هاتفياً؟ وإذا عقد مجلس الرؤية فهل له أن يجلس معها من غير خلوة أي: مع ذي محرم؟ وهل له بعد تمام العقد

(١) أخرجه البخاري في «النكاح»، باب قول النبي ﷺ: «مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ...».

(٥٠٦٥)، ومسلم في «النكاح» (١/٦٣٠) رقم (١٤٠٠)، من حديث ابن مسعود ؓ.

أن يلبسها خاتم الخطبة ؟ اختلفوا ماجورين.

**الجواب:**

قد شرع الله سبحانه للمخاطب أن يرى من المرأة قبل الزواج ما يدعو به إلى نكاحها، إن استطاع إلى ذلك سبيلاً لقوله ﷺ: «نَظَرُ إِنِّهَا، فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُؤْتَمَ بَيْنَكُمَا»<sup>(١)</sup>، ولقوله ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمُ الْمَرْأَةَ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ»<sup>(٢)</sup>، وفي حديث مسلم: «أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ خَطَبَ امْرَأَةً فَقَالَ لَهُ ﷺ: «نَظَرْتُ إِنِّهَا ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَا تُخَبِّ فَاَنْظُرْ إِنِّهَا فَإِنَّ فِي أَهْوِي الْأَنْصَارِ شَيْئًا»<sup>(٣)</sup>، والحكمة من مشروعيته قبل الرواح

(١) أخرجه الترمذي في «النكاح»، باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة (١٠٨٧)، والسنائي في «النكاح»، باب إباحة النظر قبل التزويج (٣٢٣٥)، وابن ماجه في «النكاح»، باب النظر إلى المرأة إن أراد أن يتزوجها (١٨٦٥)، وأحمد في «مسنده» (١٨١٥٤)، من حديث المعيرة بن شعبه رضي الله عنه والحديث حسنه البعوي في «شرح السنة» (١٤/٥)، وصححه ابن المنقن في «البدل المنير» (٥٠٣/٧)، والألباني في «السلسلة الصحيحة» (٩٦).

(٢) أخرجه أبو دأرد في «النكاح»، باب في الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها (٢٠٨٢)، والحاكم في «المستدرک» (٢٦٩٦)، وأحمد في «مسند» (١٤٥٨٦)، من حديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنه والحديث حسنه ابن حجر في «الدرامة» (٢٢٦/٢)، وفي «فتح الباري» (٨٧/٩)، والألباني في «الإرواء» (١٧٩١)، وفي «السلسلة الصحيحة» (٩٩).

(٣) أخرجه مسلم في «النكاح» (٦٤٣/١) رقم (١٤٢٤)، والسنائي في «النكاح»، باب إذا استشار رجل رجلاً في المرأة هل ينكره بما يعلم (٣٢٤٦)، وأحمد في «مسند» (٧٨٤٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

تكمُن في أن النظر يكون أقرب إلى التوفيق في الاختيار وأسلم للعاقبة.

أما المكالمات الهاتمية مع المخطوبة فإن كانت ضمن الاتفاق على مسائل عقد الزواج لإعداد عُدته بعد الاستجابة له فلا مانع إن كان يقدر الحاجة بشرط أمن العتة، والأولى أن يتم أمرها عن طريق وليها؛ لأنه أحوط لها وأبعد عن الشك والريبة.

أما المكالمات الهاتمية في غير المعنى السابق بل في إطار التعارف والتعارف فهذا ممنوع شرعاً، إذ الأصل في المرأة أن لا تُسمِع صوتها للرجل الأجبي إلا للحاجة وبالكلام المعروف الذي فيه الحياء والحشمة تضاداً للفتنة والريبة، لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْصَنَ بِالْقَوْلِ فَطْمَعَ النِّسَاءِ فِي قُلُوبِهِمْ مَرْضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ٣٣﴾ (الأحزاب)، لذلك فالمُخْفِرةُ في الحجِّ والعمرة تُكْفَى ولا ترفع صوتها، وأمرها الشرع أن تُصَفَّقَ ولا تُسَبِّحَ في الصلاة، كل ذلك اتقاءً للفتنة وتعماداً للوقوع في المعصية.

كما لا يجوز للمخاطب أن يجالس مخطوبته أو يخرج معها ولو مع وجود محرم لها لكان إثارة الشهوة غالباً، وإثارة الشهوة على غير الروجة أو المملوكة حرام؛ لأنه يؤدي إلى المعصية، و«مَا أَفْقَى إِلَى حَرَامٍ فَحَرَامٌ».

أما لبس خاتم الخطبة سواء للمخاطب أو المخطوبة فلا دليل يُؤَيِّدُه في الشرع، بل هو من الأمور التي يُبَيِّنُ أن تنشبه فيها بالنصارى أو اليهود، لذلك ينبغي تركه وخاصّةً إن كان من الذهب على الرجال فيشتدُّ التحريم لتهيبه ﷺ عن التحلّي بالذهب للرجال والتحصُّم به.

## في حدود تكشف المخطوبة للمخاطب

### السؤال:

أرجو منكم أن تبيينوا لنا حدود لباس المخطوبة الذي تدخل به على المخاطب عند الرؤية الشرعية، أي، هل يجب عليها أن تدخل عليه بالدرع والخمار والجلباب أم بالخمار والدرع، أم بالخمار وأحد فساتين البيت ؟ وما هي المواضع التي تكشفها المخطوبة للمخاطب ؟ وجزاكم الله كل خير.

### الجواب:

يجوز للمحطوبة أن تُبدي للمخاطب - وهي في لباسها الشرعي الكامل - حدود أقل ما قبل في جواز النظر، وهو: الوجه والكفان، وهذا القدر يُجمع عليه بين أهل العلم؛ لأنه أجنبي عنها، وليس له أن يطالبها بأزيد من ذلك؛ لأنها ليست مُكَلَّمَةٌ بالتكشُّف له، وإنما تعلّق خطاب الشرع في النظر بالمخاطب لا بالمحطوبة، لذلك يسهه أن ينظر إلى كلّ ما يدعوه إلى نكاحها سواء بالاختفاء لها بقصد النظر كما فعل جابر بن عبد الله رضي الله عنه حيث روى عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا نَحَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرَأَةَ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ»، قال: «محطبتٌ جاريةٌ فكشّتُ أجنباً لها، حتى رأيتُ منها ما دُعاهي إلى

نكاحها وتزويجها، فتزوجتها<sup>(١)</sup>، أو بالاستفسار عن محاسنها الزائدة عن الوجه والكفين بواسطة محارمه.

وانطلاقاً من النصوص الشرعية الأمرة بالنظر على وجه الاستحباب فلا يشترط استئذان المخطوبة أو استئذان وليها للنظر إليها، ولا يشترط علمها بالنظر إليها لأن النصوص جاءت مطلقاً بالإذن فيه من غير تفصيل، مثل قوله ﷺ: «انْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُؤَدَّم بَيْتُكُمَا»<sup>(٢)</sup>، وقوله ﷺ: «فَإِنْ فِي أَغْبَنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا»<sup>(٣)</sup>.

وعليه، فإن له أن ينظر إليها لغرض الزواج بمقتدار الحاجة إلى غاية الاقتناع بأهليتها وصلاحيتها بأن تكون راحة له، ولو أدى الأمر إلى تكرار النظر تفادياً لحصول الندم بعد الزواج، وإذا رالت الحاجة والعذر عاد الخطر، عملاً بالنصوص الشرعية المأذنة من النظر إلى الأجنبية حتى يعقد عليها، وللمخطوبة بالمقابل أن تنظر من خاطبها إلى ما يعجبها منه، وحدود النظر إليه ليست قاصرة على الوجه والكفين؛ لأن عورة الرجل ما بين الشرة والركبة.

(١) سبق تحريره، انظر: (ص ٨٨).

(٢) سبق تحريره، انظر (ص ٨٨).

(٣) سبق تحريره، انظر: (ص ٨٨).

## في حكم تأخير مدة الخطبة إلى العقد وهكذا من العقد إلى الدخول

### السؤال:

ما حكم تأخير المدة بين الخطبة والعقد الشرعي؟

### الجواب:

الواجب على من أقبل على الزواج أن يختار من الزوجة ما يدعو إلى نكاحها، والأولى أن تكون ذات دين للحديث «فأظفر يذات الدين تربت يذاك»<sup>(١)</sup>، فإن اختار الجمال لعرض بصره ومحضين فرجه مع الذين كان أفضل لأن الله جميل يحب الجمال<sup>(٢)</sup>، فإن رغب المرأة وأهلها في انتظاره إلى مدة جار إذا اشترط ذلك وقبل شرطه، ولا يستطيع غيره أن يخطبها على خطبته، وإن عقد عليها وترك الدخول إلى مدة فجائز - أيضا - لقول عائشة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ تزوجها - وهي بنت يسث يسين - وأذخلت عليه - وهي بنت يسث يسع - ومكثت حمله يسعا»<sup>(٣)</sup>.

(١) سبق تخريجه، انظر (ص ٨٥).

(٢) أخرجه مسلم في «الإيمان» (١/٥٥) رقم (٩١)، والترمذي في «البر والصلة»، باب ما جاء في الكبر (١٩٩٩)، وابن حبان (٥٤٦٦)، والحاكم (٧٣٦٥)، وأحمد (٣٧٨٩)، من حديث

عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

(٣) أخرجه البيهقي في «النكاح» (٥١٣٣)، والسنائي في «النكاح»، باب إنكاح الرجل ابنة الصغيرة (٣٢٥٥)، وابن حبان (١٧١٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٢)، وفي «المعجم -

## في اشتراط التوقف عن العمل لإبرام عقد الزواج

### السؤال:

أخت تعمل مضطرة في مؤسسة مختلطة، تقدم لخطبتها أخ مستقيم، واشترط عليها التخلي عن هذا العمل، والمكوث بالبيت بسبب الاختلاط، ونظر مقرر العمل (٨٨ مكرم)، فقبلت الأخت هذا الشرط، غير أن والد الأخت تدخل في الأمر واشترط على الخاطب أن تواصل ابنته العمل الذي لم يبق من عقده غير أربعة أشهر لإدماجها وترسيمها فيما بعد، لكن الخاطب رفض هذا الطلب إطلاقاً، وسعيًا لإنجاح المشروع تضطرت الأخت لمواصلة عقد العمل، وفي هذه الفترة تتمكن من الالتحاق ببيت الزوج، وتحرر من مطالب أبيها العالقة الذكر.

فهل يجوز لها أن تقوم بهذا العمل المذكور؟

### الجواب:

المؤمن على شروطهم فيما دام أنهم اتفقوا على أن لا تعمل فالواجب عليها

أن نلتزم بالعهد، لقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ (١٥٠) وقد خيّرنا المخاطب بين أمرين: بين الزواج وبين الزوجية وبين بقائها في عملها فاختارت الأول، والأول أحبُّ إلى الشرع من الثاني؛ لأنَّ أمر الزواج مرغوب فيه، وإيجاب الذرية مما ندب الشرع إليه، أمّا العمل فمَنعهُ إلا لضرورة أو حاجة وبالصواب الشرعية، لقوله سبحانه تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ (١٧٠) فإلّا أصل أنَّ المرأة تلزم بيتها، ولا تختلط بالرجال، ولا تخالف أمر ربّها، وتعمل على تحاشي ما فيه تضييع للقيم والأخلاق مِنْ جَرَاءَ خروجها فيما لا حاجة إليه لكفاية زوجها لها في نفقتها ومؤونتها.

فالحاصل أنَّ الحقَّ مع الزوج وإن امتنع فامتناعه موافق لدلالة النصوص السابقة، وأنَّ شرطه هذا ليس من قبيل ما أحلَّ حرامًا وحرم حلالًا، بل هو ممَّا حرم حرامًا، وطاعة الوالدين إنما تكون في المعروف لا في المعصية





## في حكم اشتراط علم الزوجة الأولى للزواج بالثانية

السؤال:

هل يجوز الزواج بامرأة ثانية دون علم الأولى، بحيث يكون مقر سكناها بعيداً عن سكن الزوجة الأولى ؟

الجواب:

قد أجاز الله تعالى للرجل أن يتزوج أكثر من امرأة واحدة إلى غاية أربع نسوة، لقوله تعالى: ﴿فَمِنْكُمْ مَا كَلَبَ لَكُمْ مِنَ الزَّوْجِ مَتًى وَلَكُمْ مَتًى وَلَكُمْ مَتًى وَلَكُمْ مَتًى وَلَكُمْ مَتًى وَلَا تَحِلُّ لُزْمَةُ الْوَرَجَةِ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَقُولُوا ۖ﴾ <sup>السنن</sup> فاشتراط تعالى العدل، وألا تكون الثانية على حساب الأولى في النفقة وفي غيرها من الأمور، ومن حسن العشرة تبادل الثقة بين الزوجين، واتيان كل واحد منهما الآخر على ماله وعرضه، وسائر شؤونه.

ونأسبغ على ذلك فالأولى عليه أن يخبر زوجته بما هو مُقَدِّم عليه سواء أئدته أم لا، ولا يُشترط ذلك في صحة الزواج، لكنه أحسن مما إذا تزوج من غير علمها، وفي كل الأحوال إذا ما تم له الزواج بالثانية فإن زواجه صحيح ومشروع، تترتب عليه كافة آثاره.



## في علم تأثير الشرط الباطل في مقتضى العقد

### السؤال:

يرفض أب تزويج ابنته من كصو إلا بشرط إتمام دراستها  
المختلطة في كلية الطب، مع ممارسة فعالية للموظيفة بعد  
التخرج - وهي ترفض ذلك - فهل يصح هذا الشرط مع  
قمت أبيها ؟ وهل يصح قبوله ظاهراً مع العزم على نكته  
باطناً ؟ وجزاكم الله خيراً .

### الجواب:

إن اشترط الولي على العاقد في الكاح ممارسة مؤلّيته للموظيفة أو الاستمرار  
في الدراسة المختلطة مع وجود المخالفات المافية لأحلاقي الإسلام وقيمه،  
فشرطه باطلٌ مُنافٍ لأصل القرار في البيت والمكوث فيه، وهذا لا يحملُ اشتراطه،  
فإن اشترطه بوجوده كعلمه، وحكمه كمن اشترطوا على عائشة رضي الله عنها لَمَّا اشترت  
منهم بريدة أن يكون الولاء لهم فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : «إِنِ اشْتَرَيْتِ لَهُمْ  
الْوَلَاءَ فَإِنَّ الْوَلَاءَ لَمَنْ أَهْتَقَ»<sup>(١)</sup>، أي: أقبل شرطهم وإتباعها منهم، فإنه شرط

(١) أخرجه البخاري في مواضع كثيرة من صحيحه منها: في «الصلاة»، باب ذكر البيع والشراء

على المنبر في المسجد (٤٥٦)، و«الشروط»، باب المكاتب وما لا يحمل من الشروط (٢٧٣٥)، =

باطل غير مؤثر في مقتضى العقد الذي منه أن الولاء لمن أعتق، وقد علم مشروطوه ذلك بعد أن قام النبي ﷺ فقال: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟»<sup>(١)</sup> مِنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ<sup>(٢)</sup>، وعليه، فإن مقتضى الأصول والنصوص أن الشرط لازم إلا إذا حالت كتاب الله، فإنه يبني عليه عدم لزوم العقد بدون الشرط. وهذا كله إذا كان العاقد أهلاً للزواج أي: صاحب دين وخلق، ومصادقاً في إقامة بيت الزوجية، ومُسْتَعِدًّا له بالرعاية والنفقة.

### في حكم قبول المستقيمة بالزواج من مغرب ينوي العودة إلى بلده

#### السؤال:

أُخْتُ مُسْتَقِيمَةٍ تَقَدَّمَ لِحَظَبَتِهَا رَجُلٌ مُقِيمٌ فِي بِلَادِ الْكُفْرِ، فَخَابَرَتْهُ أَنَّ الْإِقَامَةَ بِهَا لَا تَجُوزُ، فَقَالَ لَهَا بِأَنَّهُ بَعْدَ أَنْ يُتِمَّ سَنَتَيْنِ مِنَ الْعَمَلِ وَيَحْصِلَ عَلَى مَنَحَةِ التَّقَاعِدِ يَرْجِعُ إِلَى

— (٢٧٣٥)، ومسلم في «العتق» (٧٠٢/٢) رقم (١٥٠٤)، والشافعي في «الطلاق»، باب خيار

الامة تُعتق وزوجها مملوك (٣٤٥١) واللفظ له من حديث عائشة ؓ.

(١) أخرجه البخاري في الشروط باب المكاتب وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله

(٢٧٣٥) من حديث عائشة ؓ

الجزائر، فهل تقبل به زوجاً وتنتظره أم لا ؟

**الجواب:**

المرأة بحسب حالها، فإذا كانت شابة صغيرة السن لا يحملها الخطأ في الجملة وأنصحها بأن تترث حتى تصيب زوجاً ممن يرضى دينه وخلقه، لأن المقيم في بلاد الكفر المدة الطويلة لا يكون له علم بالدين والاستقامة على الهدى والتقوى إلا الزر اليسير، إذ غالباً ما يتلجج المغترب بعادات ديار الكفر وخصائصها فيصعب حل المستقيمة أن تحقق معه حياة زوجية على السط الذي يرضى الله تعالى، بل يؤثر على دينها وسلوكها مع مرور الوقت.

أما إذا كانت كبيرة في السن وقد لا يأتيها الخطأ، وأبدي هذا الخطب صدقاً في الاستقامة على الدين وإظهار شعاره قلها أن تقبل به وتنتظره حتى يرجع من بلاد الكفر.

**في الزواج من مطلقة من غير معرفة والديه بعالها**

**السؤال:**

لي أخت مطلقة ولها طفل، وقد تقدم لخطبتها رجل أصغر منها سنًا، لكن الشيء الذي أشكل علينا هو أن الخطيب لا يريد إخبار والديه بأمر سنّها وطلاقها، لأنهما سوف يعارضانه

إذا علما بحالتها، فهل يجب علي أن أخبر والديه ؟ وهل العقد صحيح إذا لم يعلما بالحقيقة ؟

**الجواب:**

من مقتضى الأمانة والعدل أن يخلص من تولى أمر رواح أخته لمن يريد أن يتزوج بها بأن يبين للمخاطب وجوب تحصيل رضي الوالدين لقوله ﷺ: «رَضِيَ الرَّبُّ فِي رَضَى الْوَالِدِ وَسَخَطُ الرَّبِّ فِي سَخَطِ الْوَالِدِ»<sup>(١)</sup>، وأنه لا يكمل عقد الزواج إلا إذا حضر كلا الوالدين أو أحدهما مجلس العقد تحقيقاً لبرِّ والإحسان لهما، وذلك لأنَّ معنى المخاطب على معصية الله بمعصيتهما لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَسَّوْا عَلَى آلِهِمُ وَالْقُرَىٰ وَلَا تَمْلِكُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (النساء ٢)، كما يبحث هذا الابن على إخبار والديه بالحقيقة حتى لا يكون مشاركاً في عصيانهما وإحفاء الحقيقة عنهما؛ لأن التعاون ينهي أن يكون على البرِّ والتقوى.

ويجدر التنبيه إلى أنه إن حصل العقد الشرعي ولو مع إحصاء الحقيقة عن الوالدين فالزواج صحيح مع الإخلال بحق من حقوق برِّ الوالدين.



(١) أخرجه الترمذي في «البر والصلة»، باب ما جاء من الفضل في رضا الوالدين (١٨٩٩)، وإحكامهم في «المستدرک» (٧٢٤٩)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه وحسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٥١٦).

## في إخفاء المرأة نسبها عند الزواج

### السؤال:

أنا شابٌ طلبت مني والدي أن أتزوج بنتاً اختارتها لي، وبعد أن رأيتهما اتفقنا على كلِّ الشروط، وأخبرتني بأن أباهما تولى، وعند صدور العقد المدني تبين لي أن البنت تحمل لقب أمها، فالتصّلت بوالدتها قصد الاستفسار فقالت: دُسميت أن أخبركم أن أباهما تولى قبل أن أعقد العقد المدني، فطلبتُ منها دليلاً فلم تجد، وقالت: إن المحكمة طلبت شهوداً من أهل الوالد لإثبات نسب البنت لكنهم رفضوا حتى لا يكون لها نصيب من إرث أبيها. فأنا محتار هل أتزوج بها أم أطلّقها ؟ أتمنى أن ألقى عندكم جواباً شافياً. وجزاكم الله خيراً.

### الجواب:

إذا خشي السائل أن لا يتحقّق مقصود الزواج بهذا العقد بسبب ما أخفي عنه من أمرها تدليساً وكان له فيه منغصة فإنه يثبت له الخيار، ويجاز له المسخ وليس لها المهر قبل الدخول بسبب التدليس، قال ابن القيم: «كُلُّ عَيْبٍ يَنْفُرُ الزَّوْجُ الْآخَرُ مِنْهُ، وَلَا يَحْصُلُ بِهِ مَقْصُودُ النِّكَاحِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَالْمُودَةِ يُوجِبُ الْخِيَارَ، وَهُوَ

أولى من البيع»<sup>(١)</sup>، أمّا إن رخصي بها هي عليه بعد حصول العلم فإن العقد يثبت ولا خيار له.

### في المرض الذي يستوجب إخبار العاطل به

#### السؤال:

في أخت مخطوبة وقد مكثت مرضت سابقا، وأخبرها الطبيب أنّها تستطيع الزواج (لأنّها لم تشف تماما، وقد يعاودها المرض عند تقدّمها في السن فهل يجب إخبار الزوج؟

#### الجواب:

إنّ حجب المرض إن كان مُرثقا فالواجب إخبار الزوج عنه لتلاّ يغرّر به، فإن قبلها بمرضها أمانها على الاستشفاء، وأنفق ما يلزمه من النفقة عليها، وإن عدل عنها ففتح الله لها من جهة أخرى ما دامت تصدق مع غيرها وهي خصلة بحبها الله سبحانه وتعالى وقد أمر بها في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ

وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (١٣٠) [مرا]

أمّا إذا شفيت من مرضها شفاء تاما ففي هذه الحال لا يلزم الإخبار عما حدث وارتفع، وإذا كان مرضها عارضا غير مزمن فلا داعي للإخبار عنه لزواله

(١) «راد المعادي هدي خير المبادئ» (١/١٩٧٧).

كالزكام وسحوره، ولأن الناس تمردوا على صوارض الأمراض غير المزمعة، و«العائكة»<sup>(١)</sup> محكّمة».

### في شرط الولاية على المسلمة

السؤال:

أودّ الزواج من امرأة منجّرية مسلمة، ووالداها نصرانيان،  
فمن يكون وليها ؟ وهل يجوز الاستفتاء بالعقد الشرعي  
لأن توثيقه يتطلب إجراءات معقّبة ؟

الجواب:

المسلمة تترجّح في كلّ الأحوال ومن شرط الولي: الإسلام إذا كان المرء  
عنه مسلماً، وعليه فلا يجوز أن يكون لغير المسلم ولاية على المسلم ولو كان  
أباهما، لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (١٥) (النساء)،  
ولقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ لِبَعْضٍ﴾ (النساء: ٧١)، فإن لم يجد  
وليّاً فعليّه بالفاسي إن قدر على الوصول إليه، لقوله ﷺ: «إِنْ تَسَاجَرُوا فَالْسلْطَانُ  
وَلِيٌّ مِنْ لَا وَلِيَّ لَهُ»<sup>(١)</sup>، فإن تعذّر عليه الوصول إلى السلطان، وأمّكنه أن يزوجّه

(١) أخرجه أبو داود في «النكاح»، باب في الولي (٢٠٨٣)، والترمذي في «النكاح» (١١٠٢)،

وابن ماجه في «النكاح»، باب لا نكاح إلا بولي (١٨٧٩)، والدارمي (٢١٠٦)، وابن حبان-



إمام راتب في أي مسجد فيزوجها ويكون وليها في هذه الحال، وإلا فيزوجها أي مسلم من المسلمين؛ لأن الناس لا بد لهم من التزويج، وإنما يعملون فيه بأحسن ما يمكن، والمسلم الذي يتولى أمرها ويزوجها - بالنظر إلى فقدان الولي - فإن ولايته من قبيل التحكيم، و«المحكّم يقوم مقام الحاكم» كما نقل ذلك عن الشافعي.

ولا يكفي العقد الشرعي بمفرده في استمرار الحياة الزوجية فلا بد من أن يُصَبَّ في شكله الرسمي لدى المصالح المعنية حتى تمان كافة الحقوق التي للزوجين الحالية والمآلية كالمراث والأولاد وما إلى ذلك.

### في مسئولية الولي في اختيار الكف الموليه

#### السؤال:

لقد تقدّم لخطبة اختي وجلّ من الذين يحملون عقيدة

- ٥ - (٤٠٧٥)، والحاكم (٢٧٠٨)، وأحمد (٢٤٢٠٥)، وسعيد بن منصور في «سته» (٥٢٨)، وأبو يعلى في «سته» (٤٨٣٧)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١٠٤٧٢)، والبيهقي (١٣٩٥٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها وصححه ابن المنى في «البدل للثير» (٥٣٣/٧)، وحسنه ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/٢٠٥)، وصححه الألباني في «الإرواء» (١٨٤٠)، وفي «مشكاة المصابيح» (٣٠٦٧)، ومقبل الوادعي في «الصحيح المسند» (١٦٢٨).

التكفير العام والخروج، فرفضت هذا الأمر مطلقاً، ولكن  
الأخت راضية ومقتنعة فناعة تامة به بحجة أنه قاب من  
هذه العقيدة، ولعل الله يهديه، والوالدة كذلك وافقت،  
وحتى العمات طلبن من الوالد الموافقة مع العلم أنهن لا  
يعرفنه، فاحتار الوالد في هذا الأمر مع أنه غير راضٍ ولكنه  
لم يجد إلى الرفض سبيلاً، وهذا الرجل لا يزال يخالف بعض  
من كان معهم في نفس العقيدة، ولا يجالس أهل السنة  
ولا يقترب منهم، فنرجو منكم بيان ما يلي:

• هل يجوز لها إن كانت سنية سلمية أن تتزوج ممن هذا  
حاله ؟

• هل للوالد الحق في منعها من هذا الزوج ؟

• كيف يكون تعاملنا معه لو تم هذا الزواج مع أنني قلت  
لها بأني أصرفه، ولن ادخل بيته، وتبقي أختي، فلم أعر  
لهذا الكلام اهتماماً ولا ورناً ؟

الجواب:

الولي مسئول عن اختيار الكف لأوليته، والكفاءة الدينية مطلوبة شرعاً، قال  
تعالى: ﴿لَا أُكْرِمُكُمْ بَدَافَتِكُمْ﴾ (الشورى: ١٢) وقال ﷺ: «إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ  
تَرَضَوْنَ خُلُقَهُ وَدِينَهُ فَرُجُوهُ، إِلَّا تَعْمَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ صَرِيحٌ»<sup>(١)</sup>،  
وفي الحديث توجيه الخطاب للأولياء في أن يُرْجُوا مَوَلِيَّائِهِمْ من ذوي الدين والأمانة

(١) سبق ترجمته، انظر (ص ٨٦).

والأحلاق، فإن لم يفعلوا كانت العتة والفساد الذي لا آخر له، فالمرأة يُحتاط في حقها فيختار لها صاحب الدين وحسن الخلق؛ لأنها رقيقة بالنكاح لا تخلص لها، وقد نُقل عن بعض السلف أن النكاح رِقٌ فليُنظر أحدكم أين يضع كريمة؟<sup>(١)</sup> لأن صاحب الدين والخلق إن عاشرها عاشرها بمعروف وإن سرحها سرحها بإحسان، ومن روج موليته من ظالم أو فاسق أو مُبتدع أو شارب خمر فقد جنى على دينه بسوء الاختيار؛ ذلك لأن شرط الكفاءة للمرأة الصالحة استقامة الرجل، وليس معنى ذلك أن يحمل رَأْيُ المرأة أو يُعصَف في استشارتها، بل عليه أن يُطلع كريمة على حال الرجل من الصلاح وعدمه، ويجوز له - إن تحقق من توبة الفاسق بامتناعه - أن يزوجه لها؛ لأن صفة الفسق ترتفع عنه بالتوبة النصوح عما اعتقله أو ارتكبه، بشرط أن يكون صادقاً في توبته؛ لأن

«النَّائِبَ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»<sup>(٢)</sup>، على ما جاء في الحديث، و«الذَّنْبُ تَوْبَةٌ»<sup>(٣)</sup>،

(١) قال البيهقي في «السر الكبير» (٨٢/٧) «ويذكر عن أسماء بنت أبي بكر ؓ أنها قالت: «إما النكاح رِقٌ فليُنظر أحدكم أين يروق حقيقته» وروى ذلك مرفوعاً والمرفوع أصح والله سبحانه أعلم. وقال العراقي في «تخریج الإحياء» (٤٨٨/٣) «رواه أبو عمر التوقاني في معاشرة الأهلين موقوفاً على عائشة وأسماء ابنتي أبي بكر».

(٢) أخرجه ابن ماجه في «الزهدة»، باب ذكر التوبة (٤٢٥٠)، والبيهقي (٢١١٥٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠١٢٨)، من حديث عبد الله بن مسعود ؓ قال ابن حجر في «فتح الباري» (٥٥٧/١٣). «سننه حسن»، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٠٠٨).

(٣) أخرجه ابن ماجه في «الزهدة»، باب ذكر التوبة (٤٢٥٢)، وابن حبان (١١٢)، والحاكم =

أما المصّر على ما اعتقله واقتفه فلا يُعان على الزواج من الصالحة، قال ابن تيمية رحمه الله: «إذا كان مُصِرّاً على الفسق فإنه لا ينبغي للولي تزويجها له، كما قال بعض السلف: «من زوّج كريمة من فاجر فقد قطع رحمة»، لكن إن علم أنه تاب فلتزوّج به إذا كان كفّراً لها وهي راضية به»<sup>(١)</sup>.

أما إذا زوّجها أبوها من فاسق أو فاجر أو مبتدع ورضيت به حل حيفته وإصراره على المعصية فتأثم شأن المسلم العاصي الذي يهمل بعض الواجبات ويفعل بعض المحرمات التي لا تصل إلى حدّ الكفر الأكبر، فقد ثبت أن رجلاً في عهد رسول الله ﷺ كان يشرب الخمر، فأني به إلى رسول الله ﷺ فلَمَعَهُ رجلٌ وقال: ما أكثر ما يؤتى به، فقال النبي ﷺ: «لَا تَلْمِزُوهُ قَوْلَ اللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»<sup>(٢)</sup>.

وعليه، فهؤلاء يستحقّون الولاء من جهة الإيثار والطاعة، ويستحقّون البراء من جهة الذنب والمعصية، ولا يلزم من البراء منهم من جهة المعصية

١ - (٧٦١٢)، وأحمد (٣٥٦٨)، وأبو يعل في «مستدرك» (٤٩٦٩)، والبراني في «مستدرك» (١٩٢٦).

والطبراني في «المعجم الصغير» (٨٠)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وحسنه ابن

حجر في «فتح الباري» (٥٥٧/١٣)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٨٠٢).

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٦١/٣٢).

(٢) أخرجه البخاري في «المعجم»، باب ما يكره من ثمن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من

الملة (٦٧٨٠)، وأبو يعل في «مستدرك» (١٧٦)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١٧٠٨٢)،

والبزار (٢٦٩)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.



فيه زوجاً، وقد دفع كل المهر، فهل هذا الزواج صحيح ؟  
وهل للمرأة حق في رد هذا الزواج ؟ وجزاكم الله خيراً.

### الجواب:

لا يجوز للولي إجبار وليته البكر البالغة العاقلة على الزواج، عن الراجح من قولي العلماء، وهو مذهب الأحناف ورواية عن أحمد، وهو اختيار ابن تيمية رحمهم الله، لحديث ابن عباس رضي الله عنه: «أَنْ جَارِيَةً يَكْرَاهِي النَّبِيُّ ﷺ فَلَا تَكْرَاهِي أَنْ أَبَاهَا رَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ فَخَبَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ»<sup>(١)</sup> ونقلوه رحمهم الله: «لَا تُنْكِحُ الْبِكْرَ حَتَّى تُسْتَأْذِنَ»<sup>(٢)</sup>، ونقلوه رحمهم الله: «وَالْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُ أَبَوَيْهَا فِي نَفْسِهَا»<sup>(٣)</sup>، وأصل ذلك أن تصرف الولي في بضع وليته كتصرفه في مالها، وإذا كان لا يجوز له أن يتصرف في مالها إذا كانت رشيدة إلا بإذنها فإنه أحق أن لا يجوز أن

(١) أخرجه أبو حنيفة في «الكاح»، باب في البكر يروِّجها أبوها ولا يستأمرها (٢٠٩٦)، وابن ماجه في «النكاح»، باب من روج ابنته وهي كارهة (١٨٧٥)، وأحمد (٢٤٦٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/٣٣٥) «رجالته ثقات»، وأخبرني صحيحه أحمد شاكر في تحقيقه (مسند أحمد) (٤/١٥٥)، والألباني في «صحيح أبي داود» (٢٠٩٦).

(٢) أخرجه البخاري في «الكاح»، باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها (٥١٣٦)، ومسلم في «النكاح» (١/٦٤١) رقم (١٤١٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم في «النكاح» (١/٦٤١) رقم (١٤٢١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٤٤١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

يتصرف في بضعها مع امتناعها وكراهيتها ورشدتها؛ لأنَّ بضعها أعظم من مالها.

ومن جهة أخرى فإنَّ المرأة قد شرع لها الخلع للخلاص من الزوج الذي تكرهه فكيف يجوز تزويجها له ابتداءً ؟

قال ابن تيمية رحمته الله: «وأما تزويجها مع كراهتها للسكاح بهذا مخالف للأصول والعقول، والله لم يسوغ لوليها أن يكرهها على بيع أو إجارة إلا بإذنها، ولا على طعام أو شراب أو لباس لا تريده، فكيف يكرهها على مباضعة ومعاشرة من تكره مباضعته، ومعاشرة من تكره معاشرته ؟ والله قد جعل بين الزوجين مودة ورحمة، فإذا كان لا يحصل إلا مع بغضها له ونفورها عنه فأى مودة ورحمة في ذلك؟<sup>(١)</sup>»

ومرد الاختلاف في هذه المسألة يرجع إلى مناهج الإيجاب: هل هو الصغر أم البكارة ؟ والأحاديث ترجع للصغر، وكلنا القياس والمعقول.

هذا، وإذا روجها وليها بغير إذنها فإنَّ العقد قابل للإبطال موقوف على إجازتها له أو إلعائها، فإن أجازته فبصير العقد صحيحاً، لا يحتاج إلى استثنائه من جديد، أمّا إذا أبطلته وصرّحت بذلك فلا يصحُّ العقد بغير إذنها، فإن رضيت به بعد ذلك فلا بُدَّ لها من استئناف العقد من جديد.



(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٥/٣٢).

## في منع الولي ابنته من التزوج من كفو ظلما

### السؤال:

أريد أن أسألكم عن قضية زواجي من بنت مغربية الأصل رغبة في الزواج بي لكن أباه يابى ويرفض لأنني جزائري الجنسية، بالإضافة إلى ما تعاني منه هذه البنت في بيتها من جهل بالعلم الشرعي في البيت وسوء معاملة أخيها وأبيها. وقد حاولت عدة مرات أن أطلعها على كفايتي بمساعدة إمام الحي وأمها، لكن دون جدوى وهجر المسجد بسبب مساندة إمام الحي لي ووقوفه إلى جانبي في هذه القضية. فهل تسقط ولاية الأب عن بنته في هذه الحال ؟ وما ننصحوننا به بارك الله فيكم.

### الجواب:

اعلم أن العلماء متفقون على أنه ليس للولي أن يمنع مؤلّيته من الزواج دون مسوغ شرعي فيرفض رواجها من كفو يرخصي دينه وخلقه بمهر مثلها، فإن فعل فإنه يُعَدُّ عاصياً، قال تعالى: ﴿وَإِذَا حُلِّقْتُمْ أَلسِنَةُ لَظَنٍ بَلَّغْتُمْ أَجَلَهُمْ فَلَا تَسْتَلُومُوا أَنْ يَنْكِحَ الْأَخْيَرُ إِذَا تَرَضَوْا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُمْ﴾ (النور: ٣٢)، ومن حقها أن ترفع أمرها إلى القاضي ليروجها؛ لأنَّ العَصْلَ ظلم، وولاية رفع الظلم مستندة إلى القاضي،



فإن تعذر الوصول إلى القاضي عليها أن يزوجها منه أولياؤها الأقربون، فإن امتنعوا فلها أن تُصير أمرها إلى إمام مسجد أو من يوثق به من جيرانها فيزوجها ويكون هو وليها؛ لأنَّ هذا من قبيل التحكيم، والمحكم يقوم مقام الحاكم؛ ولأنَّ الناس مضطرون إلى الزواج وإنَّما يعملون فيه بأحسن ما يمكن، ونقل القرطبي عن الإمام مالك في المرأة الضعيفة الحال قوله: «إنَّه يُزوجها من تسند أمرها إليه، لأنَّها ممن تضعف عن السلطان فأشبهت من لا سلطان بحضرتها، فرجعت في الجملة إلى أنَّ المسلمين أولياؤها»<sup>(١)</sup>.

### في عضل الولي موليته من الزواج من كفو

#### السؤال:

رجل ثوِّفَت زوجته، وله بنت، وهي في سنِّ الزواج، وتقدم إليها عدة خُطاب، يرفضهم أبوها مكَّهم، والبنت تقول: إنَّ أباه يرفض تزويجها لإبقالها في خدمته، وبنُّها يتَّقَنم، وهي تخشى ألا تتزوج، بحيث إذا كبرت لا يُرغبُ فيها.

السؤال: هل تنتقل الولاية من الأب لدفع الضرر عن البنت

أم لا ؟

(١) تفسير القرطبي (٣/٧٦).

## الاجواب:

إنه يُفَرَّق في امتناع وليها عن تزويجها بين حالتين:

• فإن كان امتناع وليها عن تزويجها بسبب صدر شرعي مقبول، كان يكون الخطيب غير كُفٍّ لها، أو لوجود خاطب آخر أَوْلَى منه كفاءةً ودينًا وحُلقًا، فإنَّ الولاية تبقى قائمة وثابتة له، ولا تنتقل إلى غيره.

• أمَّا إذا كان الامتناع لأسباب تنصُّن ظلمًا وخصمًا لحقها في الزواج كان يتقدَّم إليها مَنْ هو كُفٍّ ترضى دينه وحلقه، فيسمعها الوليُّ عن التزوج به، فإنَّ ذلك يُعَدُّ عَصْلًا لمولته، لا حقَّ له به، وهو حرام باتفاق أهل العلم، لِما أخرجه البخاري وغيره: «أَنَّ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ<sup>(١)</sup> كَانَتْ أُنْتُهُ تَحْتَ رَجُلٍ، فَطَلَّقَهَا، ثُمَّ خَلَّ عَنْهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، ثُمَّ سَخَّطَهَا، فَعَمِيَ مَعْقِلٌ مِنْ ذَلِكَ أَنْفًا، فَقَالَ: خَلَّ عَنْهَا وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهَا، ثُمَّ يَخْطُبُهَا، فَخَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، فَأَنزَلَ اللَّهُ: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ فَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مَلَأٌ فَخُذُوا فِي أَنْفُسِكُنَّ مَا تَبَغَّيْتُمْ مِنْ زَوْجٍ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ ۚ ذَلِكُمْ أَقْبَلٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِقَرَأَ عَلَيْهِ، فَتَرَكَ الْحُمِيَّةَ وَاسْتَقَادَ لِأَمْرِ اللَّهِ<sup>(٢)</sup>».

(١) هو عيذ الله معقل بن يسار بن عبد الله المزني، أسلم قبل الخديبية، وشهد بيعة الرضوان، وإليه يُسبب كُفُّ معقل بالبصرة، الذي حُفِرَ بأمر من عمر بن الخطاب ؓ. مات ؓ في آخر خلافة معاوية بن أبي سفيان ؓ، وذكره البخاري في «فضل من مات بين الشَّيْنِ والسَّعْيِ». انظر «الاستيعاب» لابن عبد البر (١٤٣٢/٣)، «أسد الغابة» لابن الأثير (٣٩٨/٤)، «الإصابة» لابن حجر (٣٤٤٧).

(٢) أخرجه البخاري في «الطلاق»، باب «وَيُؤْتِيَنَّ أَحَقُّ بِرَقَبَتَيْنِ» في العلة وكيف يرجع للرأى-

أما في حالة «العُضْل» فإن الولاية تستقل مباشرة إلى الولاية العامة، المتمثلة في ولاية القاضي، حالة رفع أمرها له، ولا تستقل إلى من يلي الوي العاقل في الرتبة من الأولياء، ذلك لأن «العُضْل» ظلم، وولاية رفع الظلم مُسَنَّةٌ إلى القاضي. أما إذا لم يوجد القاضي، أو إذا تعذر على المرأة الوصول إليه، فإنه يُرَوِّجُها أحد أوليائها بمن يلي ولاية العاقل، فتكون ولايته من قبيل التحكيم، «والمُحْكَمُ يَقُومُ مَقَامَ الْحَاكِمِ»، على ما قرره الإمام الشافعي. وللاب أن يتخذ لنفسه زوجةً تحميه. فإن لم تجد زوجها إمام راتب وإلا زوجها أي مؤمن من المؤمنين، لقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَيْنَهُمْ أَنْفُسُكَ بِهِنَ﴾ (النساء: ٧١).

### في أركان النكاح وشروط صحته

#### السؤال:

ما هي أركان النكاح وشروط صحته ؟ وبارك الله فيكم.

#### الجواب:

مبنى عقد الزواج يكمن في تحصيل الرضا من كلا العاقلين بموضوع العقد، فالرُضَا أساسُ انعقاد الزواج، وهذا أمرٌ باطنيٌ نفسي، ولما كان كذلك

أقام الشارع القول المعبر عما في النفس من الرضا مقامه، وعلق عليه الأحكام، فكان حصول الإيجاب باللفظ الصادر من أحد المتعاقدين للتعبير عن إرادته في إقامة العلاقة الزوجية، وكان القبول ما صدر تالياً له بلفظ المتعاقدين الآخر الذي يعبر عن رضاه وموافقته بالمعقود عليه. فالإيجاب والقبول المعبران عن الرضا القلبي هما ركنا العقود باتفاق أهل العلم، ويقترب بهما شروط انعقاد عقد الزواج، حيث يشترط في صيغة «الإيجاب والقبول» أن تكون باللفظ تدل على النكاح، ولا يشترط أن تكون الصيغة بلفظ «الإنكاح» و«التزويج»، بل ينعقد النكاح بكل لفظ دل عليه؛ لأن «العبرة في العقود بالمقصور والمعاني لا بالألفاظ والمباني»، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ورواية عن أحمد<sup>(١)</sup>، وهذا اختيار ابن تيمية<sup>(٢)</sup>.

كما أن من شروط انعقاد العقد في العاقدین أن يكون صدور الإيجاب والقبول ممن يتمتع بأهلية لإجراء العقد وإنشائه واعتباره رضاهما واختيارهما، مع إمكانه مباح كلام كل واحد منهما وفهمه، ومن شروط انعقاده أن يكون كل من الزوجين معلوماً للآخر ومعروفاً، فلو زوج الولي إحدى بناته من غير تعيين لم يصح العقد، كما يشترط - أيضاً - خلوه عقد الزواج من أسباب تحريم الزواج التي تمنع صحته، ككون المرأة من المحرمات على الرجل بنسب أو رضاع

(١) انظر «المعنى» لابن قدامة (٥٣٢/٦)، «مغني المحتاج» للشريفي (١٤٠/٣)، «مواهب

الجليل» للحطاب (٤١٩/٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٣/٢٩).

أو كانت في عِدَّة ونحو ذلك، أو كون الرجل كافراً والمرأة مسلمة.

هذا، وإذا تمَّ الإيجاب والقبول وتطابقا على المحلَّ المعقود عليه انعقد النكاح، ولو كان المتلفظ هارلاً لا يقصدُ معناه في الحقيقة لقوله ﷺ: «ثَلَاثٌ جِدُّنْ جِدٌّ وَهَزْلُنْ جِدٌّ: النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ»<sup>(١)</sup>.

وأما شروط صحة عقد النكاح التي يبطل العقد بتحلف أحدها فيمكن أن نجعلها فيما يأتي:

أولاً، ولي المرأة شرط لصحة النكاح، فإنه فيه معتبر ولا يصح نكاح إلا به، وهو مذهب جماهير العلماء من السلف والخلف، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وأهل الظاهر خلافاً لأبي حنيفة<sup>(٢)</sup>. ومن أصرح الأدلة على شرطية قوله ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»<sup>(٣)</sup>، وقوله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَنْكِحْتَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهَا

(١) أخرجه أبو داود في «الطلاق»، باب في الطلاق على المحل (٢١٩٤)، والترمذي في «الطلاق»، باب ما جاء في الجلد والمحل في الطلاق (١١٨٤)، وابن ماجه في «الطلاق»، باب من طلق أو نكح أو زاحج لاحقاً (٢٠٣٩)، والحاكم في «المستدرک» (٢٨٠٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه والحديث ذكره الريصي في «نصب الراية» (٢٩٤/٣) من الشواهد ما يقويه، وتحسنه الألباني في «الإرواء» (٢٢٤/٦) رقم (١٨٢٦).

(٢) انظر، «بدلية للمجهدة» لابن رشد (٨/٢) «للمحل» لابن حزم (٤٥١/٩) «للنهي» لابن قدامة (٤٤٨/٦)، «فتح القدير» لابن المنيان (١٥٧/٣)، «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٩/٣٢).

(٣) أخرجه أبو داود في «النكاح»، باب في الولي (٢٠٨٥)، والترمذي في «النكاح»، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي (١١٠١)، وابن ماجه في «النكاح»، باب لا نكاح إلا بولي (١٨٨١)، =

فَيَكَاخُهَا بَاطِلٌ - ثَلَاثًا - وَهِيَ مَهْرُهَا بِمَا أَحْصَا بِمَتْنِهَا، فَإِنْ اشْتَجَرُوا فَإِنَّ السُّلْطَانَ  
وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ،<sup>(١)</sup>

ثَانِيًا. إِذْ الْمَرْأَةُ الْبَالِغَةُ الْعَاقِلَةُ وَرِضَاهَا مُعْتَبَرٌ - أَيْضًا - فِي الْبِكَاحِ، فَلَا  
يَصَحُّ إِكْرَاهُهَا عَلَى الزَّوْاجِ مَنْ لَا تَرْغِبُ فِيهِ سِوَاةَ كَانَتْ نَتِيبًا أَوْ بِكَرًا لِحَدِيثِ أَبِي  
هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيُّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ  
حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: أَنْ تُسْكَتَ»<sup>(٢)</sup>، وَفِي حَدِيثِ  
خُنْسَاءَ بِنْتِ خَدَّامِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا - وَهِيَ ثَيِّبٌ - فَكَرِهَتْ  
فَلَيْكَ فَأَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَدَّ بِكَاحِهَا»<sup>(٣)</sup>، وَفِي حَدِيثِ أَبِي عِبَاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ  
جَارِيَةَ بِكَرًا أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَتْ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِيَةٌ فَخَبَرَهَا

- وَاحِد (١٩٧٤٦)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْحَدِيثُ صَحِيحُهُ ابْنُ الْمَلِكِ فِي  
«الْبَيْهَقِيُّ» (٥٤٣/٧)، وَالْأَكْبَارِيُّ فِي «الْإِرْوَادِ» (٢٤٣/٦) رَقْم (١٨٣٩)

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْبِكَاحِ»، بَابُ فِي الرُّبِّيِّ (٢٠٨٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْبِكَاحِ» (١١٠٢)،  
وَابْنُ مَاجَةَ فِي «النِّكَاحِ»، بَابُ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِرِئِيسٍ (١٨٧٩)، وَاحِد (٢٤٣٧٢) وَالنَّعْطِيُّ لَهُ،  
مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَالْحَدِيثُ صَحِيحُهُ ابْنُ الْمَلِكِ فِي «الْبَيْهَقِيُّ» (٥٥٢/٧)، وَالْأَكْبَارِيُّ فِي «الْإِرْوَادِ» (٢٤٣/٦)  
رَقْم (١٨٤٠).

(٢) سَبْقُ تَحْرِيجِهِ، انْظُرْ. (ص ١٠٨).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْإِكْرَامِ»، بَابُ لَا يَحُوزُ نِكَاحَ الْمَكْرَهَةِ (٦٩٤٥)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «النِّكَاحِ»،  
بَابُ فِي الثَّيِّبِ (٢١٠١)، مِنْ حَدِيثِ خُنْسَاءَ بِنْتِ خَدَّامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

النبي ﷺ<sup>(١)</sup>، وفي حديث آخر: «فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا»<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: الصَّدَاقُ أو المهر شرط لصحة الكاح سواء كان مفروضاً أو مسكوتاً عنه، فإن كان الثاني فللمرأة مهر مثلها من الساء في طبقتها وجوتاً، وهو مذهب مالك ورواية عن أحمد<sup>(٣)</sup> لقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَرَكَوْهُنَّ إِنْ تَابَتْ تَتَوُكَّلْنَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى جَمَلَ الزَّوْجِ بِمَا مَهْرٍ مِنْ خَصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ﴾، فدل ذلك حل أن غيره ليس مثله كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ مُقَرَّبَةٌ إِلَيْهِ وَمَهَّتْ قَسَمَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَرْكِهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، ويظهر ذلك من القصة نفسها وهو أن رجلاً قام فقال للنبي ﷺ: «رَوِّجْنِيهَا»، قَالَ: «أَعْطَيْتَهَا كُتُبًا»، قَالَ: لَا أَجِدُ، قَالَ: «أَعْطَيْتَهَا وَلَوْ خَالِصًا مِنْ حَبِيبٍ فَأَقْتُلْ لَهُ»، فَقَالَ: مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَقَدْ رَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»<sup>(٥)</sup>. وعليه، فلا بُدَّ مِنْ

(١) سبق تخريجه، انظر (ص ١٠٨)

(٢) أخرجه اللانوطي في «ستم» (٣/ ٢٢٥)، من حديث ابن عباس ؓ، والمعني في «السنن

الكبرى» (١٤٠٤٣)، من حديث جابر ؓ

(٣) «بشاية، لمجهدة» لابن رشد (١٨/ ٢)، «الإتصاف» للمرقاوي (٨/ ١٦٥)

(٤) أخرجه البخاري في «فضائل القرآن»، باب غيركم من تعلم القرآن وعلمه (٥٠٢٩)،

ومسلم في «الكاح» (١/ ٦٤٣) رقم (١٤٢٥)، وأحد (٢٢٨٥٠)، من حديث سهل بن

مهر تُسمى مفروض أو مسكوت عن فرضه لا مع فيه، إذ النكاح المطلق ينصرف إلى مهر المثل، وإذا كانت الأموال تباح بالبدل، فإن الفروع لا تُستباح إلا بالمهور، قال ابن تيمية رحمته الله. وقول من قال: المهر ليس بمقصود، كلام لا حقيقة له، فإنه ركن في النكاح، وإذا شرط فيه كان أوكد من شرط الثمن لقوله رحمته الله «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُؤْتُوا بِهِ مَا اسْتَخْلَلْتُمْ بِهِ الْعُرُوجَ»<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>

رابعاً الشهادة على عقد النكاح لقوله رحمته الله: «لَا نِكَاحُ إِلَّا بِوَلِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ هَذِلِ»<sup>(٣)</sup>، قال الترمذي رحمته الله «والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين وغيرهم قالوا: لَا نِكَاحُ إِلَّا بِشَهِيدَيْنِ لَمْ يَحْتَفُوا فِي ذَلِكَ، مَنْ قَضَى مِنْهُمْ إِلَّا قَوْمًا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ»<sup>(٤)</sup>.  
أما الإعلان عنه فمستحب لقوله رحمته الله «أَعْلِنُوا النِّكَاحَ»<sup>(٥)</sup>، وذلك

(١) أخرجه البخاري في «الشروط»، باب الشروط في المهر عند عقد النكاح (٢٧٢١) من

عقبة بن عامر رضي الله عنه

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣٤٤/٢٩).

(٣) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٤٠٧٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٢٥/٧)، من حديث عائشة رضي الله عنها وأخبرني صحيح الجامع (٧٥٥٧).

(٤) انظر «سنن الترمذي» في «النكاح» باب ما جاء لا نكاح إلا بينة عند الحديث رقم (١١٠٤)

(٥) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٦١٣٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٠٦٦)، والبرار في

«مسند» (١٧٠/٦)، من حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال الميمني في «مجمع الزوائد»

(٤/٥٣٦) «ورجال أحمد ثقات»، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (١٠٧٢).



لتحقق الكاح بالشهادة.

فهذه هي شروط صحة العقد التي يتوقف عليها الكاح وترتب آثاره عليه، ويحل العقد بتخلف أحدها.

### في صيغة العقد الشرعي وتكراره

#### السؤال:

حدث في قريتنا خلاف بين إمامين حول صيغة العقد الشرعي للزواج كأن يقول الخاطب: جلتك خاطباً ابنتك، فيجيبه: زوجتك ابنتي، هل تكون مرة واحدة أو ثلاث مرات؟ وما هي الصيغة الصحيحة؟

#### الجواب:

اعلم أن ركن عقد الزواج هو الإيجاب والقبول، والإيجاب هو ما صدر أولاً من أحد العاقدين والقبول هو ما صدر ثانياً من العاقد الآخر، فإذا تحقق هذا الركن وجد عقد الزواج بعد توافر شروطه الأخرى، ولا خلاف بين أهل العلم في أن الإيجاب والقبول في عقد الكاح يصح أن يكونا بلفظ التزويج أو بلفظ الإنكاح؛ لأنها أدل من غيرهما على إرادة عقد الكاح المعروف، وهذان اللفطان يتبني استعمالهما في عقود الزواج، لكن إذا استعمل لفظ «الخطبة»

وقصد به الزواج وتعارفا عليه فإن العقد يقع صحيحاً على أرجح أقوال العلماء، وهو من اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله حيث قال: «ويعقد النكاح بما علة الناس نكاحاً بأي لغة ولمعظ كان، ومثله كل عقد»<sup>(١)</sup> لأن «العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني»، فأبى صيغة دلت على الغرض يحصل بها المقصود، وتكفي صيغة الإيجاب والقبول مرة واحدة، وتكرارها لا وجه له في الشرع، وفي الحديث: «مَنْ حَمَلَ حَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَدٌّ»<sup>(٢)</sup>.

### في اكتمال العقد الشرعي بالعقد المنفي

#### السؤال:

هل يكفي العقد الشرعي للخروج مع الزوجة أو الخلوة بها بدون عقد منفي ؟ أفيدونا.

#### الجواب:

الذي يقتضيه الواجب أن يقال بعدم كفاية العقد الشرعي أو العرق إلا

(١) «اختيارات المفهية» (١١٩).

(٢) أخرجه مسلم في «الأفضية» (٨٢١/٢) رقم (١٧١٨)، وأحد (٢٥٤٧٢)، والبارقطي في «سته» (٤٥٩٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) انظر الفتوى المرسومة بأركان النكاح وشروط صحته (ص ١١٣).

إذا اكتمل بالعقد المدني أو الاكتفاء بالعقد المدني ليكون مُستجاً لأثار العقد؛ ذلك لأن العقد الشرعي مجرد خطية في نظر القضاء الجزائري، فلا يكون به للمرأة الحصانة القصاصية الكافية للمطالبة بحقوقها فيها إذا توفى زوجها أو حدث نزاع بينهما أدى إلى الفراق بعد أن اختل بها واختلط، لذلك يجب إتمام العقد الشرعي بالعقد المدني، ومع ذلك أكره له الخروج معها بالنظر إلى تغير الأركان وفسادها، وتخلوته بها في أماكن التهم التي تنعكس سلباً على عموم المستقيمين من جهة، ومن جهة أخرى ففسح المجال له لقضاء مآربه قد يورثه بعضاً وكراهة لها، ومن استعجل الأمر قبل أوانه فوجب به جزائيه، الأمر الذي يُعجل في انحلال عقد الزواج القائم بينهما، كل ذلك سداً للذريعة، وصيانة ليرض المسلم، وقد أنشأ بعض علماء الأحافاء بناءً على جواز تغيير الحكم بتغير الرمان بأنه لا يخرج المرأة إلى الصلاة في المساجد خشية الافتتان، ومما يؤكد ذلك أن النبي ﷺ تزوج عائشة ؓ وهي بنت ست مكملة وداخلة في السابعة، ودخل بها وهي بنت تسع سنين<sup>(١)</sup> في شوال في السنة الأولى من الهجرة<sup>(٢)</sup>، ولم يُعلم عنه ﷺ أنه

(١) أخرجه البخاري في «النكاح»، باب إنكاح الرجل ولده الصغار (٥١٣٣)، ومسلم في

«النكاح» (٦٤٢/١) رقم (١٤٢٢)، من حديث عائشة ؓ

(٢) أخرجه مسلم في «النكاح» (٦٤٢/١) رقم (١٤٢٣)، والترمذي في «النكاح»، باب ما جاء في

الأوقات التي يستحب فيها النكاح (١٠٩٣)، والنسائي في «النكاح»، باب البناء في شوال

(٣٣٧٧)، وابن ماجه في «النكاح»، باب متى يستحب البناء بالبناء (١٩٩٠)، وأحمد (٢٤٢٧٦)،

من حديث عائشة ؓ.

نخرج معها أو تختل بها، وخير الهدي هدي محمد ﷺ.  
 هذا إذا كان لم يخل بها ولم يخرج معها قبل السؤال، أما إذا كان قد فعل  
 ذلك فيصح ألا يعود، ولا يترتب على فعله إثم لوجود العقد الرابط بينهما شرعاً.  
 والمحاصل: أن العقد يميز له ما لا يميز لغير العاقد، لكن يمنع مما يباح له  
 أصالة تأسياً برسول الله ﷺ، وخشية تصرر المرأة بعدم الحصانة، وما يترتب  
 عليه في ظل مساوئ الرمان والمجتمع.

### في اعتقاد دخول شرط الزوجة في مهرها

#### السؤال:

اعتاد أولياء البنت عند تحديد المهر أن يطلبوا من الزوج  
 إحضار الألبسة والذهب ودفع تكاليف وليمة العرس الذي  
 يقام في بيت الزوجة، فهل يعد هذا من المهر؟

#### الجواب:

يوجد فرق بين المهر الذي يجب في عقد الزواج على الزوج، ويسمى صداقاً  
 للإشعار بصدق رغبة باذله في الكاح، وبين جهاز الزوجة وهو كل ما تحتاجه  
 لنفسها في بيت الزوجية من ملابس وفراش وغطاء وأثاث البيت ومتاعه ولوازمه،  
 والزوج هو المكلف بتجهيزه، ولا يلزم المرأة بذل شيء من مالها الخاص، بها



مَا مَتَّوْا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴿١٠٥﴾ وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَاتِبٌ  
مَتَّوْلًا﴾ ﴿١٠٦﴾ وَالْإِسْرَافُ: وَلَقَوْلُهُ ﷺ: «وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ  
حَلَالًا أَوْ شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا»<sup>(١)</sup>، وَهُوَ مَعْدُودٌ مِنْ شَرْطِ النِّكَاحِ لَا مِنْ مَهْرِهِ

### في حكم العقد من غير تسمية المهر

السؤال:

عقد على امرأة ولم يُسم لها مهر أثناء العقد، فهل العقد  
باطل؟ مع العلم أن أهل الرجل أحضروا بعد العقد خائماً  
وأشياء أخرى.

الجواب:

العقد صحيح لا غبار عليه؛ لأنه نكاح التصريح وهو: العقد الذي لم  
يُسم فيه مهر، ويجوز استمراره إلى ما بعد الدخول، وغاية ما في الأمر أنه  
يختلف عن المهر المسمى في: أن المرأة إذا طلقها قبل الدخول بها فلها الحنعة،

(١) أخرجه أبو داود في «الألفية»، باب في الصلح (٣٥٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه،  
الترمذي في «الأحكام»، باب ما ذكر من رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس (١٣٥٢)،  
والدارقطني في «سته» (٢٩٣١)، والبيهقي (١١٧٦٢)، من حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه  
وصححه الألباني في «الإرواء» (١٣٠٣).

لقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَهْمُوهُنَّ لَهُنَّ فَرِيضَتُهُنَّ وَمَتَّحُوهُنَّ عَلَى الْكُرْبِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرَهُ مَتَّحًا وَالْمُتَّحَاتُ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ (١٣٠)

[البقرة].

والمتعة هي: نصيب من المال يقتدره القاضي ومن قام مقامه بحسب حال الرجل من اليسر أو الإعسار، أما إذا دخل بها ولم يُسم لها مهرًا فلها مهر المثل؛ أي: مثلها من النساء في طبقتها، وعليه: فإن ما قلناه من خاتم وغيره من الأمتعة على وجه الصداق لا الهدية، ودخل بها، فإن كان ذلك الخاتم وغيره يساوي مهر المثل من النساء بمنزلتها وطبقتها فقد وفى الزوج مهره وأخذت حَقَّها منه، أما إذا كان ما أعطى دون مهر المثل فمن حَقَّها أن تطالبه بزيادة المال استيفاء لحَقَّها.

وفي حالة حصول نزاع، فإن للمحكِّمَيْنِ من الطرفين فكُّ النزاع بتقدير مهر المثل في حالة الدخول أو المتعة قبله لقوله تعالى: ﴿وَأَبْصُرُوا حُكْمَآئِنِ أَهْلِيكُمْ وَحُكْمَآئِنِ أَهْلِكُمْ إِنْ يَرِيدَآ إِصْلَاحًا يُوَفِّي أَكْثَرُهُنَّ حَقَّهُ﴾ (١٣١)، وذلك كحل بالتراضي قبل اللجوء إلى الجهة القضائية لرفع الخصومة.

## في حكم المهر المؤخر في زواج مفسوخ

### السؤال:

عقد رجل على امرأة عقداً شرعياً، على أن يكون مهرها مائلاً وذهباً، وبعد مدة فسخ العقد ولم يندفع المهر كاملاً، ثم أراد أن يعود إليها، فهل يكمل لها المهر الأول ويضيف لها مهراً آخر؟ وهل يجوز عدم إخبار والد البنت بفسخ العقد، ويكون أخوها ونبيها في العقد الجديد؟ وما هي الأحكام المترتبة على فسخ العقد قبل الدخول؟ وجزاكم الله خيراً.

### الجواب:

إذا فسخ العقد بسبب عيب من العيوب في المرأة أو لأسباب أخرى قبل الدخول بها سقط مهرها، واستحققت كاملاً دون الهدايا المقدمة، فإن عقد عليها ثانية بعد الفسخ فيصح له أن يجعل ما أمهرها في العقد الأول صداقاً لها على العقد الجديد، ويكمل ما بقي في قيمته، والولي ينهي إعلامه بأمر موليته، ويجوز له أن يشارل عن حقه في الولاية لابنه أو لغيره نيابة عنه.

أمّا إذا قصد السائل بالقسح الطلاق، فإن المرأة تستحق نصف المهر المسمى من المال والذهب، ويصح له أن يتزوجها بعقد جديد ومهر جديد، ويسعه أن



يجعل لها نصف الصداق الأول مهرًا جديدًا لها، لكن إن رجعت إليه بعد العقد فلا يملك عليها سوى طلقين بالنظر إلى إيقاع الطلقة الأولى.

### في استحقاق الزوج مهر زوجته عند وفاتها قبل الدخول

السؤال:

إذا توفيت المرأة قبل الدخول، هل يبقى المهر عند أهل الزوجة  
أم يسترجه زوجها ؟

الجواب:

إذا توفيت الزوجة قبل الدخول كرم الزوج كامل المهر من موتها كحق  
عليه، وله ميراثها، لما أخرجه أهل السنن وأحمد وغيره أن: «امرأة تزوجها رجل  
ثم مات عنها، ولم يفرض لها صداقًا، ولم يكن دخل بها، قال عبد الله بن مسعود:  
أرى لها مثل صداق نسايتها، ولها الميراث، وعليها العتة»، فشهد معقل بن مسان  
الاشجعي أن النبي ﷺ قضى في برّوع بنت واشق<sup>(١)</sup> بمثل ما قضى به عبد الله

(١) هي برّوع بنت واشق الرواسية الكلاية أو الأشجعية، مات عنها زوجها هلال بن مرة  
الاشجعي قبل أن يدخل بها، ولم يفرض لها صداقًا، قضى لها النبي ﷺ بمثل صداق  
نسايتها. انظر «الاستيعاب» لابن عبد البر (٤/١٧٩٥)، «أسد الغابة» لابن الأثير (٥/٤٠٨)،  
«الإصابة» لابن حجر (٤/٢٥١).

ابن مسعود رضي الله عنه (١). وهذا ما يدل على أن الموت يجب به المهر سواء مات أحد الزوجين أو كلاهما، وهي تستحقه كاملاً، سواء مهر المثل، أو المهر المسمى (٢) لأن حديث بَرَّوَع بنت واشق التي مات عنها زوجها قبل الدخول بها يدل على استحقاتها مهر مثلها في طبعتها، مع العلم بعدم تسمية مهرها، إذ لو كان بالطلاق لم يلزم فيه سوى المنعة، لقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى التَّوْبِيعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمَقْدُورِ قَدْرُهُ مَتَّعًا بِالسَّعْيَةِ حَقًّا عَلَى الْمُتَحَرِّينَ﴾ (٣) [البقرة: ٢٤١].

فاستحقاق ذلك لمن سَمِيَ لها مهرًا من باب أولى، حملًا بفحوى الخطاب، ولا معارضة بين حديث بَرَّوَع بنت واشق والآية السابقة وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْفُسُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَوَفَّيْتُمْ مَا وَفَّيْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

(١) أخرجه أبو داود في «النكاح»، باب فيمن تزوج ولم يسم لها صداقاً حتى مات (٢١١٤)، والترمذي في «النكاح»، باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يهرس لها (١١٤٥)، والسنائي في «النكاح»، باب إباحة التزوج بغير صداق (٣٣٥٥)، وابن ماجه في «النكاح»، باب الرجل يتزوج ولا يفرض لها قيموت هل ذلك (١٨٩١)، وأحمد (١٥٩٤٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه والحديث صححه ابن القيم في «المعجم الكبير» (٦٨٠/٧)، وأحمد شاكر في تحقيقه له (ص ١٣٧/٦)، والأكبراني في «الإرواء» (١٩٣٩).

(٢) وهو يُجْمَع عليه انظر «بدائع الصنائع» للكاساني (٤٣٤/٢)، و«العنف الإسلامى» للزحبي (٢٨٩/٧).

لأنّ الآيتين وردتا في خصوص الطلاق، والحديث صَحَّ في الموت، وَيَتَعَدَّى قِيَّاسُ الموتِ على الطلاق لفساد الاعتبار، بالنظر لوقوعه في مقابلة النص، أمّا حديث بَرُوع بنِيت واشق قيدل من جهة أخرى على وجوب الميراث بين الزوجين، وهذا يُمْكِنُ لا بُرَاحَ فيه، فالزوجة كما تدخل تحت آية التوارث بين الزوجين، فيدخل الزوج - أيضًا - وَحَقُّهُ في جميع تركتها ومالها، بِمَا في ذلك مهرها، النِّصْفُ فَرَضًا في حالة عدم وجود فرع وارث لها، وَالْأَفْحَقُّ الرُّبْع، لقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَكُمْ مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ نِصْفَ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّو يَكُن لَّهُنَّ الْوَارِثُونَ وَلَئِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ مِمَّا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ مِنْ بَعْدِ وَصْيَتِكُمْ وَرِثَتِكُمْ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلَئِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ الْوَارِثُونَ فَالَّذِينَ تَرَكَتْهُنَّ مِنْكُمْ إِنَّمَا يَمْلِكُنَّ الْمَالَهُنَّ شَيْئًا إِن لَّو يَكُن لَّهُنَّ الْوَارِثُونَ﴾ [النساء: ١١].

**في تكرار زيارة الزوجة في بيت زوجها  
بعد العقد وقبل الدخول**

## السؤال

اعتاد الكثير من الإخوة بعد إجراء العقد الشرعي الذهاب إلى بيت الزوجة لزيارتها، وهذه العادة عند الكثير من الناس في المجتمع القسطنطيني منبوذة ولا يحبونها، وهذا ما يصيب للأخوات الإحراج مع اهليهن خاصة وأن بعض الإخوة ربما يجلس لمدة طويلة والزيارة متكررة دائماً. فما هو الحكم الشرعي بآرك الله فيكم؟ وفقكم الله لما

فيه الخير إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الجواب:

الذي ينبغي على العاقد أن لا يُكْمَل على زوجته المعقود عليها خشية تنفير أهلها منه، وإخراجهم وخاصة مع تكرار الزيارة، وهذا يخالف لقوله عليه السلام: «رَزَّ غِيًّا تَزَنَّدَ حُبًّا»<sup>(١)</sup>، والخرج مدفوع بنص الشرع، لقوله تعالى: «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ الْيَمِينَ مِنْ حَرَجٍ» [سج. ١٧٨].

فعل العاقد أن يتوخى أوقانا يكون فيها أهل الزوجة على استعداد لأن يرحبوا به، ولا يزعجهم بإرادة الجلوس مع زوجته، وإذا استعجل أمره بتحسين فرجه ونفسه فعليه أن يُمَيِّن نفسه وبيته لنقل زوجته إليه، لذلك أصبح الإخوة العاقدون أن لا يخرجوا أهالي زوجاتهم بما يخالف طبائعهم وعاداتهم غير المأفية للشرع، ولعلموا أنه ما دامت الزوجة في بيت وليها قبل الدخول عليها فإن وليها هو المنصرف في شأنها وله كامل الطاعة في المعروف لقيامه بالنفقة عليها، وإنها طاعة الزوج واجبة عليها بعد الدخول بها والنفقة عليها.

هذا، والتصرفات غير المقابلة بالتطبيب والترحاب من قبل أهالي زوجته يُحَسُّ أن تؤدي إلى فقد محبتهم لها، وعجبة الناس مطلوبة شرعاً كما في الحديث من:

(١) أخرجه الحاكم (٥٤٧٧)، من حديث حبيب بن مسلمة رضي الله عنه، وأخرجه الطيالسي في «مسنده

(٢٥٣٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، والحديث صححه الألباني في «صحيح الترغيب

والترهيب» (٢٥٨٣) من رواية عبد الله بن عمرو رضي الله عنه



## حق الزوجة على الزوج

### السؤال:

إن زوجي لا يقدر مسؤولية الحياة الزوجية التي على عاتقه حق قدرها، فهو مهمل لأولاده، مقصّر في النفقة، بل تكاد تنعدم، ويظل طيلة وقته حبيس المقاهي والقمار ونحو ذلك، إلى ضاية منتصف الليل، ويتغافل عن وجودي معه كزوجة وأم لأولاده، ولم أجد من سلاح أواجه به هذا الموقف سوى الفراش، فأصبحت أنام على البلاط، وهو ينام على السرير، وبعد مضيّ أزيد من ربع قرن أصبحت لا أطيق العيش معه في هذه الحياة الزوجية، فالرجاء أن تقدم لي نصيحة ترفع معنوياتي، وما الموقف الذي يمليه عليّ الشرع باعتراري زوجته ؟

### الجواب:

إن الزوج الذي لا يقوم بكفاية زوجته، أو يتركها بدون النفقة الواجبة عليه بالكتاب والسنة والإجماع، أي: أنه لا يوفر ما تحتاج إليه من طعام ومسكن وخدمة ودواء وما إلى ذلك، وإن كانت غنية، فلها تجاهه أحد الأمرين:

• إما أن تطلب من القاضي إلزام الزوج بالدفع ويحرقه متى تحققت صحة

دعواها.

«وَأَمَّا أَنْ تَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ مَا يَكْفِيهَا وَأَوْلَاهَا بِالْمَعْرُوفِ، إِنْ كَانَتْ رَشِيدَةً مُحْسِنُ التَّقْدِيرِ، مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ فِي الْأَخْذِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الرُّوحُ، إِذْ لَهَا الْحَقُّ فِيهَا هُوَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ، تَأْخُذَ حَقَّهَا بِيَدِهَا إِنْ قَدَّرَتْ عَلَيْهِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا أَحْرَجَهُ الْإِمَامَانِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «إِنَّ هَذَا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنْ أَبَا سَفِيَّانَ رَجُلٌ شَيْخٌ، وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَلَوْلَدِي، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ»، فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «تُخَذِي قَا يَكُوبِكِ وَوَلَدُكِ بِالْمَعْرُوفِ»<sup>(١)</sup>.

غَيْرَ أَنَّهُ يَحْدُرُ التَّشْبِيهُ إِلَى أَنَّهَا تُسْتَحَقُّ النِّمَقَةُ بِشَرَطِ أَنْ تُسَلِّمَ نَفْسَهَا إِلَى زَوْجِهَا، حَتَّى تُنْكِتَهُ مِنَ الْإِسْتِمَاعِ بِهَا، أَمَّا إِذَا امْتَنَعَتْ، وَنَامَتْ لَوْحْدَهَا، وَابْتَعَدَتْ عَنْهُ كُلَّمَا طَلَبَهَا، فَهِيَ أَيْمَةٌ - مِنْ جِهَةٍ - وَغَيْرُ مُسْتَحِقَّةٍ لِلنِّمَقَةِ - مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى - وَذَلِكَ لِانْتِفَاءِ سَبَبِ الْإِحْتِمَاسِ، وَقَدْ تَزَوَّجَ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَدَخَلَ بِهَا بَعْدَ مَسْتَيْنَ، وَلَمْ يَلْتَزِمَ بِنِفْقَتِهَا لِسَبْقِ، إِلَّا مِنْ حِينَ دَخَلَ بِهَا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْمَعْقَاتِ»، بَابِ إِذَا لَمْ يَنْفِقِ الرَّجُلُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَأْخُذَ بِغَيْرِ عِلْمِهِ مَا يَكْفِيهَا وَلَوْلَاهَا بِالْمَعْرُوفِ (٥٣٦٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «الْأَنْفُسِيَّةِ» (٨١٩/٢) رَقْمَ (١٧١٤)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «الْإِجَارَةِ»، بَابِ فِي الرَّجُلِ يَأْخُذُ حَقَّهُ مِنْ نَحْتِ يَدِهِ (٣٥٣٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْأَنْفُسِيَّةِ»، بَابِ قَضَاءِ الْحَاكِمِ عَلَى الْغَالِبِ إِذَا عَرَفَهُ (٥٤٢٠)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «التَّجَارَاتِ»، بَابِ مَا لِلْمَرْأَةِ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا (٢٢٩٣)، وَأَحْمَدُ (٢٤٢٣١)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.





الكَرْبِ، وَأَنَّ مَعَ الْعُرِ يُتْرَا<sup>(١)</sup>. كُلُّ ذَلِكَ مِنْ فَصْلِهِ وَرَحْمَتِهِ - مَبْحَاثُهُ وَتَعَالَى -  
 حَيْثُ قَالَ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَيْنَهُمْ عُرِيًّا<sup>(٢)</sup>﴾ [الطلاق] وَقَالَ تَعَالَى:  
 ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا<sup>(٣)</sup> إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا<sup>(٤)</sup>﴾ [الانشراح]

### في حكم تعليق النساء

#### السؤال:

ما هو الحكم الشرعي في بعض الأزواج الذين يذهبون عن  
 أزواجهم وأبنائهم ويتركونهم بدون نفقة أو كفالة وقد  
 يستمر هذا الأمر عدة سنوات ؟

وما هو الحكم الشرعي في الأزواج الذين يعلقون زوجاتهم  
 (لا هي مطلقة ولا هي متزوجة) ويستمر هذا الأمر أحياناً  
 إلى وفاة أحد الزوجين ؟

#### الجواب:

قد اتفق العلماء على وجوب نفقات الأرواح على أرواحهم إذا كانوا بالغين

(١) أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٢٨٧/١٠)، والذيل في (٤/١١١-١١٢)، من حديث أنس

ابن مالك رحمه الله وأخرجه أحمد (٢٨٠٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه انظر «السلسلة



لقوله تعالى: ﴿كَرِهَ الْمَرْءُ أَنْ يَفْرُقَ عَنْ نَفْسِهِ﴾ (١٢٩)، وترك النفقة عليها  
ينافي الإمساك بالمعروف، والمرأة تنضرب بترك الإنفاق، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا  
تُكْرِهْنَ عَلَيْهِنَّ إِذَا ارْتَبَذْنَ﴾ (١٣١)، والنبي ﷺ يقول: «لَا حَرَّ وَلَا ضَرَّ»،<sup>(١)</sup>  
لذلك يجوز للمرأة أن تطلب من القاضي أن يرفع الضرر، ويدل الظلم لعدم  
الإنفاق عليها بسبب غياب الزوج عنها لغير حُرِّ مقبول، وتنضربها من غيابها،  
ولما أن تطلب - أيضًا - من القاضي التفريق إذا غاب عنها زوجها ولو كان له  
مال تنفق منه، وهو مذهب مالك وأحمد رحمهما الله، وتطلب الضريق للضرر الواقع  
عليها لبعدها زوجها عنها لا لغيابه، والعلماء وإن اختلفوا في المدة التي يتحقق فيها  
الضرر بالزوجة وتشعر فيها بالوحشة وتخشى الوقوع في المحذور، وإن كان التقدير  
عند مالك رحمه الله هو سنة هلالية إلا أن أدنى مدة يجوز لها أن تطلب المرأة فيها  
التفريق بعدها ستة أشهر، وهي أقصى مدة تستطيع المرأة فيها الصبر على غياب  
زوجها، وبهذا قال عمر بن الخطاب وحصة رضي الله عنه وأحمد رحمه الله.

هذا، وتعليق الأزواج للزوجات من غير أداء لحقوقهن مغالف للكتاب  
والسنة فيها أمرؤا به من حسن معاشره الأزواج، قال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾  
(١٩)، وقوله ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِيهِ»،<sup>(٢)</sup> والمعاشره بالمعروف تستلزم

(١) سبق شرحه، انظر (ص ٢٩).

(٢) أخرجه الترمذي في «المنقب»، باب فضل لزوج النبي ﷺ (٢٨٩٥)، والدارمي (٢٣١٥)،  
والبيهقي (١٦١١٧)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وابن ماجه في «الكنح»، باب حسن معاشره-

إعطاء المرأة حقها من النعقة والاستمتاع وغيرهما من الحقوق، وإهمال ذلك يُقضي إلى الظلم والضرر المهني عنهما، الأمر الذي يستوجب من القاضي دفع الضرر وإزالة الظلم بطلب من المتضرر.

### حبوب منع الحمل

#### السؤال:

هل يجوز استعمال حبوب منع الحمل في حالة مرض الأم،  
أو ضعفها جسدياً، وفي حالة ضيق المسكن، أو لصفر سن  
الصبي الأول ؟

فإن كان لا يجوز فهل لدات الحبوب يُمنع، أو لوجود طريقة  
أخرى، أم الحكم عدم الجواز مطلقاً ؟

#### الجواب:

إذا أخبر ثقات من الأطباء بتضرر صحة الأم بالحمل والوضع جاز تباعد  
الولادة إلى حين زوال الضرر، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ  
رَبِيحًا ۝﴾ (النساء)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ۝﴾ (النساء: ١٩٥)، وقوله

- النساء (١٩٧٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه. وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٣١٤)،  
و«اللسنة الصحيحة» (٢٨٥)، و«آداب الزفاف» (ص ١٩٧).

﴿ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ ﴾<sup>(١)</sup>.

ويجوز تنظيم النسل، بمعنى تباعد الولادة من أجل الإشفاق على الأولاد، وخشية تدني صحتهم، واحتلال تربيتهم، لما رواه أحمد ومسلم عن أسامة بن زيد: أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال: «إِنِّي أُعْرِضُ عَنْ أَمْرَائِي»، فقال رسول الله: «لَسْمُ تَعْمَلُ ذَلِكَ؟» فقال الرجل: «أَشْفِقُ عَلَى وَلَدِيهَا - أَوْ عَلَى أَوْلَادِهَا -»، فقال رسول الله ﷺ: «لَوْ كَانَ ذَلِكَ حَرًّا خَرَّ قَارِيسَ وَالرُّومَ»<sup>(٢)</sup>.

وللزوج أن يعزل مائة عن أهله، أو يستعمل ما يقوم مقام العزل، من مَطَاطٍ وَاقٍ، أو حُبُوبٍ، شريطة أن لا تكون مُضِرَّةً بِصِحَّتِهَا، وأن لا يكون مفعول الحبوب حاملاً على إسقاط النطفة بعد استقرارها في الرَّجِمِ، على ما ظاهره المسع من مذهب مالك - رحمه الله تعالى - مع التأكد من عدم ضررها وتأثيرها، باستشارة أهل الخبرة الثقات في هذا المجال.



(١) تقدّم ترجمته، انظر: (ص ٢٩).

(٢) أخرجه مسلم في «النكاح» (١/٦٥٨) رقم (١٤٤٣)، وأحمد (٢١٧٧٠)، من حديث

## في حكم وضع جهاز اللولب داخل رحم المرأة

السؤال:

ما حكم استعمال المرأة للولب تقصداً لمنع الحمل؟

الجواب:

اللولب عبارة عن جهاز مصنوع من البلاستيك، يُوضع داخل الرحم لمنع الحمل، وهو معدود من وسائل منع الحمل المؤقتة الحديثة التي تقابلها الوسائل المؤقتة الطبيعية كالعزل والرماع والجماع في أوقات دورية مؤقتة.

ولا يخفى أن تنظيم النسل والتباعد بين الولادات بلة تحديد النسل أمر ينافي مقاصد الشريعة من تكثير النسل، وهمازة الأرض، وتكثير سواد المسلمين، وقد ورد الحظر على ذلك في السنة النبوية فقال ﷺ: «تَزَوَّجُوا الْوُفُودَ الْوُفُودَ فَإِنَّي مُكَاثِّرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ»<sup>(١)</sup> ووردت النصوص القرآنية مبينة أن كثرة نسل الأمة سبب

(١) أخرجه أبو داود في «المتكح»، باب التهي من تزويج من لم يلد من النساء (٢٠٥٠)، من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه، وأخرجه أحمد (١٣٥٦٩)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، بلغة «تَزَوَّجُوا الْوُفُودَ الْوُفُودَ، إِنَّي مُكَاثِّرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ بِقَوْمِ الْوُفُودِ»، والحديث صحيحه العراقي في «تخریج الإحياء» (٥٣/٢)، وابن حجر في «فتح الباري» (١٣/٩)، والألباني في «الإرواء» (١٩٥/٦) رقم (١٧٨٤).

لِعِزَّتِهَا وَقُوَّتِهَا حَيْثُ امْتَنَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِذَلِكَ فَقَالَ ﴿وَجَسَّطَكُمْ أَكْثَرَ نَفْسِيرًا ۝﴾ (الزمر: ١٧) وَقَالَ تَعَالَى - فَيَا قَالَهُ شَعِيبُ ﷺ لِقَوْمِهِ - ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ ۝﴾ (الزمر: ١٨) وَلَا يُعَدَّلُ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ الْمَقَاصِلِيِّ إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّرِ تَحْصِيلِهِ لَوْجُودِ مَسْوَغٍ شَرْعِيٍّ

فَإِنْ أَضْمَحَتْ مَسْوَغَاتُ تَنْظِيمِ السَّلِي الْمَوْقُوتِ وَاضْطَحَّتْ بِالظُّهُورِ أَوْ بِتَقْرِيبِ طَبْعِيٍّ، يُعْصِغُ عَنْ مَرَضِ الْمَرَاةِ أَوْ ضَعْفِ بَدْنِهَا، أَوْ بِتَحْقِيقِ تَضَرُّرِهَا بِالْحَمَلِ، أَوْ عَجْزِهَا عَنْ تَحْمِلِ الْوَضْعِ، حَيْثُ يُشْكَلُ حَمْلُهَا - فِي الْجَمْلَةِ - خَطَرًا عَلَى النَّفْسِ أَوْ ضَرَرًا بِالْبَدَنِ، وَقَدْ تَعَدَّرَ عَلَيْهَا تَنَاوُلُ حَبُوبِ مَنَعِ الْحَمَلِ لِعَدَمِ جَدَوَاهَا، أَوْ لَتَحْقِيقِ الْأَثَارِ الْجَانِبِيَّةِ وَالْمَحَاطِرِ الصَّحِيَّةِ الَّتِي لَا تَتَلَاءَمُ مَعَ طَبِيعَةِ بَدْنِهَا فَيَحْصُلُ لَهَا الضَّرَرُ مِنْ جَرَاءِ تَنَاوُلِهَا<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهُ يَجُوزُ - وَالْحَالُ هَذِهِ - اسْتِعْمَالُ اللَّوْلِبِ النَّحَاسِيِّ وَهُوَ أَوَّلُ مِنَ اللَّوْلِبِ الْمَحْتَوِي عَلَى هَرْمُونِ الْأُنُوكَةِ «الْبُرُوجِسْتَرُون»، وَقَدْ احْتَلَّ اللَّوْلِبُ النَّحَاسِيُّ هَذِهِ الْأَوَّلِيَّةَ لِأَنَّهُ أَخْوَطُ مِنْ جَانِبٍ مَنَعِهِ لِعَمَلِيَّةِ تَلْقِيحِ الْبُويْضَةِ ابْتِدَاءً، كَمَا يَعْمَلُ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى عَلَى مَنَعِ تَغْثِيثِ الْبُويْضَةِ إِنْ تَعَرَّضَتْ لِلتَّلْقِيحِ، بَيْنَمَا طَرِيقَةُ اللَّوْلِبِ الْمَحْتَوِي عَلَى «الْبُرُوجِسْتَرُون» فَإِنَّهُ يَعْمَلُ عَلَى مَنَعِ عُلُوقِ الْبُويْضَةِ الْمُنْقَعَةِ فِي جِدَارِ الرَّحِمِ كَمَا لَا تَتَحَوَّلُ إِلَى نُطْعَةٍ وَتَتَمَوُّ بِالْأَطْوَارِ الْمَذْكُورَةِ

(١) وَإِنَّمَا تَقَرَّرَتْ أَوَّلِيَّةُ الْحَبُوبِ لِأَنَّمَا تَعْمَلُ عَلَى مَنَعِ عَمَلِيَّةِ التَّبْوِيضِ مِنْ جِهَةٍ، وَاسْتِعْمَالُهَا يَحْفَظُ عَوْدَةَ الْمَرَاةِ الْمُنْقَعَةِ مِنَ النُّظَرِ وَالْمَسِّ وَالْمَلَامَةِ وَهَذَا ذَلِكَ





## زيارة زوجة المفقود لأرحامها

### السؤال:

امراة فقد زوجها منذ أكثر من سنة اشهر ولم يعلم مكانه، وهي تسأل ماذا تفعل وهل يجوز لها أن تزور بيت والدها، وأن تصل أرحامها، وهذا مع الإشارة إلى مسألة ما إذا منعها أم الزوج، وهذا موجود في عرفهم، فما الذي يجوز لها ؟ وما حكم من شاب عن زوجته لمدة ثماني سنوات من غير أن يسأل عنها، ومكان تواجد معروف، ثم عاد بعد تلك المدة، فهل يجوز للمرأة أن تبقى معه في العلاقة الزوجية، وأن تلبي رغبته إن دعاها للعراس ؟

### الجواب:

إذا شاب الزوج عن أهله وانقطع خبره ولم يعلم مكانه ولم يعرف أهله على قيد الحياة أم ميت: فلما أن يكون حكم القاضي مبنيًا على دليل كشهادة العدول فيثبت موته من الوقت الذي قام الدليل على الموت فيه، وتعتد زوجته من ذلك الوقت.

ولما أن يثبت حكمه على أمارات لا تصلح أن تكون دليلًا فيحكم القاضي بموت المفقود بمقتضى مضي أربع سنوات من تاريخ التحري عملاً بما تقرّر في

عهد إمارة الصحابة الجليل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حق المفقود<sup>(١)</sup>، ويكون موته حكمياً لاحتمال أن يكون حياً، وتمتد المرأة بعد مضي المدة أربعة أشهر وعشراً ثم تحل.

أما إذا غاب الزوج عن أهله وتوارى عنها مع معرفة مكانه وإمكان الاتصال به وكان في فترة غيابه معذوراً مع قيامه بواجب الإنفاق على زوجته؛ فليس لها أن تطلب التفريق، غير أن المدة المعتبرة فيها لا يجوز أن تكون مطلقاً؛ نظراً لتضرر المرأة، لامتداد الفترة المطلقة من غير تقييد، و«الضرر يُزال» كما هو معروف في حديث ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»<sup>(٢)</sup>، ولذلك يتعين على الزوج «التسريح بإحسان» لعدم إمكانه إمساك زوجته بالمعروف، ويقوم القاضي مقامه بالتطبيق إن امتنع عن ذلك، رفناً للظلم والضرر ما لم ترض زوجته بالبقاء تحت عصته.

أما إن غاب عنها بدون عذر مشروع فلها أن تطلب التفريق، وللقاضي إنذاره بالرجوع إلى أهله أو نقلها إليه، ويرفع الظلم بفسخ العقد في حالة عدم الاستجابة.

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨٨/٧) رقم (١٢٣٢٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/٥٢١) رقم (١٦٧١٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٤٤٥)، وحسنه لأبي في «الإرواء» (٦/١٥٠).

(٢) تقدم تحريجه، انظر: (ص ٢٩).

وإذا لم يؤدِّ واجب الإنفاق عليها؛ فلها - أيضًا - أن تطلب فسّخ العقد بسببه، غاب عنها أم لم يغيب، إن رَغِبَتْ في فراقه، أمّا إن رَضِيَتْ البقاء تحت عصمته، فإنَّ العقد يستمرُّ صحيحًا لعدم ثبوت الفسخ والإبطال عملاً باستصحاب ما دلَّ الشرع والعقل على ثبوته ودوامه.

هذا؛ والزوج إذا غاب عن زوجته، ولم يترك لها نفقة، ولا تخلف لها مالاً فلها أن تمتنع من تسليم نفسها له؛ لأنَّ من شرط التسليم وجوب النفقة، وهو مُجْمَع على وجوبه في حقِّه، لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْزَّوْجِ لَهُ نَفَقَةٌ يَتَكَوَّمُ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (٢٢٣) ولقوله تعالى: ﴿يُسْفِكُ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ وَمَن قُوِرَ عَلَيْهِ نَفَقُهُ فْلْيَفِقْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُ لَا يَتَكَلَّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا عَثَرَهَا﴾ (٢٢٤). وعليه، فإذا انقضى الشرط يسمى المشروط، ولا تُعَدُّ عاصية إن سَلَمَتْ نفسها. ويبقى حقها في النفقة قائماً طيلة مدة تخلي زوجها عن النفقة، ويسعى المطالبة بها استصحاباً للأصل السابق.

هذا، ومن حقِّ الزوج إمساك زوجته في المسكن الشرعي اللائق بها، ولا يحلُّ لها أن تخرج إلّا بإذنه، وإن خرجت بغير إذنه كانت ناشرة، عاصية لله ورسوله ﷺ، مُسْتَحِقَّةٌ للعقوبة<sup>(١)</sup>، غير أنَّه لا ينبغي له أن يمنعها من زيارة أبيها، أو عيادتها، وعليها أن تُرَضَّ المريض منها إذا تعلَّز وجود من يقوم بذلك، وإن لم يرَضَّ الزوج ولم يادن، إذ لا يحقُّ له أن يمنعها من الواجب، كما دَكَرَ أهلُ

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٨١/٣٢)

العلم، على أنه لا ينبغي للزوج سماعها من عيادة والدتها وزيارتهما؛ لأن في ذلك قطيعة لهما، وتحلاً للزوجة على مخالفتها، وقد أمر الله - عز وجل - بمعد شريعتهم بالمعروف، وليس هذا منه، على نحو ما ذكر ابن قدامة رحمته الله <sup>(١)</sup>

كما لا ينبغي له أن يسمعها من الخروج بالضوابط الشرعية لطلب العلم الشرعي إن كانت جاهلة بأحكام دينها، وعلى أقل تقدير: الضروري منها، إذا لم يكن الزوج قادراً على تعليمها، أو كان قادراً ولم يفعل؛ لأن طلب العلم كربة على قلبها <sup>(٢)</sup>، لا يحق للزوج أن يسمعها من هذه الفريضة، كما لا يحق له أن يسمعها إذا استأذنت للخروج إلى المسجد، لقوله رحمته الله فيما رواه الإمام البخاري من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «إذا استأذنت امرأة أحدكم إلى المسجد فلا يسمعها» <sup>(٣)</sup>. وهذا يكون في حال حضور الزوج، والمرأة مأمورة بالاستئذان منه؛ لأنه إذا كان المسجد يقضي استئذانه، فالخروج إلى غيره مما ليس بفرضي من باب أولى.

أما إذا كان الزوج غائباً، وكان في منزله من يقوم مقامه، كوكيله من محارمها

(١) «المغني» (٧/٢٠-٢١).

(٢) لقوله رحمته الله «طلب العلم كربة على كل نسيم»، أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٠٩٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وابن ماجه في المقدمة، باب فضل العلماء والحث على

طلب العلم (٢٢٤) من أنس بن مالك رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٩١٣)

(٣) متفق عليه. أخرجه البخاري في «النكاح»، باب استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد وغيره (٥٢٣٨)، ومسلم في «الصلوات» (٢٠٦/١) رقم (٤٤٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما

ـ مثلاً ـ فالحكم السابق بالنسبة للزوج يُساق إلى حكم نائيه، لكونه يُمثل الأصيل، وله أن يرافقها إلى محل الحاجة والضرورة، أمّا إذا خشيت على نفسها حالة الخروج سوء العاقبة بمنع أمّ الزوج لها، والإخلال بالحياة الزوجية التي هي رغبة في انتظارها، فالأزلي أن تصبر حتى يفتح الله ـ سبحانه وتعالى ـ وهو خير الفاتحين، عملاً بأخف الضررين وأخون المفسدين.

### في جواز فسخ العقد بسبب إعاقة عقلية

#### السؤال:

تزوجت امرأة من ابن عم لها، وانحبت منه ابنةً مُعاقدة، وبعد مدة ظهر بأن هذا الزوج مصاب بجنون يعتريه بين فترة وأخرى، فهل يجوز لها أن تطلب فسخ عقد الزواج ؟  
وإذا تمّ الفراق بينهما فمن يكفل البنت ؟

#### الجواب:

إذا ظهر في الزوج عيبٌ كتمّهُ عن زوجته، فإنّ العقد ينقلب جائزاً بعد أن كان لازماً، وتستطيع المرأة أن تتحلّل من هذا العقد بفسخه بالنظر إلى ما اقترن بالعقد من عيوب، ولها أن تبقى معه إن رغبت فيه، واستقام دينها وأمرها بصحبته، ولأقرب حقها أن ترفع أمرها إلى القاضي ليقسح العقد بصورة رسمية إذا رأت

أن بقاءها معه يُفسد دينها، وعواقب أمرها، أمّا ابنتها فهي أحق بها من غيرها  
 لحديث المرأة التي قالت للنبي ﷺ «يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له  
 وعاء، وحنجري له حواء، وتذني له سقاء، وزعم أبوه أنه ينزعه مني فقال  
 ﷺ «أنت أحق به مما لم تكعي»<sup>(١)</sup>

### في نسخ عقد شرعي بسبب تمخلل الزوج

#### السؤال:

عقد عليّ أخ عقدًا شرعيًا، ومنذ ذلك الحين لم يسألني  
 ولم يتصل بي ولم أعرف عنه شيئًا، ولما اتصلت بأهله أجابوا،  
 «بأن لا شأن لهم به»، مع العلم أنهم كانوا على علم بهذا  
 الزواج، وقد مرّ على زواجنا على هذا النحو صامان ونصف  
 وأنا معلّقة، ولما أخبرت به باني لا أطيع البقاء على هذه  
 الحال سكنت ولم يفعل أي شيء حتى الآن. فكيف العمل؟

(١) أخرجه أبو داود في «الطلاق»، باب من أحق بالولد (٢٢٧٦)، والدارقطني (٤١٨)، وإسحاق (٢٨٣٠)، وأحمد (٦٧٠٧)، والبيهقي (١٦١٩١)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه  
 وصححه ابن الملقن في «المدر المنير» (٣١٧/٨)، وابن كثير في «إرشاد المتقي» (٢/٢٥٠)،  
 وأحمد شاكر في «تحقيقه» (مسند أحمد) (١٧٧/١٠)، وحسنه الألباني في «إرواء الغليل»  
 (٧/٢٤٤) رقم (٢١٨٧)، وفي «المجلة الصحيحة» (١/٧٠٩) رقم (٣٦٨)

الجواب:

للمرأة حق بأن تُلزِمَهُ عن طريق أوليائها بوقت محدّد ليتمّ الزواج بينهما والدخول، وأن يُعكِهَها من بيت لائق بها بحيث لا يغيّب عنها، بحسب ما أملاه العقد من شروط بينهما، فإن أبى أو تجاوز الوقت المضروب له، فلها الحق في أن تفسخ العقد وتزوّده ما كان قد أعطاهَا في مجلس فسخ يقيمه أولياؤها، سواء حضر المعني بالأمر أو غاب عنه، وسواء أناب غيره أو لم يُنَب، هذا كله إذا كان العقد عقدًا شرعيًا، فإذا كان العقد مدنيًا وجب أن ترفع أمرها للقاضي ليفسخ العقد بينهما

في عدم وقوع الطلاق المعلق على شرط قسمي

السؤال:

ما حكم رجل قال لزوجته: «أنت عليّ حرامٌ إن دخل ابنك البيت»، وكان يقصد بهذا الكلام أمرين اثنين:  
الأول: أراد بهذا الكلام أن يتراجع الابن عن صحبة جماعة أضرار.  
الثاني: لتعلم الأم مآلها إن منّت له يد المَحْوِنة، فإذا أحسن الابن بفقد المساعد، ووجد نفسه وحيداً بلا ناصر، تَحَلَّى عن أفكاره، وعاد إلى البيت.

يقول الزوج: «وَكُنْتُ أَلْوِي بِلَمِظِ التَّحْرِيمِ الطَّلَاقِ» .  
علماً أنه قد سبق له أن طلقها تطليقتين وجعيتين.

الجواب:

إن صيغة الطلاق بالخلف به قد تأتي بصورة تعليق الطلاق على شرط، فإن قصد بلفظ «أنت حرامٌ عليّ» إن دخل أبوك، منعها من العمل، أو تخويفها باليمين، ولا يقصد إيقاع الطلاق إذا خالفت فهذا يُعدُّ حالفاً، وليس مؤرقاً للطلاق، إذ إن الخالف لا يكون كذلك إلا إذا كره وقوع الحراء عند حصول الشرط، أمّا إن كان يريد وقوع الجزاء عند حصول الشرط، كأن يقول لها: «إن زكيت فأنت طالق»، ومقصوده إذا فعلت ذلك أنه يُطلقها إمّا عقوبة لها، وإمّا كراهية لمقامه معها، فهذا ليس بيمين، بل يقع به الطلاق إن وُجد الشرط، وهذا الذي نعى عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وما عَلِمْتُ أحداً من الصحابة أفتى في اليمين بلزوم الطلاق - أي: عند الحث - كما لم أعلم أحداً منهم أفتى في التعليق الذي يقصد به اليمين، وهو المعروف عن جمهور السلف»<sup>(١)</sup>.

وأما المنقول عن الصحابة في إيقاع الطلاق المعلق فهو محمول على التعليق المحض الذي لا يقصد به اليمين، أمّا ما يقصد به اليمين فلا يُحفظ عن الصحابة الفتوى بوقوعه، على ما تقدّم تقريره عن شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - .  
وعليه، فإن قصد بتعليقه إيقاع الطلاق عند وجود الشرط فيقع طلاقاً،



ولا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره، ما دام أنه أنتم الطلقة الثالثة، وإلا فهي يمين يكفرها.

### حكم الطلاق الثلاث بلفظ واحد

السؤال:

ما حكم الطلاق الثلاث باللفظ الواحد ؟

الجواب:

مسألة الطلاق الثلاث بلفظ واحد مسألة كثيرة النقول، وطويلة الديول، قديمة الخلاف، ومُتَشَعِّبَةُ الأطراف، وأقوى الأقوال فيها حُجَّةٌ، وأصَحُّهَا نَظَرًا مذهبُ القائلين بأنَّ الطَّلَاقَ الثلاث بكلمة واحدة، أو بكلمات في مجلس واحد من غير تحللٍ برجعة لا يقع (ألا طلقة واحدة، وهو مذهبُ أهل التحقيق، وبه قال شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، ورجحه الشوكاني - رحمهم الله تعالى - . هذا، وعملهُ رأيهم حديث ابن عباس رضي الله عنه الثابت في صحيح مسلم وغيره بإسنادٍ كُلُّ رجاله أئمة: أنَّ أبا الصَّهْبَاء قال له: «ألم تعلم أنَّ الثلاث كانت على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وصدرًا من خلافة عمر رضي الله عنه تُرَدُّ إلى الواحدة ؟» قال: «نعم»<sup>(١)</sup>. وللحديث ألفاظٌ وأسانيِدٌ، وهو واضح الدلالة على اعتبار الطلاق

(١) أخرجه مسلم في «الطلاق» (٦٧٧/٢) رقم (١٤٧٢)، وأبو داود في «الطلاق»، باب نسخ-

الثلاث بكلمة واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر طليقة واحدة، وهو الحكم المعول عليه الذي أقره رسول الله ﷺ، وثم إجماع الصحابة عليه، وأما ما أمضاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلاثاً فعلى سبيل العقوبة، لاستيهاكتهم بأمر الطلاق، ولم يأت من حاول التحلص عنه بحجة تنفق.



= المراجعة بعد التطليقات الثلاث (٢٢٠٠)، والسلي في «الطلاق»، باب طلاق الثلاث للفرقة قبل الدخول بالزوجة (٣٤٠٦) والمفصل له، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما

## الفهرست

الموضوع	الصفحة
❖ مقدمة المهمة الخاصة	٧
❖ في طلب العين من جمعية خيرية لإقامة مشروع زواج جماعي	١١
❖ الأصل أن العون لا يُطلبه المسلم إلا من الله سبحانه وتعالى	١١
❖ حكم وليمة العرس لمن عليه دين	١٣
❖ حكم الوليمة ووقتها	١٣
❖ من هم أحق بالدعوة إلى الوليمة	١٣
❖ الوليمة بغير اللحم	١٤
❖ واجب المدين مع المدين	١٤
❖ صحة الرواح مع وجود الدين	١٤
❖ في حكم بطاقات الدعوة إلى الوليمة ومكتبة التهمة عليها	١٤
❖ قاعدة: الكتاب في الخطاب	١٥
❖ قاعدة: الكفاية بمن نأى بمنزلة الخطاب بمن دنا	١٥
❖ استواء الدعوة بالكتابة مع الدعوة باللسان في الحواز والبيان	١٥
❖ الأتقى نجيب كتابة ذكر الله إنا حشي تعريضه للامتحان	١٥

- ❖ في لزوم دعوة وليمة بالهاتف أو ما يقوم مقام العبارة. ١٦
- ❖ في إجابة دعوة الوليمة بالدعوة الكاملة والجارية. ١٩
- ❖ حكم دعوة قاركن الصلاة إلى العرس. ٢٠
- ❖ لا يجوز دعوة الجيران إذا كانوا من أهل الكبار إلا لمصلحة شرعية. ٢١
- ❖ فائدة: الرضا باللب ذنب، والرضا بالمعصية معصية. ٢١
- ❖ في حكم ذهاب العروس للعمام والعلاقة والتزين بالحناء. ٢١
- ❖ لا يجوز دخول المرأة الحنّاء. ٢١
- ❖ مع ذهاب المرأة إلى الحلاقة من باب سدّ الذرائع. ٢٢
- ❖ الذهاب إلى الحلاقات غير المستحبات ليه إقراراً لما من عليه من الفساد والإنسداد. ٢٢
- ❖ حكم مشط المرأة لشعر رأسها إذا خلا بما سبق. ٢٢
- ❖ حكم الحناء يوم التصديرة. ٢٣
- ❖ استحباب الترتين بالحناء للزوج. ٢٣
- ❖ في تمشط شعر المسلمة. ٢٣
- ❖ في حكم تغيير لون شعر الرأس. ٢٤
- ❖ جواز خضاب شعر المرأة بالحناء والأصباغ الأخرى عدا الأسود الخالص، بشرط أن لا تشبه بالكافرات والفاسقات، وأن لا تصبغ البص وتترك الآخر. ٢٤
- ❖ الأحاديث الثابتة في مخالفة أهل الكتاب في صبغ الشعر. ٢٥
- ❖ تحريم صبغ الشعر بالسواد الخالص. ٢٥
- ❖ إذا لم يتغير الشعر بشيب أو يشويه فلا حاجة لصبغه، بل يترك على طبيعته. ٢٦
- ❖ حكم صبغ بعض الشعرات أو أجزاء من الشعر. ٢٧
- ❖ لا يجوز استعمال هذه الخطوط الثلاثة أمور. ٢٧

❖ في حكم النعص ٢٧

❖ عنة تحريم النعص تغيير خلق الله تعالى ٢٧

❖ في حكم إزالة الشعر انتهت بين الحائضين ٢٨

❖ في تعرج العروس المستعملة للمصاحيق من الوضوء يوم زفافها ٢٩

❖ قاعدة: أدوات الرينة العالمية المشهورة مصنوعة من لحوم الأجنة التي تسقط من

أرحام الأمهات ٣٠

❖ حكم التزين بالمصاحيق ٣٠

❖ عدم جواز المدول من الماء إلى التيمم قد يوجب حرماً عند الزفاف ٣٠

❖ جواز الجمع بين الصلاتين للعروس من أجل الحرج ٣٠

❖ في حكم حقبة لوازم العروس ووليمة الزفاف التي يتبعها أهلها لها ٣١

❖ ليس للعروس وليمة تلممها ٣١

❖ أدلة لزوم الوليمة على كل من يني بأهله ٣١

❖ دوران حقبة الجهاز بين اقترانها بفساد معتقد فتحرّم أو تكلف فتكره ٣٢

❖ في حكم إقامة وليمة العرس بقاعة الأفراح ٣٣

❖ الأصل في العادات العموم والإباحة ٣٣

❖ انتداب قاعات الحفلات والأفراح مع تضمنها لحفاسد خلقية تعاون على الإثم

يأباه الشرع وينهى عنه ٣٣

❖ في حكم الهدية الإيجارية عند العرس [عادة «تلازيفت»] ٣٤

❖ في حكم التصديرة ٣٦

❖ الأمور المنكرة التي تنضمها التصديرة ٣٧

❖ قاعدة: اليه الحسة لا تُبرّر الحرام بحال ٣٨

- ٢٨. حكم الحناء إذا تضمنت اعتقادات شرعية
- ٢٨. قاعدة أصولية العرف والعادة إذا كان يحرم حلالاً، أو يُحِلُّ حراماً فهو فاسد
- ٢٩. قاعدة: دفع مصلحة الاعتقاد المحرم أولى من جلب مصلحة التجميل والترزين ..
- ٢٩. جواز ترزين المرأة لزوجها بالحناء ..
- ٣٩. في بقاء المخطوب إذا ظهرت العروس ملامسها لوجهها لتتصدرة
- ٤٠. في حكم ارتفاع العروس على المنصة
- ٤١. الرقص في الزفاف
- ٤١. الرقص إذا تضمن ما فيه إثارة معضية إلى المعصية فإنه يمنع
- ٤٢. حكم الزغاريد
- ٤٢. جواز الزغاريد بين النساء فقط، بحيث لا يخرج هذا الصوت إلى غيرهن
- ٤٣. حكم إطلاق البارود أو الرصاص قصد إعلان النكاح والتصريح عن الفرجة
- ٤٣. إطلاق الرصاص يختلف باختلاف المعتقد
- ٤٤. قاعدة: العرف يُعَمِّلُ به ما لم يكن فيه مخالفة شرعية
- ٤٤. في العرس الثقال من الذهب
- ٤٤. جواز إقامة العرس بدون ضرب الدق
- ٤٤. ضابط إعلان النكاح - حصول الإعلان بكل وسيلة ليس فيها مخالفة شرعية
- ٤٥. في حكم استعمال الذهب الهلستوكي
- ٤٦. في حكم التكبس بضرب الدق في الأعراس
- ٤٩. في حكم آلة الدربوشكة وصحة قياسها على الذهب
- ٥٠. حكم استعمال شريط الأناشيد في العرس
- ٥٠. جواز استعمال شريط الأناشيد في العرس بشروط

- ❖ في الاحتفاظ بالصور الفوتوغرافية ٥١
- ❖ في حكم لبس العروس الحجاب البيضاء ليلة الزفاف ٥٢
- ❖ في حكم البرقع الذي تلبسه العروس ٥٤
- ❖ قاعدة: لا يجوز للنساء مشاركة الرجال فيها هو من خصوصياتهم، ولا يجوز للرجال مشاركة النساء فيها هو من خصوصياتهن ٥٤
- ❖ في حكم «العائكة» الذي تغطي به العروس يوم زفافها ٥٤
- ❖ جواز لبس الحايك إذا لم يكن فيه معتقد فاسد ٥٥
- ❖ فائدة: المهاجر من هجر ما نهى الله عنه ٥٥
- ❖ في حكم خروج العروس بالحجاب الأبيض يوم زفافها ٥٥
- ❖ الأولى ترك لبس الحجاب الأبيض عند الخروج من بينها لأمرين ٥٥
- ❖ في عدم اشتراط لبس القفازين لسائر حلي المرأة ٥٦
- ❖ في مقدار الكعب العالي المنهي عنه ٥٧
- ❖ لا يجوز لبس الكعب العالي، والملة في ذلك ٥٧
- ❖ فائدة: لبس الكعب العالي حرام متبياً ٥٧
- ❖ ضابط الكعب العالي ٥٨
- ❖ في حكم تزوين السيدات يوم الزفاف ٥٨
- ❖ في حكم ركوب العروس مع زوجها في السيارة يوم زفافها ٥٩
- ❖ يعتبر فعل ذلك من عادات النصارى ومن شائهم ٥٩
- ❖ حكم التجوال بالعروس مع مجموعة من السيدات يوم الزفاف ٦٠
- ❖ جواز فعل ذلك إذا كان من باب الإعلان، ما لم تكن فيه مخالفات شرعية ٦٠
- ❖ قاعدة أصولية: الضرر يزال ٦٠

- ❖ حكم صلاة الركعتين ليلة الزفاف إذا كانت الزوجة حائضاً ٦١
- ❖ ما يستحب للزوج مع زوجته ليلة الرفاف ٦١
- ❖ ماذا يفعل الزوج إذا وجد زوجته حائضاً ٦٦
- ❖ الحكمة من صلاة ركعتين ليلة البناء ٦٢
- ❖ الحيض لا يمنع من فعل ما يشرع ليلة الرفاف غير الصلاة والإتيان في الفرج ٦٢
- ❖ في حكم تقاطع الزوجين بالباطن الوقاع الصريحة حال الجماع ٦٣
- ❖ في حكم «عادة اللذيل» ٦٥
- ❖ هذه العادة حل فدية من السوء والقبح ٦٥
- ❖ آثار فاسدة ترتب حل هذه العادة ٦٥
- ❖ حكم توزيع العلوى (المقروط) سبحة الزفاف بعد البناء ٦٦
- ❖ حكم توزيع (المقروط) بحسب ما يمتدحه المورع ٦٦
- ❖ في استهباب الطرود من الطلاق مخالفة على مقاصد الزواج ٦٦
- ❖ في نسيان عدد الرضعات ٦٨
- ❖ قاعدة: المثبت مقدم حل الناقى وسبب ذلك ٦٨
- ❖ قاعدة: اليقين لا يزول بالشك ٦٨
- ❖ قاعدة: كل مشكوك فيه يُحتمل كالمعلوم الذي يحرم بعمده ٦٨
- ❖ قاعدة: الأصل في الأضباع التحريم ومواطن إحكامها ٦٩
- ❖ فائدة: إرالة اليقين لا يكون إلا بمثله أو أقوى منه ٦٩
- ❖ في مقدار الرضاع المعلوم ٧٠
- ❖ التحريم لا يثبت بأقل من خمس رضعات ٧٢
- ❖ تقييد المطلق بيان لا نسخ ولا تخصيص ٧٢



- ٧٢ \* التواتر شرط في التلاوة لا شرط في الحكم
- ٧٢ \* فائقة: الحجة تثبت بالنظر
- ٧٣ \* ضابط الرضعة
- ٧٣ \* قطع الصبي للرضعة لعارض لا يؤثر
- ٧٤ \* في تعريم النكاح في العلة
- ٧٥ \* في حكم الزواج من صبي والنسي
- ٧٧ \* في حكم الزواج بامرأة ثبت من زناها
- ٧٩ \* في حكم مراسلة الأجنبية هو الإنكاح
- ٨٠ \* في التصلب مع أجنبية بفرض الزواج
- ٨٢ \* في حكم خطبة المرأة للزوجة
- ٨٤ \* في الإقبال على العاميات في الزواج والعدول عن المستقيمات
- ٨٥ \* نصيحة ابن تومر زواجهما
- ٨٥ \* اعتبار رضا المرأة في اختيار الزوج المناسب
- ٨٦ \* الزوج المناسب وضوابطه
- ٨٧ \* تقديم صاحب الدين والخلق حل صاحب العلم إذا خلا معها
- ٨٧ \* في حدود رؤية الطاطب المحطورة والتصلب معها
- ٨٨ \* مشروعية النظر إلى المحطورة والحكمة من ذلك
- ٨٩ \* المكاملة الطائفية مع المحطورة جائز بشرطين
- ٨٩ \* الأصل أن المرأة لا تسمع صوتها للأجنبي إلا للحاجة والكلام المعروف
- ٨٩ \* حكم جلوسها مع الخاطب وحروجها معه
- ٨٩ \* قاعدة: ما أفصى إلى الحرام محرام

- ٨٩ \* حكم ليس خاتم الخطبة
- ٩٠ \* في حدود تكشف الخطبة للطالب
- ٩٢ \* في حكم تأخير مدة الخطبة إلى العقد وكذا من العقد إلى الدخول
- ٩٣ \* في اشتراط التوقف عن العمل لإبرام عقد الزواج
- ٩٥ \* في حكم اشتراط علم الزوجة الأولى للزواج بالثانية
- ٩٦ \* في عدم تأثر شرط الباطل في مقتضى العقد
- ٩٧ \* في قبول الالتزام الزواج من معترب ينوي العودة إلى بلده
- ٩٨ \* في الزواج من مطلقة من غير معرفة والديه بعالها
- ١٠٠ \* في إخفاء المرأة نسبها عند الزواج
- ١٠١ \* في المرض الذي يستوجب إخبار الطبيب به
- ١٠٢ \* في شرط الولاية على المسلمة
- ١٠٣ \* في مسئولية الولي في اختطاف الكفم لمولته
- ١٠٧ \* في حكم إجبار المحكر البالغة الحاقلة
- ١١٠ \* في منع الولي ابنته من الزواج من كفم ظلمها
- ١١١ \* في فصل الولي مولته من الزواج من كفم
- ١١٢ \* امتناع الولي من تزويج وليته له حالئال
- ١١٢ \* الأولى: أن يكون بسبب عذر شرعي
- ١١٢ \* الثانية: أن يكون لأسباب تنصت ظلمها
- ١١٣ \* في حالة الفصل تنقل الولاية مباشرة إلى الولاية العامة
- ١١٣ \* فائدة: ولاية رفع الظلم مبنية على القاضي الشرعي
- ١١٣ \* من يتولى زواج المرأة في حالة تغلر وجود القاضي الشرعي

- ١١٣ \* فالنكاح المحكم يقوم مقام الحاكم
- ١١٣ \* في أن كان النكاح وشروط صحته
- ١١٩ \* في صحة العقد الشرعي وتكراره
- ١٢٠ \* في استعمال العقد الشرعي بالعقد المدني
- ١٢٠ \* وجوب إخراج العقد الشرعي في شكله الرسمي المدني
- ١٢١ \* كراهة الخروج بالروجة قبل البناء نظراً تغير الزمان ومصادره
- ١٢٢ \* الرابطة الزوجية تمنع ترتب الإثم والجزاء على الخلوة بالمعقود عليها
- ١٢٢ \* في اعتياد دخول شروط الزوجة في مهرها
- ١٢٤ \* في حكم العقد من غير تسمية للمهر
- ١٢٤ \* صحة عقد النكاح من غير تسمية للمهر
- ١٢٤ \* المهر غير المسمى - في حالة الطلاق - يختلف تقديره قبل الدخول وبعده
- ١٢٥ \* المعتبر في الأتمعة ما قدمه الزوج على وجه الصداق
- ١٢٥ \* التراضي مقدّم على القضاء
- ١٢٦ \* في حكم المهر المذخور في نكاح مفسوخ
- ١٢٧ \* في استحقاق الزوج مهر زوجته عند وفاتها قبل الدخول
- ١٢٧ \* وفاة الروجة قبل الدخول وما يترتب عليه
- ١٢٨ \* الموت يجب به المهر، سواء مهر المثل أو المهر المسمى
- ١٢٨ \* وجه الجمع بين حليث بروع بنت واشق وبين آبي التتبع وتصنيف الفريضة لغير المدخول بها
- ١٢٨ \* قاعدة: حُجَّةُ فحوى الخطاب
- ١٢٩ \* قاعدة: تعدُّ القياس إذا عارض نصاً وهو المستثنى قسداً للاعتبار

✱ في تكرار زيارة الزوجة في بيت ولها بعد العقد وقبل الدخول ١٢٩

• تكرار زيارة الزوجة المعقود عليها قبل الدخول في بيت أهلها سبب للتصير،

والإخراج مدفوع بنص الشرع. ١٣٠

• نصيحة بلزوم احترام العادات والطبائع غير المنافية للشرع ١٣٠

• عوامس البعض والتحقير منافية لمحبة الناس المطلوبة شرعاً. ١٣٠

✱ حق الزوجة على الزوج ١٣٢

• استحقاق النفقة مشروط بتسليم المرأة نفسها ١٣٣

• نصيحة للأزواج ١٣٤

✱ في حكم تحليف النساء ١٣٥

✱ حبوب منع الحمل ١٣٨

• مرجع تناول حبوب منع الحمل إلى الأطباء الثقات ١٣٨

• يجوز تنظيم النسل، بمعنى تجاهد الولادة من أجل الإشتاق على الأولاد وعشبة

تدلي صحتهم واحتلال تربيتهم ١٣٩

• العزل وما يقوم مقامه ١٣٩

• جواز العزل بشرطين ١٣٩

✱ في حكم وضع جهاز اللولب داخل رحم المرأة ١٤١

✱ زيارة زوجة المفقود لأرحامها ١٤٣

• حكم القاضي بموت الغائب بناء على الدليل أو الأمارات ١٤٣

• إذا غاب الزوج لمدة مع قيام علم مشروع مع وجود النكحة ١٤٤

• قاعدة: الضرر يزال. ١٤٤

• فيما إذا غاب الزوج من زوجته من غير علم مشروع ١٤٤

- ١٤٥ ..... \* استصحاب ما دلّ الشرع والعقل على ثبوته ودوامه.
- ١٤٥ ..... \* شرط التسليم مقيد بوجود النفقة.
- ١٤٥ ..... \* قاعدة: انتفاء الشرط يلزم منه انتفاء الشروط.
- ..... \* من حق الزوج إمساك زوجته في المسكن الشرعي اللاتقيا والأصل تحريم خروج
- ١٤٥ ..... المرأة من بيت زوجها إلا بإذنه.
- ١٤٥ ..... \* متى يجوز لها الخروج من غير إذن الزوج ؟
- ١٤٥ ..... \* ليس للزوج منع زوجته من صلة رحمها، ولا الخروج لطلب العلم.
- ١٤٦ ..... \* قيام الوكيل من المحارم مقام الزوج عند غيابه.
- ١٤٧ ..... \* قاعدة: إعمال أغف الضررين وأهون المفسدين.
- ١٤٧ ..... \* في جواز فسق العقد بسبب إعالة عقبة.
- ١٤٨ ..... \* في فسق عقد شرعي بسبب تعامل الزوج.
- ١٤٩ ..... \* في عدم وقوع الطلاق المعلق على شرط قسمي.
- ١٥٠ ..... \* الطلاق المعلق بشرط له حالتان.
- ١٥٠ ..... \* توجيه: إيقاع الطلاق المعلق من الصحابة.
- ١٥١ ..... \* حكم الطلاق الثلاث بلفظ واحد.
- ١٥١ ..... \* الملحق الراجع في الطلاق الثلاث بكلمة واحدة أو بكلمات في مجلس واحد.
- ١٥٢ ..... \* فائدة: سبب إفضائهم للطلاق الثلاث بكلمة واحدة واعتباره.
- ١٥٣ ..... \* الفهرس.



صدر عن المؤلف

بمجموعة من المؤلفين الذين هم في المراكز

٤٠ سؤالاً في

# أحكام المولى

ومعه

التذكرة الجلية في التعليل بالصبر عند البلية

تأليف

فضيلة الشيخ الدكتور

أبي عبد الله محمد علي فركوش

أستاذ كلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر



دار الحياة

العدد

٧

مستخرج من شريط





صدر من سلسلة :

## « ليتفقوا في الدين »

- ١ - طريق الاهتداء إلى حكم الائتتمام والافتداء
- ٢ - المنية في توضيح ما أشكل من الرقية
- ٣ - فرائد القواعد لحل معاهد المساجد
- ٤ - محاسن العبارة في تجلية مقضلات الطهارة
- ٥ - الإرشاد إلى مسائل الأصول والاجتهاد
- ٦ - مجالس تذكيرية على مسائل منتهجة
- ٧ - أربعمون سؤالاً في أحكام المولود
- ٨ - العادات الجارية في الأعراس الجارية
- ٩ - العمدة في أعمال الحج والعمرة



www.fekkaus.com  
edition@fekkaus.com